سامي كمال الدين

Kayan Publishing • Sacred Press • Egypt edition

"الصحافة الحرام"



اسم الكتاب: الصحافة الحرام

المؤلف: سامي كمال الدين

تصميم الغلاف: عبد الرحمن الصواف

رقم الإيداع: 2013/4384

الترقيم الدولي: 3-37-6376-977-978

المدير عام:

محمد جميل صبري

دار كيان للنشر والتوزيع – 22 ش الشهيد الحي بجوار مترو أم المصريين – الهرم

محمول: 01005248794 – 01001872290 – أرضي: 0235688678

www.kayanph.com – kayanpub@gmail.com

كتاب الصحافة الحرام

سامي كمال الدين

﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾

(القلم: آية ١)

إِذا نَطَقتُ فَقاعُ السِجنِ مُتَّكَأً وَإِن سَكَتُّ فَإِنَّ النَفسَ لَم تَطِبِ

حافظ إبراهيم

"من يعامل الكلمة بوصفها بغيا تستسلم لمن يدفع أكثر، يحق له أن يحظى بشرف الإنتساب إلى النقابة السرية للقوادين".

زكريا تامر

إهــداء

إلى محمود عوض. نقطة

سامي

مقدمـة

"الصحفي القذر لا يمكن أن يسيء إلى المهنة ذاتها، والرأي العام يميز بسهولة بين أنواع الصحفيين والكُتّاب، ولربما أقبَل على قراءة ما يكتبه أحدهم، دون أن يتأثر به، لأنه لا يحمل له في نفسه أية ثقة أو احترام، وقد أثبتت الصحافة دائمًا أنها أقوى مما يظن الكثيرون.

على أنني يجب أن أذكر أن الصحافة لم تتقدم في جوهرها بالنسبة التي تقدمت بها في طباعتها وإخراجها وصناعتها".

تطن في أذني آخر كلمات سطرتها فاطمة اليوسف (1898 – 1958) في مذكراتها التي أصدرتها سلسلة "الكتاب الذهبي"، ثم أُعيدت طباعتها في الهيئة المصرية العامة للكتاب. منحتني تلك الكلمات مدادًا من الحبر والإيمان بأن الانتصار الحقيقي لثورة 25 يناير 2011، أن نمضي في تحقيق أهدافها غير عابئين بكل المحاولات التي أسقطت الثورة في بئر عميقة و لم تخرج منها حتى الآن.

لو أن كل جماعة كشفت العناصر الفاسدة التي فيها، لو أن كل مصري بدأ في تطهير نفسه أولاً والقيام بثورة على سلوكه، لما دفعنا ثورة 25 يناير إلى الضياع.

تكتُم جماعة الإخوان المسلمين نَفَسَ مصر، وتكاد تُميتها بالسكتة القلبية، كما كادت أن تميت الصحافة بالسكتة القلمية.

يصمت الرئيس محمد مرسي ونوابه ومستشاروه ومَن هم حوله وحولهم من فُساد الإعلام. وعن الصحفيين الذين كانوا بوقًا لمبارك وابنه ونظامه، يديرون صفقاتهم معه تحت جنح الظلام، وما إن تهل تباشير الصباح على وجه مصر حتى يتحولوا لمعارضين.

ما إن جاء مرسي إلى حكم مصر، حتى تحولت بوصلة نفاق الإعلاميين، وخاصة الصحفيين، مائة وثمانين درجة إلى مرسي وإلى تملُّق الإخوان المسلمين والتيارات الدينية عامةً. مع أنهم كانوا بالأمس يلتفون حول تلميذ مبارك الفريق أحمد شفيق، ويؤمنون بنجاحه وترؤسه لمصر المحروسة!

ليس هنا ادعاء فروسية في الأمر، لكنني لا أستطيع الصمت إزاء واقع صحفي فاسد وإزاء غشاوة تسيطر على الإعلام في مصر، ترفع من رديئه وتزيد من فساده وضحالته، وكما قالت روزا اليوسف؛ إن الرأي العام سرعان ما يكتشف هذا الصحفي المزيف ويعرف تلونه، والحمد لله أن هناك "يوتيوب" و"فيس بوك" و"تويتر" و"جوجل" لتبقى آثار هؤلاء الكذبة محفورة منشرة عبر العالم الافتراضي، مشهرة في وجوههم كسلاح يكشف تلونهم كالحرباء، يعريهم، ويؤكد أنهم مهما تقاضوا من أموال فإن ذلك لن يُكسبهم احترام الناس، ولا أن تجعل ضميرهم مرتاحًا ولا بالهم رائقًا. **"فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"**.

صحفي واحد، وهو "عبد الله كمال" الذي لم يتحول مثلهم. **عاش** ينافق مبارك وجماعته، يهاجم أنبل الناس في مصر لأجل مبارك **وصعود**

الوريث لاعتلاء عرش مصر اغتصابًا، شن هجومًا شرسًا ضد جماعة "الإخوان المسلمين" تأييدًا لحبيب العادلي ومبارك. وحين سقط الفاسد ونظامه لم يقفز عبد الله كمال من السفينة، ولا اتسع خياله مثلما يفعل مصطفى الفقي الآن، ولا تنصل من مقاله "الحياة على أكتاف مبارك" وراح يرى نفسه ثوريًا عظيمًا مثلما يفعل مجدي الجلاد الآن. ولا سبّح بحمد المجلس العسكري الذي أسهم في قتل المصريين أمام ماسبيرو وفي شارع محمد محمود ومجلس الوزراء ووزارة الدفاع مثلما فعل مصطفى بكري.

يدرك عدد كبير من الكتّاب والصحفيين، أن الإخوان المسلمين يأخذون مصر في "داهية" وأنهم لا يختلفون عن نظام مبارك في شيء سوى انتهازيتهم الزائدة أو كما قال عبد الرحمن الأبنودي: "أتلفت في الصورة.. مبارك هو اللي بيحكمنا بس طلع له دقن".

لا تشعر بالحزن أو تكتئب وتحبط مما آل إليه الصحفي، فالقيمة في النهاية هي التي تبقى مثلما بقي إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين ومحمود عوض ومحمد حسنين هيكل.

مرت على مصر عصور ظلام عديدة، وتكالب عليها كذبة ومزيفون، لكن التراب انهال عليهم وأزيل عن الألماس الذي لم يفقد بريقه على مر الزمان، فعرفنا طه حسين والعقاد وزكي نجيب محمود وأحمد حسن الزيات وسلامة موسى ونجيب محفوظ ويوسف إدريس. لم يستطع الذين يبيعون أي شيء من أجل الأضواء إزاحتهم عن مكانتهم.

تعيش الدول العربية كلها حالة المزوّرين والملتفين حول الأنظمة الاستبدادية الديكتاتورية للحصول على المال والأضواء؛ وطمس العديد

من المواهب في بلاط صاحبة الجلالة، أو إفساد هذه المواهب؛ كما ذكر لي الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودي "أخذه فلان في ضلّه فقضى على موهبته وجاء الغرور فأجهز على الاثنين".

وفي كتابه "كتاب في الخوف.. شاهد عيان على الصحافة السورية" يروي "حكم البابا" كيف ظل الصحافي السوري العنيد مقاومًا لكل ما مرّ على إعلامه من حملات تنظيفية استهدفت اقتلاع أنياب النقد والتفكير والعقل، لصالح "حشد من الصحفيين الإنكشاريين مغسولي الأدمغة الذين ضُخُّوا في الجسد الصحافي والإعلامي واستُخدموا كشهود زور وأبواق ومروجي فساد واستبداد".

ما عدا الصحافة الثقافية التي شهدت نهضة كبيرة حتى صدور بيانهم حول "تل الزعتر" إذ أعاد النظام قبضته من جديد لدرجة أن قول وزير الإعلام السوري أحمد إسكندر "أريد من الإعلام السوري كله أن يكون مثل فرقة سيمفونية، يقودها مايسترو هو وزير الإعلام، وينظر كل عازفيها إلى العصا التي يحملها المايسترو، فيعزفون حسب حركة العصا"!

نحن غير بعيدين عن الواقع الصحافي في سوريا، فبعد ثلاثين عامًا من سيطرة الصحافة الحكومية التي كان يصدرها حزب البعث في سوريا (تشرين، الثورة، والبعث) سمحت السلطة لأحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" بإصدار مؤداه؛ السماح لصحف مستقلة بعد ذلك بالصدور، وبعد أن صدرت هذه الصحف، اكتشف أن الأمر ليس إلا لعبة يلعبها حزب البعث والنظام السوري، وهي لا صحافة ولا يحزنون خارج نسق النظام السوري، ففي مصر تصدر صحافة رجال الأعمال التي سُمِّيَت بالمستقلة أو الخاصة غير بعيدة عن نظام حسني مبارك، لدرجة أن صفوت

الشريف استطاع منْع مجدي مهنا من ترؤس صحيفة "المصري اليوم" في بداية صدورها، كما أن الذي جعل النظام المصري مطمئنًا لهذا النوع من الصحافة هو؛ مقدرته على السيطرة على منابع رأس مال صدورها والتحكم فيه، فرجل الأعمال الذي يصدر صحيفة، فيها ما يضايق نظام مبارك يعرف مستقبل أعماله جيدًا، ولعل البداية الأولى التي ظهر فيها انتقاد مباشر لحسني مبارك في جريدة "المصري اليوم" كان من خلال حديث صحفي أجريته مع الكاتب الصحفي ابراهيم عيسى جاء عنوانه: "لا أريد تغيير النظام.. أريد تغيير حسني مبارك" حيث أثار هذا الحوار عددًا كبيرًا من القلاقل لدى أصحاب الجريدة، لكن بالتأكيد هناك تجارب تاريخية لـ "الدستور" في إصداريه الأول والثاني برئاسة تحرير إبراهيم عيسى، و"صوت الأمة" برئاسة تحرير إبراهيم عيسى ثم عبد الحليم قنديل وبعد ذلك وائل الإبراشي، استطاعت هذه التجارب أن تدق مسامير في نعش نظام مبارك.

حتى تجربة "الأحرار" برئاسة تحرير الكاتب محمود عوض، الذي استطاع أن يقفز بتوزيعها لما يتجاوز المائة ألف نسخة، لم يستطع رئيس الحزب محمود كامل مراد أن يتحمل ربع الحرية التي فيها، واستسلم للضغوط التي مورست عليها من قبل نظام فاسد همجي.

ثم واجهت الصحافة هجمة شرسة من قبل حكم جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي أدى إلى تكميم الأفواه والعودة إلى عهد السادات، كما أن المواد التي تم وضعها في الدستور المصري بسيطرة الإخوان والخاصة بالصحافة قتلت ما تبقّى من حرية في أقلامنا.

لقد استلم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التركة

الصحفية جاهزة، فما حدث في عهد مبارك قضى على أغلب المواهب الصحفية، حتى صار عدد كبير ممن يعملون في بلاط صاحبة الجلالة إما إلى الهجرة إلى الخارج، جسديًا وروحيًا، أو هم مواهب قضى عليها رئيس تحرير جاهل وغير موهوب، أو موهبة سخرت نفسها تحت إمرة رجال البيزنس والأعمال الفاسدة، ولم تخرج الصحافة من نفقها الذي أراده مبارك ونظامه أو عديمي الموهبة حتى الآن.

كان أحد رؤساء التحرير، يستقبل الأخبار والتقارير من جهاز مباحث أمن الدولة، وينشرها دون حتى أن يعيد صياغتها، واضعًا عليها اسم محرر من محرري الصحيفة، لدرجة أن أحد المحررين رفض رفضًا تامًا أن ينشر خبرًا من الجهاز عليه اسمه - (المحرر اسمه خليفة جاب الله أنشر اسمه تشرُّفًا به) - بينما كان عدد كبير من المحررين يفرح وتطفح السعادة من شدقيه المفتوحين لهذا الشرف العظيم، خاصة إذا كانت هذه الأخبار ضد الإخوان المسلمين.

تبقى الصحافة المصرية علامة مؤثرة في كل الصحافة العربية. يتعلم منها الجميع وتتعلم من الجميع. وتبقى حسب قول محمود البدوي في مجموعته القصصية:

"هي الضوء الذي يبقى بعد أن تطفأ جميع المصابيح". لكن هذا لا يمنع في كون بعضها تاريخًا من الانتهازية.

البداية

الصحافة.. تاريخ من الانتهازية

"يبقى الحق الطبيعي للصحفي أن يكتب عن قضايا أمته وعن أخبار شعبه. ولكن من حق هذا الشعب التعرف على حقيقة الصحفيين الذين يكتبون عنه!

إن حق الصحفي وحق الشعب، متساويان! ومقدسان".

كلما تعثرت بقصة صحفي لا يهتم بالمهنية قدر اهتمامه بالشهرة. وبجمع المال قدر عدم اهتمامه بجمع تاريخ يليق به، وبالفساد السياسي والرشوة والنفاق والخداع قدر إيمانه بالقيمة والموهبة والمال الحلال، تراقصت كلمات ناصر الدين النشاشيبي (1920 –) وسيطرت على أجواء عقلي، تلك الكلمات التي حفرها في تقديمه لكتاب "حضرات الزملاء المحترمين، استحلوا الكرامة والأعراض والأموال والأسرار" عن صحافة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات.

بالتأكيد لم تكن الصحافة طوال تاريخها رشا وكذبًا وتزييفًا، كانت

فيها الحقائق الناصعة والمواهب التي لم تعرف قدرها حتى الآن من محمد التابعي وليس انتهاءً بالراحل الشاب الموهوب مجدي مهنا، ولأن العملة الرديئة استطاعت – طوال الوقت – أن تطرد العملة الجيدة، فقط طغت العملة الرديئة على السطح وسيطرت بشلليتها ومحسوبيتها وعلاقاتها مع الأجهزة الأمنية، لدرجة أن رئيس تحرير أهم صحيفة يومية مستقلة كانت تأتي له الأخبار من أمن الدولة عبر الفاكس، وكان ينشرها كما هي سواء هجومًا على الإخوان المسلمين أو خيرت الشاطر أو على رجال أعمال يرغب جهاز أمن الدولة في تشويه سمعتهم، ويضع عليها اسم أحد المحررين رئيس التحرير الذي تحول فجأة إلى مذيع في قناة خاصة يمتلكها رجل أعمال، كانت لديه بعض الاستثمارات في الكويت، ثم هرّب أموال جمال مبارك أثناء ثورة 25 يناير خارج مصر، بحجة بناء مشروع سكني ترفيهي في سوريا، لم تبنَ فيه طوبة واحدة حتى الآن؛ عاد ليغسل أموالاً في قنوات فضائية وجريدة يومية يترأس تحريرها رجل على شاكلته.

لم تكن الصحافة إذن نزيهة طوال الوقت، ولا تطير عبر أجنحة الملائكة طوال الزمان، ولم يكن أصحاب المواهب أنقياء حتى القاع، ولا كانوا يصلّون لأجل المهنية طوال الوقت، لكنهم كانوا أصحاب "قيمة" و"موهبة" و"طريقة" و"أسلوب" و"خبطات" صحفية و"مصادر" لها قيمة وبريق، فقد كان جمال عبد الناصر مصدر أخبار لمصطفى أمين (1995 – 1914)، وكان مصطفى أمين يرى في "أم كلثوم مصدرًا هائلاً للأخبار أكثر منها ملكة الطرب والمطربات، ولم تسحره النساء إلا في أخبارهن وما يملكن من أسرار".

بل إن الصداقة الخاصة التي كانت تربط بين أمين وأم كلثوم جعلتها تذهب لمقابلة جمال عبد الناصر عندما اعتقل مصطفى أمين بتهمة التخابر

مع وكالة المخابرات الأمريكية، طالبة الافراج عنه.

مدح مصطفى أمين الملك فاروق وجمال عبد الناصر، ثم أنور السادات وحسني مبارك، ثم عاد ليذم عبد الناصر ويشتمه ويهاجمه، أحب هيكل طويلاً ثم سبه واتهمه بأنه كان وراء اعتقاله ودخوله السجن، فكتب هيكل القصة كاملة في كتابه "بين الصحافة والسياسة".

لكن مصطفى أمين كان موهبة صحفية يتمتع بالأسلوب السهل الممتنع متبعًا خطى أستاذه محمد التابعي (1914 – 1997) فهو "مارس الصحافة بعقلية رجل السياسة، ومارس السياسة كصحفي! كان يتغنّى بالفلاح الفقير وكان يعيش كأصحاب الملايين! كان يكتب الصور الصحفية الدقيقة عن الذين عرفهم في القرية الفقيرة في أقاصي الصعيد، بينما كان أقرب أصدقائه في مصر هو المليونير أحمد باشا عبود، وأقرب أصدقائه في لبنان هو؛ الملياردير إميل البستاني، وأعز أصدقائه في السعودية هو الأمير طلال بن عبد العزيز!".

لكن مصطفى أمين أيضًا "أستاذ الخبر الصحفي وأستاذ الحصول على هذا الخبر الصحفي، وأستاذ البراعة في نشر أي خبر صحفي! كان يجعل من الحبّة قبّة، ثم يصبغ القبّة بالألوان! وكانت الصحافة هي قلبه وهي عاطفته وهي أعصابه وروحه! وكثيرًا ما كتب مصطفى أمين عن الحب! ولكنه لم يعرف الحب يومًا في حياته! إن الحبيبة الوحيدة التي عرفها – حقا – وأخلص لها حقًا هي صحيفة اسمها: "أخبار اليوم".

موسى صبري (1925 - 1992):

هو حدوتة أخرى في التفرد والأسلوب، لكنه كان يحب المال والسلطان، فاقترب من السادات وتصادقا ووثق فيه السادات، لدرجة إهماله الخطاب الذي كتبه بطرس غالي في الكنيست الإسرائيلي، وألقى بدلاً منه الخطاب الذي كتبه موسى صبري. لقد أراد أن يكون مثل هيكل لدى عبد الناصر ونجح في ذلك. وظل مخلصًا للسادات حتى رحيل السادات ورحيله هو. فكان بجوار السادات في إسرائيل. هذا الرجل الجاد في صحافته الذي يخوض المعارك السياسية بشراسة، ما إن يأتي الليل عليه إلا ويبدأ في مهاتفات غرامية لا تنتهي مع مطربات ومذيعات وراقصات رغبة في شهوة وشهرة وثروة، فكان "التعرف إلى أفراد شلة الشهرة في صالون فريد الأطرش من مطربات وراقصات أهم عنده ألف مرة من الاستماع إلى أغاني فريد الأطرش أو مشاهدة أفلامه السينمائية الجديدة".

ظلت قصصه مع "نجاة" و"سعاد" و"صباح" و"هاجر حمدي" و"تماضر" لا تنتهي، ثم هو طوال الوقت يرى أنه ضحية لمحمد حسنين هيكل وعبد الناصر، وقد كان تلميذًا لجلال الدين الحمامصي في جريدة "الزمان" ثم انقلب عليه وأهانه وشطب مقالاته من جريدة "الأخبار" مثلما فعل مجدي الجلاد مع أنور الهواري!

كتابه "50 عامًا في قطار الصحافة" يكشف عن تجربة مريرة عاشها الكاتب الكبير، تحطمت آماله كثيرًا على صخرة الآلام، سُجِن في بداية حياته مع أنور السادات في سجن واحد.

لقد عمل موسى صبري في البداية مع إدجار جلاد صاحب جريدة

"الزمان"، وقد كان "جلاد" معروفًا بالفجور والعمالة والفسق، والغرق في ملذات الحياة حتى أذنيه، الملكي الهوى، الفرنسي السياسة، ثم تخلص صبري من كل ذلك وانتقل إلى دار "أخبار اليوم". وحين ترأس المجلة الرائعة "الجيل" التي كانت تعني بأخبار الشباب والجامعات، حوّلها موسى إلى أخبار السينما والفنانات، مما دفع علي أمين لأن يستدعيه إلى مكتبه ويصرخ في وجهه "لقد تحولت مجلة الجيل ببركاتك إلى كباريه".

كان يفخر بصداقته بالشيخ أحمد حسن الباقوري في نفس الوقت الذي يملأ فيه الدنيا بدسائس وشتائم ضد الإخوان المسلمين، وهي نفس لعبة أمن الدولة التي حاول أن يلعبها رئيس التحرير الهمام فانقلب السحر على الساحر في حادث "ميلشيات الأزهر".

لقد شتم قلم موسى صبري كل رؤساء التحرير في مصر، ونال من كرامة الجميع، مثلما فعل عبد الله كمال، رئيس تحرير جريدة "روز اليوسف" حين هاجم كل من ينتقد مبارك أو جمال مبارك أو لجنة السياسات مثل؛ هيكل وحسن نافعة وفهمي هويدي وبلال فضل وغيرهم.

كان موسى صبري أول من أطلق على سوزان مبارك لقب "السيدة الأولى" ووبخَّه حسني مبارك، وقال له لا تقل هذه الكلمة مرة أخرى، فقال له ماذا أقول، قال: قل قرينة السيد الرئيس!

صحافة سليم اللوزي

الرجل الحقيقي هو من يمتلك الحقيقة فينشرها لا يدفنها مقابل علاقات بجهاز أمن الدولة أو لصالح رجال أعمال، أو لصالح مال مثلما حدث مع

سليم اللوزي (1922 – 1980) رئيس تحرير الحوادث اللبنانية، الذي قرّر نشر مذكرات "ثريا خاشقجي" المليئة بالفضائح والصور الخليعة، وتوسط "ناصر النشاشيبي" لدى سليم لصالح "عدنان خاشقجي" بعدم النشر، فطلب اللوزي مائة ألف دولار ثمنًا لسكوته، ودفع خاشقجي المبلغ وصمت سليم اللوزي عن النشر"! وقد منح الشيخ زايد حاكم الإمارات الكثير للوزي ليكتب عنه، و لم يكتب اللوزي، فعاتبه الشيخ زايد قائلاً: لقد دفعنا لك وما تكتب عنا، فكان رد سليم اللوزي "لم يكن الدفع ثمنًا للكتابة، وإنما ثمنًا لعدم الكتابة"!

على الرغم من هذه السقطات فقد كان سليم اللوزي عصاميًا، كان أجرأ وأوْقح وأنشط صحفي لبناني". كان يتحدى بعض الحكام ويشتمهم ويهزأ بهم.

على أي قارئ يراهن هؤلاء، وماذا يعنيهم مَن هذا القارئ؟

ما الدور الذي يقومون به؟ هل لديهم ضمير؟

ما الرسالة التي يحملونها؟ ما الدور الذي يقومون به؟ ما هي مهمتهم؟

إن ثروة إعلاميين أمثال مصطفى بكري ومجدي الجلاد وخيري رمضان وعبد الله كمال وابراهيم سعده وإبراهيم نافع وسمير رجب تفوق ثروة "اللورد نورثكليف" و"ريمان" و"محمد حسنين هيكل" قبل تقديمه تجربة حياته على قناة الجزيرة!

لقد فقدت الصحافة المصرية الصحفي "المحارب" الذي لا يقف على أبواب السلاطين، ولا يمنح الرؤساء طهارة حبر قلمه، ولا يجعل الأموال تفقده براءة نفسه.

فقدت الصحافة المصرية عيّنة إحسان عبد القدوس الذي أسهم بدور حقيقي في قيام ثورة 23 يوليو 1952، بكشفه عن الأسلحة الفاسدة التي استخدمت في حرب 1948، والمطالبة بمحاكمة "حيدر حيدر" وزير الحربية. إحسان الذي صوّر أدق خلجات المرأة، الذي فهم المرأة وكتبها أكثر مما تفهم نفسها، أحبها منذ التقاها وحتى رحل عن الدنيا.

فقدت "قيمة" جلال الدين الحمامصي؛ الذي حين تكبد خسائر فادحة في مجلته "الأسبوع" عام 1948، وكادت تغلق، منحه رئيس الوزراء في ذلك الوقت محمود فهمي النقراشي آلاف الجنيهات من باب المصروفات السرية، رفضها الحمامصي وأغلق المجلة، مع أن النقراشي كانت له صلة قرابة بالحمامصي!

عرض على مجدي مهنّا أن يُعالَج على نفقة الدولة أو يتكفل رجال أعمال بعلاجه، لكنه رفض وعولج على حسابه الشخصي، وزاره صفوت الشريف في المستشفى، الذي رفض قبل ذلك أن يجعل مهنّا يترأس تحرير جريدة "المصري اليوم"، وكان مهنّا دائم الانتقاد له ولجمال مبارك، ولم يتراجع مهنّا عن انتقاد صفوت الشريف، بل في المقال نفسه الذي شكره على زيارته فيه في مرضه انتقده، على عكس كاتب مثل مجدي الجلاد كان يكتب منتقدًا أنس الفقي وزير الإعلام، ثم يكتب مقال نفاق وتزلف إلى أنس الفقي ويضع عليه اسم أحد مديري التحرير، إنني لا أستطيع الحديث عن الخبر الخاص بأيقونة ثورة 25 يناير خالد سعيد الذي جاء به أحمد شلبي ثم كتب بعد ذلك بطريقة أخرى وبخط يده لأني أصاب بالغثيان - إن تاريخ الصحافة لن يرحم. وفي أوقات كثيرة لن يذكر مثل هذه الأسماء.

وصل الأمر ببعض الصحفيين إلى القبض من الإنجليز، والحصول على

المصروفات السرية من القصر، بل ومن جمال عبد الناصر نفسه، فعندما تفجرت مؤامرة الملك سعود حول اغتيال عبد الناصر وأعوانه السوريين في دمشق في أوائل أيام الوحدة عام 1958، قرّر عبد الناصر كشف جميع الأسماء والأموال المتورطة في العملية، وعندما انتهى من إلقاء خطابه الثاني على شرفة قصر الضيافة في دمشق، هاتف ناصر الدين النشاشيبي، وأعطاه قائمة بأسماء ثلاثين صحافيًا لبنانيًا ليسلمهم شيكات مالية مقابل استعدادهم لنشر تفاصيل "مؤامرة" الملك سعود ضد عبد الناصر ورجال الوحدة في دمشق وعلى رأسهم عبد الحميد السراج!

وقام النشاشيبي بالمهمة وسلم زملاءه مخصصاتهم المالية في بيروت.

الفصل الأول

هيكل ومبارك

إذا ما انتقلت إلى عصر مبارك، وتأملت اللقاء الذي جرى بين مبارك وهيكل في الجزء الأول من كتاب هيكل "مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان"، تكتشف الدور الحقيقي الذي كانه الصحفي من وجهة نظر "الجورنالجي" والدور الذي يرى رئيس الدولة الصحفي عليه، وهنا في هذا اللقاء المطوّل درس في المهنية من صحفي مخضرم في حضرة رئيس لا يقرأ.

يروي هيكل: كان اللقاء مع "مبارك" وديًا، ولا أستطيع أن أقول حميميًا، و لم تكن الحميمية متصورة بعد متابعتي له من بعيد، منذ ظهر أمامي في "الخرطوم" ثم نائبًا للرئيس في ظروف تشابكت فيها العلاقات بيني وبين الرئيس السادات ما بين سنة 1974 وسنة 1975، ثم انقطعت في الظروف نفسها التي أصبح هو فيها نائبًا للرئيس، ومسئولاً عن الأمن والتأمين، ثم رئيسًا للدولة في ظروف عاصفة!

وصباح يوم موعدنا ـ السبت 5 من ديسمبر ـ وصلت إلى بيته في الموعد المحدد، وعبرت باب البيت من ردهة إلى صالون في صحبة ضابط برتبة عميد، و لم أنتظر أكثر من دقيقة في الصالون، حتى دخل "مبارك" مادًّا يده

ومرحّبا بابتسامة طيبة وملامح تعكس حيوية شباب وطاقة!

... قلت للرئيس "مبارك" فور أن جلسنا "إنني فكرت بالأمس أن أطلب مكتبه، راجيًا تغيير موعدنا، لأني قرأت في الصحف عن مشاورات يجريها لتعديل وزاري أعلن عنه، وقد خطر لي أن موعدي معه اليوم قد يُحدث التباسًا وخلطًا لا ضرورة لهما، بين لقاءاته في إطار التعديل الوزاري، وبين لقاءاته العادية الأخرى وضمنها موعدي معه، وأول الضحايا في هذا الخلط والالتباس، سوف يكون فريق الصحفيين الذين يغطون أخبار رئاسة الجمهورية".

ورد "مبارك" وهو يبتسم بومضة شقاوة في عينيه:

وماذا يضايقك في ذلك، اتركهم يغلطوا.

و لم يتضح لي قصده، وسألته، وجاء رده بما لم أفهمه في البداية حين قال (يقصد الصحفيين): " دول عا لم "لَبَطْ"، وأبديت أنني لم أفهم المعنى، واستنكر بُطء فهمي فقال: " لا تعرف معنى "لَبَطْ" هل أنت "خواجة"!، وأكدت له أنني أبعد ما أكون، وراح يشرح معنى "لَبَطْ"، ثم واصل شرحه:

"اتركهم يغلطوا حتى يتأكد الناس أنهم لا يعرفون شيئًا".

ومرة ثانية لم يتضح لي قصده، ومرة ثانية سألته، ورد، وعلى شفتيه ما بدا لي "ابتسامة من نوع ما": "إن الصحفيين يدّعون أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم "فالحين قوي"، والأفضل أن ينكشفوا أمام الناس على حقيقتهم، وأنهم "هجّاصين" لا يعرفون شيئًا".

قلت:

ولكن سيادة الرئيس هذه صحافتك، أقصد "صحافة البلد"، ومن

المفيد أن تحتفظ لها بمصداقيتها، ولا بأس هنا من جهد لإبقاء الصحفيين على صلة بالأخبار ومصادرها.

ورد بقوله: "الدكتور فؤاد" (يقصد رئيس وزارته وقتها، فؤاد محيي الدين) يقابل الصحفيين باستمرار، ويطلعهم على الحقائق، لكن بلا فائدة، هم "يخبطوا على مزاجهم" ولا يسألون أحدًا".

وقلت: "إنه ليس هناك صحفي يحترم نفسه تصل إليه أخبار حقيقية ويتردد في نشرها".

وظل على رأيه: "المسألة أنهم لا ينشرون، إما أن لهم مصالح خاصة، وإما أنهم لا ينشرون، إما أن لهم مصالح خاصة، وإما أنهم لا يفهمون".

وأحس أنني لم أقتنع، وتفضَّل بما ظن أنه مجاملة، قائلاً:

"محمد بيه" أنت تقيس الصحفيين الحاليين بتجربة زمن مضى، ليس هناك صحفي الآن له علاقة خاصة بالرئيس (وكانت الإشارة واضحة)، وقلت إن "جمال عبد الناصر" كان متصلاً بكثير من الصحفيين، ثم إن هذا لا يمنع قيام صداقة مع أحدهم بالذات، ولكن المهم أن يكون إصبع رئيس الدولة على نبض الرأي العام طول الوقت".

وانتقل - والدهشة عندي تزيد - قائلاً:

"على فكرة نحن كنا نتصور أنك تجلس على حِجْره، واستطرد: لم أكن أعرف أن العلاقة بينكما إلى هذا الحد حتى شرحها لي (أشار إلى اسم الأستاذ أنيس منصور)!

واستهْوَلت ما سمعت، وبانَ ذلك على ملامحي، وربما في نبرة صوتي، حين قلت له:

"سيادة الرئيس، أرجوك لا تكرر مثل هذا الكلام أمام أحد، ولا حتى أمام نفسك، أولاً: لأنه ليس صحيحًا، وثانيًا: لأنه يسيء إلى رجل كان وسوف يظل في اعتقادي واعتقاد كثيرين في مصر وفي الإقليم وفي العالم، قائدًا ورمزًا لمرحلة مهمة "في التاريخ العربي".

وقلت:

"إن علاقته هو (أي مبارك بالصحفيين في عهده اختياره، وله أن يوصفها كما يرى، لكنني أتمنى لو استطاع أن يسهِّل على الصحافة أن تعرف أكثر، لأن تلك مصلحة الجميع، وأولهم هو شخصيًا).

وظل على رأيه لم يغيره، وأكثر من ذلك فإن رده عليَّ كان بقوله: " إنه إذا عرف الصحفيون أكثر، فسوف يتلاعبون به".

وقلت في شبه احتجاج:

"سيادة الرئيس أنت تسيء الظن بإعلامك، وأنا أعرف بعضًا من شيوخ المهنة وشبابها، وأثق أنهم لن يتلاعبوا في أخبار، فضلاً عن أسرار".

وشرحت لمحات عن مهنة الصحافة في مصر وتاريخها ورجالها، ومع أني أسهبت إلى حد ما في الحديث عن تاريخ الصحافة المصرية، فقد أحسست أنه يتابع، وكانت له عدة أسئلة واستفسارات عن الأشخاص وعن الوقائع.

ثم آثرت أن أنتقل من هذا الموضوع إلى غيره مما يعنيني في أول لقاء مع رئيس الدولة الجديدة في مصر، وفي ظروف عاصفة يندر أن يكون لها مثيل، هبّت على مصر نارًا ودمًا!

وتداعى هنا حديث حول العلاقات بين الرئيسين السابقين (عبد الناصر والسادات).

وانتقل الرئيس "مبارك" من هنا إلى خلافي شخصيًا مع الرئيس "أنور"، وقال: كثيرًا ما استغربت، فأنا أعرف أنك وقفت معه "جامد" في أول ولايته، ثم وقفت معه "أجمد" في معركة مراكز القوى - مايو - وكنا جميعا نعرف أنك موضع ثقته، وقد رأيت ذلك بنفسي في القيادة أثناء الحرب. وأضاف: "أنه عرف أنني كاتب التوجه الإستراتيجي الذي صدر للمشير "أحمد اسماعيل" بتحديد أهداف حرب أكتوبر، وهذا في رأيه "قمة الثقة"، ولهذا فاجأه خلافي مع الرئيس حول فك الارتباط، لكنه لم يقرأ ما كتبت عنه، هو يعرف أن الخلاف وقع، لكنه لا يعرف لماذا؟ ثم استدرك ضاحكًا:

"لا تزعل يا محمد بيه، إذا قلت لك إنني لم أكن أقرأ مقالاتك رغم أنني أسمع أن كثيرين يقرءونها، واخفي عليك أنني كنت أمنع ضباط الطيران من قراءتها".

وقلت بعفوية: "ياه.. لعل السبب خير".

قال: "ما كان يحدث أن مقالك "بصراحة" يُنشر في "الأهرام" يوم الجمعة، ثم يجيء الضباط يوم السبت وقد قرءوه، وكلهم متحفزون لمناقشته، وكثيرا ما كانوا "يتخانقون"، وأنا لا أريد في السلاح خناقات ولا سياسة".

أضاف: "أما عني أنا، فقد كنت لا أقرأ مقالاتك لأني عندما حاولت، لم أفهم ماذا تريد أن تقول في نهاية المقال".

بصراحة، على رأيك - أضافها وهو ما زال يبتسم - مقالك دائما ينتهي دون أن " نرسوَ على بر".

وقلت: "سيادة الرئيس؛ هناك مدرسة في الكتابة لا ترى أن الـ (Conclusion) واجب الكاتب، وإنما واجبه: معلومات صحيحة، واجتهادات في التحليل واسعة، واختيارات في المسالك المتاحة للحل مفتوحة، ثم يكون للقارئ أن يختار ما يقنعه، بمعنى أنني لا أريد أن يكون ما أكتبه "مقفولا" على نتائج (Conclusion)، "تعلّبه"، وإنما أفضل أن أترك للقارئ حريته، بمعنى أن تبدأ علاقته بالمقال بعد أن ينتهي من قراءته، وليس حين يهم بقراءته، لأن هدفي تحريضه على التفكير وهو يقرأ، ورجائي أن يصل بتفكيره إلى حيث يقتنع. وقال: "يا عم" ما الفائدة إذن أن يقرأ الناس "لكاتب كبير"، لابد أن "يرسّيهم على بر". وقلت: أنا أريد للقارئ أن يرسو على "برّه هو"، وليس على "برّي أنا"، وعلق بابتسامة مرة أخرى قائلا: "يعني عاوز تدوّخ الناس يا أخي، قل لهم وريّحهم".

واختصرت قائلا: "على أي حال، فهناك مدارس متعددة في الكتابة".

وعاد "مبارك" إلى سؤاله عن العلاقات بين الرئيس "السادات" وبيني، فقال: "الغريب جدا أنني أحسست أن علاقته بك كانت: Love–hate complex".

قالها أيضا بالإنجليزية (عقدة محبة وكراهية في نفس الوقت).

هو بالحق كان يتحدث كثيرًا عنك بالتقدير، لكنه يأخذ عليك أنك تريد أن تفرض عليه رأيك".

قلت مستغربًا:

"سيادة الرئيس، كيف يمكن لصحفي أن يفرض رأيه على رئيس الدولة؟".

رئيس الدولة عنده السلطة كلها، وأدواتها تحت يده، فكيف أستطيع أنا أو غيري - من الكُتّاب والصحفيين - أن نفرض شيئا عليه؟ ربما يفرض عليه قائد جيش لديه سلاح، أو رئيس حزب لديه تنظيم، أو وزير داخلية عنده بوليس، أما الصحفي فلا يملك غير عرض وجهة نظره ولا أكثر، وهو يضعها أمام الرأي العام إما أن يأخذ بها أحد أو يعرض عنها، فتلك مسألة أخرى خارج قدرة أي صحفي!

ثم قلت: العكس هو الصحيح فيما أظن، فرئيس الدولة هو في العادة من يريد فرض رأيه على الصحفي، وهنا المشكلة!

أضفت بوضوح يجعل موقفي واضحًا أمامه:

"وفيما يتعلق بموقفي مع الرئيس السادات، فإنني لم أقتنع بما اتخذ من سياسات أثناء أكتوبر وبعدها عندما جاء "هنري كيسنجر" وأقنع السادات وتصرف الرئيس على أساس أن الولايات المتحدة تملك 99% من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط، وأن هنري كيسنجر هو من يمسك بالقرار السياسي الأمريكي، وكان لي رأي مختلف، وقد تمسكت به وفي ذهني أن الرئيس الأمريكي بنفسه أو بوزير خارجيته غير قادر على الفعل لأسباب كثيرة، حتى لو أراد، وفي الأوضاع الحالية فإن الإدارة الأمريكية في شلل بسبب ورطة الرئيس في فضيحة "ووتر جيت".

"ومن جانبي فلم أستطع غير التحفظ على هذه السياسة الجديدة، وقد عبَّرت عن أفكاري في أكثر من عشر مقالات ضايقت الرئيس "السادات"، وأعتبر أنني بكتابتها أعرقل توجهاته، ومن هنا كان ضيقه.

وفي هذا الموضع من الحديث قلت للرئيس؛ إن ذلك الخلاف قصة طويلة، ولا أريد أن أضيّع وقته فيها، لكنه طلب أن يسمع، واستدعى أحد سكرتيريه وأمره بتأجيل موعد كان لديه في الساعة العاشرة والنصف.

وعن قيمة الكاتب والفرق بينه وبين السياسي إذا أحب مهنته، يسأل مبارك هيكل سؤالاً صريحًا "ما رأيك أن تدخل الحزب الوطني؟".

ويروي هيكل بقية الإجابة وبقية الحكاية. "وبدا أنني أصبت برعب، وقلت له: "إنني لم أدخل الاتحاد الاشتراكي مع "جمال عبد الناصر" رغم عمق صداقتنا ورغم إلحاحه مرات، لأني لا أعتقد في هذا النوع من التنظيمات السياسية التي تقوم في حضن السلطة، وفضلا عن ذلك فلست من أنصار أن ينتمي الصحفي حزبيا".

سكت قليلا ثم سألني:

"إذا لم تكن تفكر في دخول الحزب، فماذا تنوي أن تفعل؟".

وأضاف: "لا يُعقل أنك سوف تجلس في بيتك ساكتا!".

وقلت ضاحكا:

إنه ليس له أن يقلق، فأنا لا أنوي الانضمام إلى قائمة المتعطلين الذين يبحثون عن عمل".

أضفت: "لديَّ عقود لكتب جديدة مع "الناشرين" في لندن ونيويورك

بعد ستة كتب سبقت، تُرجمت وجميعًا من الإنجليزية إلى لغات كثيرة، وآخرها كان كتاب "عودة آية الله: The Return of the Ayatollah".

عن الثورة الإيرانية، وقد صدر في أوروبا أثناء وجودي في السجن، وقد تُرجم حتى الآن سبع عشرة لغة، ثم إنه فور خروجي من السجن اتصل بي "أندريه دويتش" وهو أكبر الناشرين في لندن، وسألني إذا كان في استطاعتي أن أقدم لهم بسرعة كتابًا عن السبب الذي دعا إلى اغتيال "السادات"، وهو رأيهم "بطل السلام"، وقد قبلت عرضه، وذلك ضمن ما سوف أناقشه في سفرة قريبة إلى لندن".

وقاطعني: " كتاب عن الرئيس " أنور؟".

وقلت: "ليس عنه، ولكن عن عملية الاغتيال بالتحديد، وقد عثرت على عنوانه وأنا في السجن، فقد كنت أفكر في شيء من هذا القبيل، حتى قبل أن يتصل بي أحد من لندن وعثرت أثناء تفكيري فيه على عنوان له: "خريف الغضب".

وكرر الرئيس عنوان الكتاب المقترح كما سمعه مني، وبدا حائرًا في فهم مقصدي به، لكنه تجاوز حيرته.

وعلّق بقوله: "ولكن هذا سوف يسبب لك مشاكل كثيرة، لأن الرئيس "أنور" له "جماعات كبيرة".

وقلت: "أما عن المشاكل فقد تعوّدت عليها، ثم إنني أرجوك أن تعرف أن الرئيس "السادات" كان صديقا، وليس مشكلة أن تختلف آراؤنا، وأن تتباعد الطرق بيننا، لكن ذلك لم يترك أثرا لديّ".

زدت على ذلك: "أنه عندما وقع اغتيال الرئيس "السادات" وعرفت

به في السجن، فإني بكيت عليه بصدق، وساعتها زال كل أثر للخلاف وما ترتب عليه، لأن الدم والدموع غسلتا كل شيء!".

وجاءني تعليقه مفاجئا:

" لم أكن أعرف أن الكتب "شغلانة كويسة"!

وقلت: "إنني لا أعرف تصوّره لـ"الشغلانة الكويسة"، لكن الكتابة بالنسبة لي حياتي كلها".

وعاد يسألني:

"ولكن ألا تفكر في العودة للصحافة المصرية؟".

وقلت:

"إن ذلك بعيد عن تفكيري تماما، فقد اعتبرت أن دوري في الصحافة المصرية انتهى بخروجي من "الأهرام"، وأوثر أن أترك المجال لآخرين، وكذلك لأجيال، ووجدها فرصة يعود بها إلى اقتراحه، فقال: خسارة أن لا يستفيد منك البلد" وسألته: "ألا يرى في وجود صحفي وكاتب مصري في مجال النشر الدولي فائدة للبلد؟".

وشرحت بعض التفاصيل عن حجم النشر الدولي، سواء في الكتب أو في الصحف، وبالتحديد عندما يقع الجمع بين الاثنين، فيصدر كتاب، ثم تُنشر فصول منه في آلاف الصحف على اتساع العالم.

وزدت فقلت: "إنني سألت أحد زملائنا القُدامى في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في "الأهرام" أن يدرس مساحة البرامج الدينية على الإذاعة والتليفزيون، وفوجئت حين قيل لي؛ إن نتائج بحثه في الموضوع،

أظهرت أن أكثر من 27% من مساحة البرامج، دينية، أو ذات طابع ديني، وأنا رجل من أسرة متدينة، وأعرف قيمة الدين هداية وعصمة، ثم إنني من أسرة كان أول تقاليدها أن يحفظ أبناؤها القرآن، وقد حفظته كله، لكني لا أستطيع أن أتصور بعض ما يُقال في البرامج الدينية.

أضفت آسفا: إنني سمعت بنفسي من "إذاعة القرآن الكريم" من القاهرة، وفي معرض برنامج من برامج التواصل مع السامعين، سائلا يستفسر عن "كيفية الاغتسال بعد ممارسة الجنس مع بقرة"، وبقدر ما أفزعني السؤال، فقد أفزعني أكثر أن أحد الشيوخ أجاب عنه، وراح يحدد لسائله وسائل الاغتسال المطلوبة في تلك الحالة!".

وأغرق "مبارك" في الضحك، ثم قال:

"التوسع في البرامج الدينية ضروري، لأننا لابد أن نواجه الإرهابيين على أرضيتهم، ونأخذ منهم الناس".

وقلت:

"المشكلة أنك إذا واجهت الإرهابيين على أرضيتهم، وبهذه الطريقة، فسوف تقبل الاحتكام إلى قانون لا تعرف مصدره، ولا تعرف نصه، ولا تعرف قاضيه".

وتوقفت عند هذا التعبير وبدت عليه الحيرة، وقال لي: هل يمكن أن تفك لي هذا الكلام "الملعبك"؟

وحاولت شرح وجهة نظري بأسلوب آخر.

وقال وهو يعاود الضحك:

"هل عليّ أنا أيضًا أن أهتم بالرجل الذي يعشق (استعمل لفظا آخر غير العشق) بقرة؟".

وقلت له بسرعة: "لا أحد يتصور أن يطلب منك ذلك، ولكن الناس تطلب رؤية للمستقبل مقنعة".

بهذه الطريقة يُدار الحوار بين "رئيس" و"صحفي"، وليس بين رئيس وماسح جوخ. لقد كانت للصحفي قيمته المستمدة من قلمه ومن أسلوبه في الكتابة ومن موهبته التي تستطيع أن تطرق باب أي صحيفة في الدنيا وتعمل. تقرأ القرآن والكتب السماوية وتطلع على آلاف الكتب في شتى صنوف المعرفة والأدب فيطغى "الأسلوب" على مقالات كلمات الكاتب وكتبه، لكن حين يصل العصر إلى أن يكون رئيس الدولة جاهلا تمامًا، وغير مطلع على الكتابات السياسية والاقتصادية ـ على الأقل ـ في العالم فما الذي ننتظره من مستشاريه، وكيف نستهجن أن يكون رؤساء تحرير مبارك من عيّنة ابراهيم نافع وسمير رجب وابراهيم سعده ومكرم محمد أحمد وآخرين؟

الكتابة على قدسيتها فعل من أفعال الحرية، ومن يحمل الكلمات بصدق، لا بد أن تسكنه الموهبه فتسرى الصحافة مسرى الدم في عروقه.

الكاتب كالساحر، أو كالحاوي الذي يأتي بالثعابين من مختلف أركان البيت، بينما ساكنو البيت يعيشون فيه من عشرات السنين لكنهم لا يرون ما يراه الساحر، الساحر الآن ليس الكاتب لكنه، حسب رواية ابراهيم

عيسى "مولانا"، رجل الدين الذي يسحر الناس عبر الفضائيات بحكايات تروق لهم وبقشور تافهة لا تطور ركب الحضارة الإنسانية التي جاء الدين لكي يهذبها ويطورها، بعض الصحفيين الآن فقدوا عصا الساحر وراحوا يلتحفون برداء ديني مزيف لإرضاء حكم الإخوان المسلمين، كما فعلوا أيام مبارك وجهاز أمن الدولة، فحين تتبع كتابات؛ إبراهيم نافع، إبراهيم سعدة (الموهبة الجبارة) سمير رجب، مصطفى بكري، مجدي الجلاد، صبري غنيم، وغيرهم عن مبارك، تكتشف فشلهم التام في أن تكون لديهم المقدرة على سحر الناس، فقد كانت الناس تصدقهم لأنها كانت خائفة من بطش المخلوع ووزير داخليته القمعي وجهاز مباحث أمن الدولة. زيفوا وعي الشعب المصري عشرات السنوات، ثم ارتكنوا إلى الرئيس محمد مرسي وحوارييه وإخوانه لتزييف وعي الناس أيضًا لكن هذه المرة أبشع. فهي باسم الدين وليس خوفًا من بطش مبارك وجبروته.

يلتف الكذبة حول محمد مرسي في لقاءات مزيفة كل همها التقرب من الرئيس، حتى وإن صاح أحمد عبد المعطي حجازي هلعًا من الدولة الدينية ومطالبًا بالدولة المدنية، فإنها صيحة لتقول؛ إن مرسي يتسع صدره للنقد، فحجازي صاحب "مدينة بلا قلب" خرج من عند الرئيس مرسي ليكتب في بداية مقاله "الرئيس والمثقفون" في جريدة الأهرام بتاريخ 2012/9/12:

"لو كنت في مكان السيد صلاح عبد المقصود وزير الإعلام لأذعت علي الناس صورة كاملة من لقاء السيد رئيس الجمهورية بالكتّاب والفنانين المصريين يوم الخميس الماضي، لقد كان هذا اللقاء تجسيدا لقيم ومعانٍ غابت طويلاً عن حياتنا، وآن لنا أن نستحضرها ونشيع في المجتمع احترامها، وأولها المكان الرفيع الذي تحتله الثقافة في مصر.

الثقافة بالنسبة لنا أصل وفرع ـ استقرار وتمدن ـ خبرة وأخلاق، تراث وإبداع ماض وحاضر ومستقبل. والثقافة في كثير من اللغات تدل على معنيين متصلين أو مترادفين! تربية العقل وتهذيبه، وفلاحة الأرض وزراعتها، وهكذا نفهم الثقافة في مصر التي عرفت الزراعة قبل غيرها كما عرفت الكتابة قبل غيرها.

والمثقفون المصريون هم الذين نقلوا العصور الحديثة إلى مصر التي ظلت محبوسة إلى أوائل القرن التاسع عشر في زمن المماليك والأتراك، وهم الذين فتحوا لها الطريق لتسترد وعيها بذاتها، وتتعلم معنى الحرية والديمقراطية، وتطالب بالدستور، وتحترم المرأة وترد إليها حقوقها التي هُضِمَت قرونًا وقرونًا، وتفهم معنى المواطنة، وتدافع عن حرية التفكير والتعبير والاعتقاد والإبداع. وبدون هذه الثقافة الجديدة كانت مصر ستظل ولاية عثمانية!

صحيح أن السلطنة العثمانية سقطت في تركيا، وأن كمال أتاتورك ألغى الخلافة وأعلن الجمهورية، لكن الخلافة يمكن أن تسقط في تركيا ويبقى لها أتباع يدافعون عنها في مصر ويسعون لإحيائها وإلحاق مصر بها كما يفعل زعماء الإخوان أمثال مهدي عاكف ومحمد بديع، وإن لم نحمل كلامهم على محمل الجد واعتبرناه حنينًا رومانتيكيًا للماضي وبكاء على الأطلال لأن الزمن تغير، وحلت ثقافة العصور الحديثة وسياستها محل ثقافة العصور الماضية، والدليل على هذا أن الإخوان الذين ينادون بعودة الخلافة هم أنفسهم الذين يسابقون غيرهم الآن في النشاط السياسي العملي بكل صوره وأساليبه وألاعيبه، ويتحوّلون من جماعة تدعو للدين وتجتهد في إحياء قيمه وتجديد فكره إلى حزب سياسي ينافس الأحزاب الأخرى، ويستخدم أساليبها المقبولة، وغير المقبولة.

عيسى "مولانا"، رجل الدين الذي يسحر الناس عبر الفضائيات بحكايات تروق لهم وبقشور تافهة لا تطور ركب الحضارة الإنسانية التي جاء الدين لكي يهذبها ويطورها، بعض الصحفيين الآن فقدوا عصا الساحر وراحوا يلتحفون برداء ديني مزيف لإرضاء حكم الإخوان المسلمين، كما فعلوا أيام مبارك وجهاز أمن الدولة، فحين تتبع كتابات؛ إبراهيم نافع، إبراهيم سعدة (الموهبة الجبارة) سمير رجب، مصطفى بكري، مجدي الجلاد، صبري غنيم، وغيرهم عن مبارك، تكتشف فشلهم التام في أن تكون لديهم المقدرة على سحر الناس، فقد كانت الناس تصدقهم لأنها كانت خائفة من بطش المخلوع ووزير داخليته القمعي وجهاز مباحث أمن الدولة. زيفوا وعي الشعب المصري عشرات السنوات، ثم ارتكنوا إلى الرئيس محمد مرسي وحوارييه وإخوانه لتزييف وعي الناس أيضًا لكن هذه المرة أبشع. فهي باسم الدين وليس خوفًا من بطش مبارك وجبروته.

يلتف الكذبة حول محمد مرسي في لقاءات مزيفة كل همها التقرب من الرئيس، حتى وإن صاح أحمد عبد المعطي حجازي هلعًا من الدولة الدينية ومطالبًا بالدولة المدنية، فإنها صيحة لتقول؛ إن مرسي يتسع صدره للنقد، فحجازي صاحب "مدينة بلا قلب" خرج من عند الرئيس مرسي ليكتب في بداية مقاله "الرئيس والمثقفون" في جريدة الأهرام بتاريخ 2012/9/12:

"لو كنت في مكان السيد صلاح عبد المقصود وزير الإعلام لأذعت على الناس صورة كاملة من لقاء السيد رئيس الجمهورية بالكتّاب والفنانين المصريين يوم الخميس الماضي، لقد كان هذا اللقاء تجسيدا لقيم ومعانٍ غابت طويلاً عن حياتنا، وآن لنا أن نستحضرها ونشيع في المجتمع احترامها، وأولها المكان الرفيع الذي تحتله الثقافة في مصر.

جماعة دينية محافظة تسحب الماضي على الحاضر وترجع للدين في كل شيء، والمثقفون المصريون وأقصد المشتغلين بالإنتاج الفكري والإبداع الأدبي والفني جماعة تنتمي للعصور الحديثة وتختلف مع الإخوان في أمور كثيرة لم تكن موضوعا للمناقشة والحوار من قبل، وقد تغيرت الظروف وأصبحنا مطالبين جميعا بتحديد ما نتفق حوله وما نختلف.

إلا أن المصريين لم يعرفوا من قبل هذه المواجهة المتكافئة بين رجال الفكر ورجال الحكم، وقد آن لهم أن يعرفوها، والفضل يرجع للثورة التي أعطت كل ذي حق حقه، كما يرجع للذين اقترحوا هذا اللقاء من مساعدي الرئيس فضلا عن الدكتور صابر عرب وزير الثقافة. لكن لقاء الرئيس بالمثقفين لا يكتمل إلا بعرضه على ملايين المصريين، وتوسيع نطاقه، ومتابعة ما دار فيه بلقاءات أخرى".

لا أدباء ولا صحفيين، الكل يميل حيث تميل الكفة الراجحة، وهنا وإزاء موقف حجازي تشعر بالحسرة والقرف حين تتذكر موقف ناصر الدين النشاشيبي في كتابه "قصتي مع الصحافة" وهي قصة مهزلة أخرى مع حسني مبارك، ليست مهزلة بل مأساة. ومما يزيد المأساة ألما؛ أن أبطالها يتقلبون "ويتسابقون" اعتمادا على قول أمير الشعراء شوقي عن مصر:

"بلد.. كل شيء فيه يُنسى بعد حين".

"لقد رأينا وزراء خارجية يستقيلون من مناصبهم احتجاجًا على زيارة القدس، ثم رأينا وزراء يستقيلون احتجاجًا على سير المفاوضات مع العدو، ثم رأينا وسمعنا مسئولين مصريين يسلكون طريق الوطنية الصحيحة ويهاجمون اتفاقية كامب ديفيد. ولكننا لم نسمع عن صحافي

واحد في مصر، استقال من منصبه احتجاجًا على الاتفاقية المذكورة!

"في اليوم التالي للتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، كتبت مقالاً في صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية التي تصدر في لندن بعنوان: "تلك حدود الله فلا تقربوها".

وكان أول مقال عربي يعارض اتفاقية كامب ديفيد ويهاجم صاحبها!

وشعرت أن منبرا واحدا للهجوم، لا يكفي! فاتصلت بصاحب مجلة "المستقبل" الزميل نبيل خوري بباريس، وفاجأته بقراري أن أستأنف الكتابة في مجلته بعد انقطاعي عنها لمدة عامين كاملين.

وفي الأسبوع كتبت للسادات مقالا عنوانه: "رؤوم الضميم" ودخلت معه في معركة صحافية ساخنة لا تهادُنَ فيها ولا مساومة. كانت المعركة بالنسبة لي، معركة حياة أو موت. كنت أهاجم في السادات كل معاني الهزيمة والاستسلام والانحراف والخيانة! وكان أصدقاء السادات يأتون إلى لندن وباريس وجنيف؛ فأسمع منهم عبارات الرجاء أن أخفف من هذه الحملة، وأن أتجنب استعمال بعض الكلمات الجارحة! وكان من بين الذين حملوا لي مثل هذا الرجاء العاطفي، أصدقاء لي كالموسيقار محمد عبد الوهاب، ومصطفى أمين! وجاء الرئيس حسني مبارك إلى باريس، ودعا صاحب مجلة "المستقبل" لزيارته في فندق "كريون" ورجاه ـ بحضور أسامة الباز ـ عدم نشر مقالات "ناصر النشاشيبي" ضد أنور السادات! واعتذر صاحب "المستقبل" عن تلبية رجاء حسني مبارك. فصاح حسني مبارك: أنتم تقبضون ثمن هجومكم على مصر! واجابه صاحب مجلة "المستقبل": "أنتم يا سيادة النائب ـ نائب أنور السادات ـ الذين علّمتم ـ بتشديد اللام ـ العالم كيف تدفعون وترشون وتشترون الأقلام".

ومضيت في حملتي إلى الحد الذي لم تستطع فيه صحيفة "الشرق الأوسط" أن تحتمل نوعية هجومي على أنور السادات، فدخلنا معًا في مراسلات بالتلكس والبرقيات والرسائل، انتهت باعتذار بعض أصحاب الجريدة المذكورة عن الاستمرار في التعاون معي! لقد انتصر أنور السادات. وحاول بعض أصحاب الجريدة المذكورة التحجج بوجود خلاف في الرأي بيني وبين التحرير؟ ولكن القصة لم تكن "رمانة " كما يقول المثل اللبناني - وإنما قلوب مليانة - إذ أن الخلاف كان سياسيًا، ومبدئيًا، ويدور حول موضوع واحد وحيد هو: أنور السادات واتفاقية كامب ديفيد!

وتعالى معي إلى قصة أخرى يرويها هيكل وتعليقًا غريبًا لمبارك على شكوى من الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح": "وفي مصر لم تمض غير أيام حتى سمعت عن ملاحظة قالها الرئيس لأحد الصحفيين الذين صحبوه في إحدى المناسبات، وكانت الملاحظة؛ لفت نظر قاسٍ إلى مظاهر تضخم مستجدة طرأت عليه، وخطر لي أن الرجل متنبه وحريص!

لكني بعد يومين كنت ضيفًا على الإفطار في قصر "رأس التين" في الإسكندرية، بدعوة من الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح"، وكان وقتها في زيارة رسمية لمصر، وكنا على مائدة الإفطار ثلاثة: الرئيس "علي عبد الله صالح"، والسيد "محمد سالم باسندوة" (وزير خارجية اليمن وقتها، وهو الآن رئيس وزراء اليمن)، وجلست أستمع إلى "علي عبد الله صالح" يحدثني عن أحوال اليمن، وما يجري في شبه الجزيرة العربية والخليج، ثم وصلنا إلى العلاقات بين مصر واليمن، وبشكل ما وصل الحديث إلى شكوى للرئيس اليمني من الصحافة المصرية، وقال لي

"علي عبد الله صالح": "إن الرئيس "مبارك" حاول أن يخفف عليه سبب شكواه من الصحافة وبأسلوبه أيضًا".

كان الرئيس اليمني قد أبدى ضيقه من مقالة كتبها صحفي (ذكر اسمه).

وكان رد "مبارك" عليه بما لم يتوقعه الرئيس اليمني.

فقد سأله "مبارك" دون تمهيد: "ألم يصبح اليمن دولة منتجة للنفط؟".

ودُهش "علي عبد الله صالح" مما بدا له بعيدًا عما كان يتحدث فيه، لكن "مبارك" أعاد وصْل ما بدا أنه قطعه، فقد استطرد:

"يا عم شخشخ جيبك"، وأعطه "هبرة"، وسوف يكف عن الهجوم عليك".

واحترت في التوفيق بين المواقف، وبأمانة فإنني كنت عاجزًا عن الفهم، يومًا أقبل، ويومًا أشك، والوساوس تزيد".

لقد أسهم مبارك في صناعة الصحفي الذي يريده لعصره، فأصبح عدد كبير من الصحفيين يرتشون من رجال أعمال ويقومون بحملات صحفية ضدهم ليمطر رجال الأعمال الصحف بحملات إعلانية فتوقف الحملات الصحفية. هي خسة صنعها مبارك، وصمت عنها الشرفاء في الوسط الصحفي فتساووا مع الذين "يهبرون"..!

صحافة ابق في وطنك يا ريس:

في منتصف السبعينيات، أطلق السادات حرية تكوين الأحزاب، وأعلن أنه سيكون لكل حزب صحيفة، لكنه سرعان ما انقلب على الحرية التي منحها للصحف والصحفيين، وبدأ ينكّل بها وبهم بسبب قوة المعارضة وقوة حجتها، ففي سبتمبر 1981، أغلق كل صحف المعارضة، وألقى بمئات المثقفين والكتّاب في السجن، حتى جاء مبارك فأخرجهم من السجن، وأعاد للصحف حقها في الصدور، فإذا بالصحافة تبدأ عصرًا ذهبيًا من حرية التعبير لم تعرف مثله منذ قيام ثورة 1952، حسب تعبير الدكتور جلال أمين في كتابه "مصر والمصريون في عهد مبارك"، على أن هذا العصر الذهبي لم يستمر طويلاً، حيث تدهورت الصحافة بشكل كبير سواء القومية أو المعارضة.

في الصحافة عام 1982 و1983، غيرها تمامًا في نهاية عصر مبارك، إذ يروي جلال أمين: "في ذلك الوقت كنا نقرأ مثلاً مقالات رائعة لفتحي رضوان وحلمي مراد التي كانت تظهر بانتظام في جريدة "الشعب"، جريدة حزب العمل. أذكر مثلاً عنوانًا لإحدى مقالات فتحي رضوان هو "ابق في وطنك يا ريس" تعليقًا على زيارات متتالية للرئيس مبارك لبلاد أوروبية وللولايات المتحدة لمناقشة موضوعات سياسية واقتصادية، وكان فتحي رضوان يرى بحق أن مصدر إلهام أي رئيس يجب أن يكون بلده وشعبه دون أي شيء آخر. أما حلمي مراد فكان يكتب بأعصاب هادئة تمامًا وحجج ناصعة في وضوحها وسلاستها، مقالات شديدة التأثير والنفاذ تستمد قوتها لا من شدة لهجتها بل من قوة حججها وصراحتها.

في نفس الوقت كانت جريدة "الأهالي"، جريدة حزب التجمع، تنشر

مقالات لا تقل قوة أو صراحة. كان فيليب جلاب يكتب عموده الرائع بعنوان "دبوس"، وصلاح عيسى يكتب تعليقاته الساخرة التي تصيب المرمى دائما بما كانت تتحلى به من صدق واختيار سليمين للهدف وخفة الدم. وكانت الصفحة الأخيرة في "الأهالي" تنشر يوميات مقروءة وجذابة في مربع صغير، ولكنه بالغ التأثير في أسفل الصفحة يحتوي على مقارنة بين أحوال صغار الناس وأحوال علية القوم، وفي أعلى الصفحة كاريكاتيرات بهجت عثمان المدهشة والبالغة الظرف والذكاء، تمتعت جريدة "الوفد" في هذه الفترة أيضًا بشعبية واسعة، خاصة عدد يوم الخميس، بسبب نقدها اللاذع لشخصيات مهمة ونشاط محرريها في اكتشاف ما خفي على الناس ونشره على الملأ.

ربما كان الأكثر مدعاة لدهشتنا اليوم (2008) ما كانت تنشره الصحف القومية في تلك الأيام مقارنة بما تنشره الآن. كان هناك العمود اليومي الباهر لأحمد بهاء الدين، والمقالات الأسبوعية ليوسف إدريس، ومقالات أقل انتظامًا وأكثر أكاديمية، للدكتور لويس عوض، بينما كان صلاح جاهين يرسم كاريكاتيرًا يوميًا يهرع الناس إليه كل صباح لترى تعليقه على قضية من القضايا التي كانت تشغل بالهم. كما كان صلاح حافظ يكتب عمودًا منتظمًا في "أخبار اليوم" يطلق فيه العنان لموهبته الصحفية وبصيرته النافذة.

لم تكن لـ "روز اليوسف" في أوائل عهد الرئيس مبارك نفس الجرأة التي كانت تتمتع بها قبل الثورة، ولا كانت "صباح الخير" مثلما كانت في سنواتها الأولى في منتصف الخمسينيات عندما كانت بالفعل مثلما كتب تحت اسمها "للقلوب الشابة والعقول المتحررة"، ولكن المجلتين كانتا لا تزالان في ذلك الوقت، تتناولان قضايا حقيقية تشغل بال الناس، و لم يكن

الكاريكاتير الذي اشتهرت به المجلتان قد فقد بعد لا خفة ظله ولا حُسن اختياره للموضوع الذي يتناوله.

كان هناك شيئان آخران مهمان في الصحف "القومية" في بداية عهد مبارك، ربما ما زال الكثير منا يذكرهما حتى الآن، الأول يتعلق بمانشيتات الصفحة الأولى، والثاني يتعلق بصور الرئيس والسيدة الأولى. كانت أخبار وتصريحات رئيس الجمهورية تحتل، بالطبع، مكانة بارزة في الصحف القومية وفي وسائل الإعلام بصفة عامة، فهذا شأن مصر مع رؤسائها منذ وقت طويل، ولكني أذكر أن المانشيتات الكبرى في الصفحة الأولى كثيرًا ما كانت تتعلق، في أوائل الثمانينيات، بموضوعات دولية دون أن تتضمن الإشارة إلى الرئيس. كان الاعتقاد السائد وقتها، وهو اعتقاد صحيح، أنه يحدث في العالم من حين لآخر، بعض الأحداث الكبرى التي قد يهم القارئ المصري العادي، أن يعرف تفاصيلها أكثر مما يهمه بعض التفاصيل المتعلقة بأخبار رئيس الجمهورية، كوقوع حرب مثلاً أو تهديد دولة نووية لأخرى... إلخ. ومن ثم كان المانشيت الرئيسي يخصص في هذه الأوقات لتلك الأحداث الدولية المهمة.

أما الأمر الثاني فيتعلق بالصور، فقد شاع بعد مقتل الرئيس السادات مباشرة أن أوامر صدرت من رئاسة الجمهورية إلى جميع الصحف، بالامتناع امتناعًا تامًا عن نشر أي صورة لقرينة الرئيس إلا بإذن خاص من الرئاسة، وفعلاً استمر تنفيذ هذا الأمر شهورًا عديدة. وقد فسّر الناس هذا الأمر بأن رئاسة الجمهورية ربما شعرت بأن من بين أسباب شيوع السخط على الرئيس السابق في سنواته الأخيرة؛ كثرة ما كان ينشر من أخبار وصور السيدة جيهان السادات، وكثرة ما كان ينشر عن تدخلها في أمور كان الواجب أن يراعي عدم إقحام اسم السيدة الأولى فيها، إما

لتعلقها بالسياسة العامة للدولة، أو بسبب ما قد يسبغه هذا من شرعية على بعض أوجه النشاط أو على بعض الشخصيات التي لا تتمتع بقبول عام بين الناس، أو يسبغ نوعًا من الحصانة على بعض الموظفين الكبار فيعطل حق الناس في نقدهم ومحاسبتهم.

ما أكثر ما حدث من تغيرات في الصحافة المصرية منذ ذلك الوقت، وما أكثر ما يمكن أن يقدم لها من تفسيرات. فقد يذهب البعض إلى أن التغير هو سُنة الحياة، وأن كثيرًا مما طرأ من تغيرات على الصحافة المصرية قد تفسره واقعة طبيعية بسيطة وهي الوفاء. فهل كنا نظن أن من كان يكتب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات سوف يظل على قيد الحياة يكتب وينتقد إلى الأبد؟

لقد فقدنا خلال العشرين سنة الماضية أحمد بهاء الدين وفتحي رضوان وحلمي مراد ولويس عوض ويوسف إدريس وصلاح حافظ وفيليب جلاب وصلاح جاهين وفؤاد زكريا وزكي نجيب محمود ويوسف جوهر وفتحي غانم... إلخ. فما الذي كان يمكن أن نتوقع حدوثه للصحافة المصرية إلا التدهور والانحطاط؟

هذا التفسير لا يمكن قبوله، فنحن نعرف أن مصر كانت دائما تتسم بقدرة فائقة على "الإحلال والتجديد"، وهي لم تفقد هذه القدرة حتى اليوم. ففي مقابل كل رجل من هؤلاء الرجال العظام، أستطيع أن أذكر اسم كاتب موهوب (أو كاتبة موهوبة) ما زال على قيد الحياة، وفي قمة عنفوانه ونشاطه، ولكنه ممنوع بطريقة أو بأخرى من التعبير عن موهبته، على العكس بالضبط مما هو شائع ومشهور من أن مصر "تعيش أزهى عصور حرية التعبير والنقد".

كيف حدث هذا بالضبط؟ وما تلك الطريقة التي اتبعت لمنع هؤلاء الموهوبين من الكتابة؟ لقد تم التحول خطوة خطوة، وكأن وراء الأمر خطة شيطانية، كانت تستهدف منذ البداية الوصول إلى ما وصلنا إليه بالفعل: صحافة كالصحراء الجرداء، واسعة حقًا ومترامية الأطراف (فما أكثر عدد الصحف والمجلات التي تصدر الآن بالمقارنة بعددها منذ خمسة وعشرين عامًا، وما أكبر ما حققته من تقدم في أساليب الطباعة ونوع الورق والألوان) ولكنها تنشر كلامًا عديم الطعم والرائحة. والذي كان منها جسورًا مقدامًا أصبح كالسلاح الذي فقد حدّته وعلاه الصدأ بعد أن كان قاطعًا بتّارًا. وانضم إلى ما كان موجودًا من صحف ومجلات في الثمانينيات نوع جديد لا تعرف له هوية، بل يضم كُتَّابًا من جميع الاتجاهات والمشارب، بحيث تمحو مقالة أحدهم الأثر الذي قد تحدثه مقالة الكاتب الذي يجاوره في نفس الصفحة، ومع ذلك فجودة الطباعة وفخامة المظهر وارتفاع التكاليف بالنسبة لسعر الصحيفة، توحي بأنها تتلقى تمويلاً من جهات مشبوهة؛ وإن لم يكن من السهل دائمًا تحديد هذه الجهات بوضوح.

أما الصحف التي لا تزال تُسَمَّى بالقومية، تمييزًا لها عن صحف المعارضة، فقد أصابتها عدة أمراض كانت بريئة منها، مثل فقر الدم المتمثل في انخفاض نوعية كُتَّابها، إذ أصبح اختيار هؤلاء الكتاب يخضع إلى حد كبير للمصالح المتبادلة بين الكتاب ورؤساء التحرير. كل ما يطلبه رؤساء التحرير اليوم من هؤلاء الكتَّاب ويصرّون عليه، هو أن يبتعدوا فيما يكتبون عن أي موضوع قد يثير مشاعر القراء من ناحية، أو غضب المسئولين من ناحية أخرى. وكانت النتيجة بالطبع شيوع المقالات والتعليقات التي لا

تقول أي شيء على الإطلاق، أو تتحدث عن أمور بعيدة الصلة جدًا عما يشغل بال الناس ويشكل همومهم الحقيقية.

صحافة ثقيلة الظل

من الأمراض الأخرى التي أصابت الصحافة المسماة بالقومية، ثقل الظل، وهو مرض وثيق الصلة بالمرض السابق، إذ إن من أصعب الأمور فيما يظهر أن تقول كلاما خفيف الظل دون أن تكون صادقا في قوله، أو وأنت تتكلم في موضوع لا يهم القارئ ولا الكاتب نفسه الكلام فيه.

مرة أخرى نتساءل: كيف استطاعت الحكومة أن تصل إلى هذه النتيجة الباهرة؟ عندما تتأمل الأمر تجد أن المهمة كانت في الحقيقة سهلة للغاية، وأن تنفيذها لم يكن يحتاج إلى عبقرية بمقدار ما كان يحتاج إلى تصميم. كانت هناك وسائل لا نهاية لها للوصول إلى هذه النتيجة، وقد استخدمتها الحكومة كلها بلا استثناء. من هذه الوسائل التحكم فيما يصل إلى جريدة المعارضة من إعلانات والسيطرة على منافذ توزيعها. فالحكومة عن طريق سيطرتها على شبكات التوزيع القليلة المتاحة لصحف المعارضة، تستطيع أن تحدد عدد النسخ التي يتلقاها باعة الصحف في أماكن البيع، فتبخل بالنسخ على البائعين الأساسيين، وتغدق النسخ على البائعين الثانويين في الأماكن المغمورة، وهي التي تقرر ما إذا كانت الجريدة ستصل إلى المدن الإقليمية في الصباح أو المساء أو لا تصل إليها على الإطلاق...إلخ. ومن ثَم يمكن للحكومة بقرارات بسيطة للغاية أن تجعل عدد النسخ غير المباعة من الجريدة المعارضة، والعائدة للجريدة، آلافًا مؤلفة، بينما يبحث القراء عن الجريدة فلا يجدونها.

إلى جانب التحكم في توزيع الجريدة، وإلى جانب السيف المسلط على رؤساء تحرير الصحف والمجلات الحكومية بالتجديد أو عدم التجديد لهم كل سنة، بقرارات التي تصدر من مجلس الصحافة الأعلى، هناك أيضًا وسائل المكافأة والترغيب. من الممكن محاولة إغراء رئيس تحرير الجريدة المعارضة بالانتقال إلى موقع الحكومة، بشرط أن يكون العرض سخيًا أو على الأقل يتناسب العرض مع أهمية الصحيفة المراد ترويضها. فمن رؤساء التحرير ما يكفي لإغرائه بتعيينه كاتبا دائما في صحيفة قومية مهمة، أو حتى تكرر دعوته لندوات التليفزيون. ومنهم من لا يرضى بأقل من تعيينه عضوًا في مجلس الشورى، أو إنشاء جريدة جديدة تمامًا وتعيينه رئيسا لتحريرها، وهكذا.

من المفيد أيضًا لتقوية قلب الأنصار، والإمعان في إغراء الخصوم، تكرار إغراق المزايا ومظاهر التكريم حتى على من لم يعد هناك أي شك في ولائهم. ومن ذلك منح الجوائز السنوية لكبار الصحفيين ورؤساء المؤسسات الصحفية على مساهماتهم الفكرية والثقافية، حتى لو كان من المعروف لدى جميع المشتغلين بالثقافة في مصر؛ مدى تواضع هذه المساهمات وضعف أثرها في الارتفاع بالمستوى الثقافي المصري.

المدهش حقًا؛ أن كل هذه الوسائل، مع تعددها وملاءمتها لمختلف الأذواق والتطلعات، لم تفلح في ترويض الجميع، بل ظل بعض الصحفيين على عنادهم وتصميمهم على الثبات على المبادئ الصحفية القديمة التي تعلموها في الصغر. وفي هذه الحالة قد لا تجد الحكومة أمامها مفرًا من إغلاق الجريدة تمامًا، باستخدام أي عذر من الأعذار، أو حبس الصحفي أو رئيس التحرير وتقديمه للمحاكمة تطبيقًا لتفسير سقيم للغاية لجريمة السب والقذف، أو لتهمة "الإساءة في سمعة مصر".

نجحت الحكومة ـ كما قلت ـ نجاحًا باهرًا في تحقيق هدفها، وهو تدجين جزء كبير من المعارضة تدجينًا كاد يكون كاملاً. ولكن لا بد من أن يكون لذلك ثمن، وهو ليس بالثمن الهيّن. ذلك أن النتيجة الحتمية لهذا كله كانت هي؛ أن يزهد القراء في كل هذه الصحف والمجلات، قومية أو غير قومية، أو ينخفض توزيعها كلها انخفاضًا شديدًا. حاول رؤساء الصحف أن يتجاهلوا السبب الحقيقي وراء هذا الانخفاض في توزيع الصحف والمجلات، ففسروه بغلاء المعيشة وضيق ذات اليد، مع أن كل الدلائل تدل على أن سبب انصراف الناس عن الصحف والمجلات لا يرجع إلى ارتفاع ثمن السلعة بل إفساد الصنف.

صحافة الرياضة والجنس

على أية حال، حاول المسئولون عن هذه الصحف والمجلات تدارك الأمر، وتجنب الإفلاس المادي فاتجهوا إلى أسهل الحلول وأسرعها، وهي أن يملأوا صحفهم ومجلاتهم بأخبار الرياضة من ناحية، والصور الجنسية من ناحية أخرى. فإذا كان جذب القارئ بالسياسة والثقافة قد أصبح صعبًا للغاية، إذ إن الذي يهم الناس في السياسة والثقافة، لم يعد مما يحظى بعطف الحكومة وتشجيعها، فلا مفر من جذب القارئ بالرياضة والجنس. وقد أبدت بعض الجهات الحكومية في البداية بعض الانزعاج من شيوع الاتجاه نحو الجنس في المجلات والصحف القومية، فوجهت إليها بعض التوبيخات والتحذيرات. ولكن يبدو أن الحكومة سرعان ما أدركت بثاقب بصرها أن هذا الاتجاه الجديد لا ضرر منه في الحقيقة، بل لعله أمر مطلوب في ظل الظروف الراهنة. وهو وإن كان شرًا في ذاته،

يحمي الحكومة من شر أفظع منه. حدث أيضًا تطور مدهش ومؤسف للغاية في رسوم الكاريكاتير، فبعد رحيل صلاح جاهين حزينًا مكتئبًا في منتصف الثمانينيات، واحتجاب عمالقة الكاريكاتير مثل حجازي وبهجت اللذين كانت رسومهما وكلماتها القليلة كثيرًا ما تغني عن أقوى المقالات والتعليقات، وجد رسامو الكاريكاتير أنفسهم في وضع يرثى له. فكل موضوع ممنوع، وكل موظف كبير له حصانة، فضلاً عن أن الأمل في الإصلاح ضعيف، فلا مجال للمبالغة في السخرية ما دام الأمر بهذا السوء. وقد بدأ المسئولون عن أي حال يستخدمون بكثرة سلاح الاتهام بالسب والقذف مما أدى، ليس فقط ببعض المحررين ورؤساء التحرير إلى السجن لمدة طويلة، بل وأدى ببعض رسامي الكاريكاتير إلى نفس المصير. كان الحل البائس الذي لجأ إليه رسامو الكاريكاتير هو؛ اللجوء إلى موضوعات قديمة قدم آدم وحواء، في محاولة بائسة لاستثارة الضحك أو الابتسام من الناس لكن دون جدوى. لقد عادوا إلى موضوعات مثل علاقة الحماة بزوج ابنتها، أو رسم الزوجة السمينة المتوحشة وهي تصرخ أو تضرب زوجها النحيف المسكين لدى عودته إلى البيت متأخرًا عن موعده، مما يذكر بكاريكاتير رفيعة هانم والسبع أفندي الذي شاع في الأربعينيات في ظروف سياسية مظلمة لها بعض الشبه بظروفنا الحالية.

كان الخروج من هذه الورطة بالنسبة لبعض صحف المعارضة أكثر صعوبة. فإذا كانت صحف ومجلات الحكومة تستطيع أن تحل مشكلة انخفاض التوزيع، ولو جزئيًا، عن طريق الاتجاه إلى أخبار الرياضة والموضوعات الجنسية فإن هذا المسلك لو سلكته صحف المعارضة لكان الأمر بمثابة فضيحة كبيرة، ولأثار سخرية لا نهاية لها. إذ كيف تتحول صحيفة معارضة إلى صحيفة للإثارة الجنسية، أو تعتمد على أخبار

الرياضة والجرائم، أو على نشر برامج التليفزيون والإذاعة؟ قد يكون كل هذا مقبولاً من صحيفة "قومية" ولكن؛ كيف يمكن قبوله من صحيفة معارضة؟

صحافة العلمانية والإسلام

في هذا الجو المظلم وقعت بعض صحف المعارضة على اكتشاف رائع، علقت عليه كل آمالها في الاحتفاظ ببعض القراء، وكان هذا الاكتشاف هو افتعال صراع بين من يسمونه بالعلمانيين ومن يسمون بالإسلاميين. كان هذا الصراع مفتعلاً بلا شك وما كان له مبرر أصلاً، إذ كان من أسهل الأمور حسمه لو انشغل الجميع بقضية قومية وبمواجهة العدو الحقيقي. ولكن هذا الانشغال بقضية قومية أو هذه المواجهة للعدو الحقيقي لم يعد مسموحًا به، بل أصبح يمثل خطرًا قد يصل إلى حد الاعتقال والتشريد. الأفضل إذن الانشغال بقضية العلمانية والتدين.

هكذا رأينا بعض صحف المعارضة مثل "الأهالي"، التي كانت تدافع من قبل عن قضية الصراع الطبقي، تجد في هذا الموضوع الجديد طريقًا للخلاص من ورطتها، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانحسار النظام الاشتراكي، إذ قدم لها هذا الصراع المصطنع بين العلمانيين والإسلاميين مادة لا تنفد للحديث. بل وابتدعت هذه الصحف تعبيرًا جديدًا هو "التأسلم" ومشتقاته، لوصف خصوم العلمانية، بالضبط كما وجدت وسائل الإعلام في الغرب في التطرف الإسلامي و"الأصولية الإسلامية"، ومهاجمتها وسيلة فاعلة لشغل الناس، كبديل لمهاجمة الشيوعية.

من ناحية أخرى، لجأ المعارضون المتدينون إلى استخدام نفس الصراع كبديل للانشغال بقضايا الناس الحقيقية، فراحوا يتهمون خصومهم بأنهم يخرجون على ثوابت الأمة، ووجدوا البديل السهل لمناقشة قضايا الأمة المصرية في توجيه تهمة الكفر لكاتب بعد آخر من الكتّاب العلمانيين. هكذا وجد الاثنان في هذا الصراع البائس بين "العلمانية" و"الأصولية"، طريقة سهلة وآمنة لإثارة الناس دون إغضاب الحكومة. أما الحكومة فقد وجدت هي بدورها في هذا الصراع طريقة ممتازة لصرف أنظار الجميع عما تفعله في ميادين أخرى أكثر إلحاحًا: التطبيع مع إسرائيل، والخضوع للإرادة الأمريكية، والانفتاح التام على السلع والاستثمارات الأجنبية، ونهب مقدرات وثروات البلد، أراضيها وشركاتها ومصانعها وكافة مواردها فضلا عن التقاعس عن اتخاذ موقف قومي إزاء الاعتداءات المتكررة على العراق أو السودان أو ليبيا. كما وجدت الحكومة في هذا الصراع طريقة ممتازة أيضًا لصرف الأنظار عن موضوعات مثل نزاهة الانتخابات، أو شيوع الفساد، أو تدهور توزيع الدخل... إلخ.

ومن أجل زيادة النار التهابًا، وإمعانًا في شغل الناس بما لا يفيد، اتخذت الحكومة مواقف متقلبة إزاء الخلاف بين العلمانيين والمتدينين، فهي تؤيد العلمانيين تارة، وتقف مع المتدينين تارة أخرى. تغض البصر مرة عن عبارات بذيئة ضد الدين في إحدى الروايات باسم حرية الفن والتعبير، ثم تصادر روايات أخرى لأنها تتضمن عبارات بذيئة. والروايات كلها، هذه وتلك، تصدر عن نفس الهيئة الحكومية وبعلمها.

صحيفة الدستور

أثناء ذلك كنا نسمع من حين إلى آخر عن قرب ظهور جريدة أو مجلة جديدة، ويعدنا أصحابها بأنها سوف تسد الفراغ الذي نشعر به، فننتظرها بشوق على أمل أن يلقي أحد بحجر في هذه البركة الراكدة والآسنة. فإذا بنا في كل مرة يخيب أملنا، إذ نجد الصحيفة أو المجلة الجديدة تتجنب بدورها الخوض في أي موضوع مهم، فإذا ذكرت موضوعًا مهمًا دارت حوله دون أن تدخل في صميمه أو تتخذ موقفا منه، وإذا بالجريدة تحوم حولها الشبهات ويتساءل الناس عن مصدر تمويلها دون أن يستطيعوا أن يجزموا بالضبط بطبيعة هذا المصدر أو الغرض الذي أنشئت الجريدة من أجله.

كان هناك استثناء واحد فذ من بين تلك الصحف الجديدة، وهو جريدة "الدستور". فها هي صحيفة تنشئها مجموعة من الشبان الموهوبين والمتيمين بالصحافة ولا ينقصهم في نفس الوقت الشعور بالمسئولية، ويقوم بتمويل الصحيفة فرد من الناس بأمواله الخاصة دون أي تشدق بأنه أنشأ جريدته بقصد إصلاح المجتمع أو الدفاع عن قضية قومية. ومع ذلك فقد تناولت الصحيفة كل القضايا المهمة، من التطبيع مع إسرائيل، إلى توزيع الدخل، إلى الفساد، إلى الاستثمار الأجنبي، إلى الخضوع لإرادة أمريكا، إلى تزييف الوعي في الإعلام والثقافة...إلخ، ولم تعتبر أن هناك شيئًا محرمًا لا يجوز الكلام فيه باستثناء الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل، ولم تعتبر أي مؤسسة "مقدسة" لا يجوز المساس بها، سواء كانت هذه المؤسسة حكومية أم صحفية أم مالية أم دينية أو ثقافية. وقد فعلت كل هذا على مستوى عالٍ من الفن الصحفي وخفة الظل كان الناس قد افتقدوه منذ زمن طويل. بمجرد ظهور عدد أو عددين من جريدة "الدستور" بدأ القراء يضربون كفًا

بكف تعجبًا وكأنهم يسألون أنفسهم "إلى هذا الحد إذن كنا محرومين من صحافة حقيقية؟ أصحيح إذن أن من الممكن أن تظهر مانشيتات الصفحة الأولى دون أن تحتوي على خبر يتعلق برئيس الجمهورية؟ أصحيح إذن أن الصحيفة يمكن أن تتكلم كلامًا صحيحا وخفيف الظل، وأن تعبر عما في أذهان الناس، وأن الأمر لا يحتاج إلا إلى شيء بسيط جدًا هو؛ أن تكف الحكومة يدها عن الصحافة وتتركها لشأنها؟"، نعم، تبين أن هذا صحيح، وتلقف الناس الصحيفة واستمر توزيعها في تزايد، وكانت نسخها تنفد بعد ساعات من ظهورها مع أنها كانت الصحيفة المصرية الوحيدة، في ذلك الوقت، التي تباع بجنيه كامل، واستمر ذلك حتى تبين للحكومة أن الأمر أصبح لا يطاق، فافتعلت الحكومة أزمة معها وتم إغلاقها.

عبد الحليم قنديل

في كل هذه الصحراء الجرداء لم تترك الحكومة شيئًا واحدًا يتنفس وينبض بالحياة إلا صحيفة واحدة أو اثنتين، قدرت الحكومة أن من الممكن تحملها، على الأقل لبعض الوقت.

ثم حدث في سنة 2005، أن طرأ تطور مخيف على طريقة تعامل الحكومة من الصحفيين المعارضين، إذ تجاوز الأمر منع الترخيص والمصادرة، والحرمان من الإعلانات الحكومية، والتحكم في التوزيع، فأصبح يشمل أيضًا الضرب المبرح. ففي فجر يوم الثلاثاء أول نوفمبر 2005، وقع الحادث الفظيع التالي: رئيس تحرير جريدة معارضة في نحو الخمسين من عمره، صغير الحجم ونحيل الجسم، يتجه من وسط الليل إلى بيته في منطقة الهرم، حيث ينتظره ابنه وزوجته، بعد سحور رمضاني

مع أصدقائه، سائرًا على قدميه، إذ إنه لا يملك سيارة، فتقطع عليه الطريق سيارة ينزل منها خمسة رجال أشداء لا يعرفهم، ولكنهم قطعًا يعرفونه، فيجبرونه على دخول سيارتهم، ويكمّمون فمه حتى لا يستنجد بالناس. ويعصبون عينيه حتى لا يرى أوجه مختطفيه، ويسيرون بسرعة هائلة إلى الطرف الآخر من القاهرة. وأثناء ذلك يشبعونه ضربًا في مختلف أجزاء جسمه حتى يصاب بنزيف في عينه اليسرى، ويلصقون المطاوي الحادة برقبته وأجزاء أخرى من جسمه، طوال ساعة ونصف الساعة لا يدري خلالها ما إذا كان الأمر سينتهي بقتله. ويصبون عليه خلالها أفظع ألفاظ السباب والشتائم، حتى يصلوا إلى مكان ما على طريق القاهرة – السويس، فيجردوه من ملابسه، وينزعوا نظارته، ويلقوه في الصحراء في ظلمة الليلة وهو عار يرتعش من البرد.

كيف تبلغ بمجموعة من الرجال القسوة والجرأة إلى هذا الحد؟ الرجل لم يقتل أو يسرق أو يضرب، وصنعته الوحيدة هي الكتابة في الصحف. فما الذي يمكن أن يكون قد كتبه مما يمكن أن يسبب لبعض الناس كل هذا الغضب؟ ألم تكن تكفي لوقفه عند حده كل ترسانة القوانين العادية والطارئة، المدنية والعسكرية، التي يمكن تطبيقها على السب والقذف، (إذا كان هناك سب أو قذف) أو على تهديد السلام الاجتماعي أو الوحدة الوطنية، إذا كان هناك مثل هذا التهديد؟ كل هذه القوانين والمحاكم لم تكف ولم يبق من وسيلة لردع رئيس تحرير جريدة معارضة إلا اختطافه بعد منتصف الليل وتجريده من ملابسه وإلقائه في الصحراء".

استطاع المفكر القومي العروبي المحب لمصر حتى النخاع جلال أمين أن يضع يده على الوجع في صحافة مبارك ويلخصها بطريقته الكاشفة البديعة لنعرف إلى أي حد وصلنا.

الفصل الثاني

مجندون ورئيس

كُتّاب مبارك كانت لهم بصمة واضحة سواء في إضافة أطر جديدة لـ"مهنية" الصحافة أو قواعد لإعادة "الصحفي الرقاصة" الذي يؤمن دائمًا بالسؤال الذي سأله صحفي فيلم "لعبة الست" لتحية كاريوكا: أين ترعرعت سيدتي؟ لكن أمور كُتّاب مبارك مستوفية نتعرف من خلالها: كيف تم اختيار هؤلاء الثلاثة، وما علامات نبوغهم المهنية، وما المعايير التي يضعها النظام لاختيار رؤساء تحريره بصرف النظر من الولاء للحاكم وأطراف السلطة الموجودة، فهذه مسألة منتهية.

حين تتابع رؤية لوردات الصحافة في بريطانيا؛ اللورد نورثكليف مثال، وهو منشئ الصحافة الإنجليزية الحديثة وصاحب جريدة "التايمس" وصاحب التعبير الشهير الذي يدرّس لطلاب الصحافة في المعاهد والجامعات دون أن يقال لهم إن صحافة "الخبر هو أن يعض الرجل كلبًا وليس أن يعض الكلب رجلاً" ففي بحث نشر عام 1865، نجد أن الرجل يؤمن بأن الشيء الوحيد الذي يساعد على زيادة توزيع الجريدة هو الخبر، والخبر "هو كل ما يخرج، عن محيط الحياة العادية المألوفة، ويكون مدار حديث العامة والخاصة"؛ وقد بحث أحد كتّابنا عن "الكلب" و"الرجل" و"الرئيس" ومعهما "الفلسفة"!

لقد خرج الكاتب الكبير أنيس منصور، من عباءة مصطفى وعلي أمين، صاحبي الخبر السريع والقصة المثيرة والأسلوب الذي يجمع بين الأدب والصحافة، فما عليك إلا أن تبدأ موضوعك بمقدمة مثيرة، جاذبة، ثم تدخل إلى موضوعك الصحفي (حوار / تحقيق / مقال / متابعة) بشيء يشد انتباه القارئ لكي لا يغادر منطقة كتابتك أيضًا. وقد استطاع أنيس منصور أن يفعل ذلك، ويكون سنيدًا لإبراهيم نافع، نموذجنا الأول بعموده في الأهرام الذي ينافق فيه مبارك وآله، ثم ينقلب عليه بعد الثورة ويقول بأن حكاية قيادة مبارك للضربة الجوية أكذوبة، وهناك قصة شهيرة بين نافع ومنصور، حيث اشتكى الثاني إلى الرئيس مبارك أثناء زيارته للأهرام، من رفض إبراهيم نافع لزيادة راتبه وقال مبارك لنافع: ما تزعلش أنيس يا إبراهيم!

أما اللورد نورثكليف (اسمه الحقيقي الفريد هارمزوورث) وهو صاحب فكرة المقالة السريعة، فقد كان يرى أن أي خبر أو مقال لا يجوز أن يزيد على مائتين وخمسين كلمة، وطبق فكرته هذه في جريدة الـ"ديلي ميل" فأحدثت الجريدة انقلابًا في تاريخ الصحافة البريطانية، فمع ساندوتشات الـ"ماكدونالدز" والـ "هوت دوج" و"كنتاكي" وسرعة أكلهم وبهاراتهم كان يجب أن يكون المقال الصحفي كذلك، استطاعت أمريكا أن تصنع الوجبة السريعة المبهرة، واستطاع اللورد نورثكليف أن يصنع صحافته السريعة المبهرة أيضًا، التي أخذها منه آل أمين وطبقها أنيس منصور وإبراهيم سعدة ـ لكن الزمان قُلَب، فلم يكن اللورد يعلم أن هناك انقلابًا سوف يهجم على عالم الإعلام، حيث ستحتل مئات الفضائيات سماء الكون وتدخل المدن وتصل إلى الكفور والنجوع، كان لا بد من مقال "ماكدونالدز" قبل أن تأتي قناة "الجزيرة مباشر" وتقتحمنا في كل

ركن وزاوية، وأن تأتي قبل ذلك مواقع الإنترنت ثم يتطور الأمر بعد "إيلاف" إلى "العربية نت" ويقلب زوكمبرج باختراعه العبقري "فيس بوك" كراسي حكام وسلاطين جمهوريات العالم الثالث.

ذلك لكي يعود المقال المستطرد إلى الصحافة البريطانية والأمريكية مرة أخرى، لكن ليس في عدد صفحات المقالات ذات الطول الممل، لكنه قد يصل إلى 1000 أو 1300 كلمة.

لكن النظرية الأمضى من السيف على رقاب الشعب المصري هي؛ التي طبقها إبراهيم نافع- ولكم أتمنى أن أعود مرة أخرى إلى اللورد نورثكليف في قصة تتعلق بمؤسسة الأهرام، في أثناء رئاسة إبراهيم نافع لمجلس إدارتها (1984 – 2005) ورئاسة تحريرها (1979 – 1984) فقد صرح القائد الألماني "لاندروف" بأن اللورد نورثكليف هو؛ الذي كسب الحرب العالمية الأولى وليس لويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا) ذلك أن جريدة نورثكليف "التايمس" نشرت خبرًا في 16-4-1917، عن وجود مصنع ألماني لتذويب الجثث وتحويلها إلى علف وسماد للخنازير، ثم راحت تؤكد الخبر في أعدادها المتتالية عبر تقارير وتحقيقات ومقالات لتحذو صنوها أغلب الصحف الإنجليزية، ونامت الحقيقة ثماني سنوات لتصحو في 25-10-1925، وهي أن مراسل "التايمس" في ألمانيا وصلت إليه برقية تكشف أن هناك مصنعًا ألمانيًا يستغل جثث الحيوانات، فكتب المراسل في رسالته إلى صحيفته؛ أن هناك مصنعًا في ألمانيا يستخدم الجثث الآدمية كعلف وسماد، وهو ما اتبعه إبراهيم نافع ومؤسسته الأهرام لترسيخ نظام مبارك، وبناء أسس جديدة في الصحافة المصرية، تصل بها إلى درجة لا يتخيلها أحد ترأس فيها مجلس إداراتها "مرسي عطا الله" وتحريرها "أسامة سرايا"، وما زلت أذكر تعبير الأستاذ هيكل في مكتبه المطل على النيل عام

2008، حيث شرد في النهر الذي يجري أمامه ببطء، وهو يقول تعليقًا على صور الزيارات المتكررة لأشخاص قد يكونون سفراء وموظفين لدى بلادهم في سفاراتها في مصر، وقد جاءوا للمباركة لمرسي عطا الله على رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، راح الأستاذ مرسي ينشر في صدر صفحات جريدة الأهرام كل يوم صور كل الذين جاءوا لشرب فنجان قهوة معه، حيث قال هيكل: "لقد تحولت المؤسسة إلى عشش الترجمان"، قاصدًا "العشش" التي ربما كانت موجودة في منطقة الترجمان التي تقع خلف مبنى الأهرام، حين كان هيكل رئيسًا لمجلس إداراتها وتحريرها، والأدهى من ذلك؛ أن مرسي عطا الله، الذي كان رئيسًا لتحرير جريدة الأهرام المسائي، راح يكتب 14 مقالاً في الأسبوع في جريدة الأهرام، فالرجل يكتب عامودًا في الصفحة الأولى، يكمله في بطن الصفحة الثالثة، و"يقفل الدكانة" بمقال في الصفحة الأخيرة لتتحول صفحة كمال الملاخ إلى استعمار ظهيره الأيسر أنيس منصور - وكتابته تنم عن موهبة واضحة - وظهيره الأيمن إبراهيم نافع، وفي المنتصف مرسي عطا الله، منتخب مثل هذا كان لا بد أن يهزم.

I

إبراهيم نافع

الأهرام أسطورة تمشي على قدمين يقودها كائن خرافي اسمه إبراهيم نافع، ما إن يذكر اسمه حتى تخر الصحف والحكومات أمامه.

هذه الجملة كانت تطن في أذني كلما كنت أشاهد الرجل يعبر إلى مدخل المؤسسة أو يصعد في مصعدها أو يهبط من سيارته أو يدير اجتماع الثانية عشرة ظهرًا في صالة التحرير بالدور الرابع في "الأهرام"، كذلك كان سمير رجب بـ"كبسولته" الشهيرة التي كان يكتبها في الصفحة الأخيرة من جريدة الجمهورية خلاف مقاله والآية القرآنية الاستدلالية التي يضعها أعلاها، وصنعًا لمبارك وتثبيتًا لحكمه، وقد نجح الرجل إلى حد كبيرٍ في حذف مقالات النفاق لمبارك التي لا يصدقها عقل ولا دين، وأبقى على أقلها نفاقًا حين أصدر جزءًا من هذه المقالات في كتاب في مشروع مكتبة الأسرة!

كان كل ما يعرف عن مؤسسة الأهرام، صاحبة الأكثر من عشرة

إصدارات أخرى ما بين صحف ومجلات (الأهرام المسائي – الأهرام العربي – نصف الدنيا – الأهرام الرياضي – الشباب – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام إبدو – الأهرام ويكلي – علاء الدين... إلخ) يعرف أنها الأكثر توزيعًا، وأنها تحقق مكاسب خرافية، فإبراهيم نافع والكابتن حسن حمدي – الذي كانوا يصفونه بوزير الدفاع – مدير إعلانات الأهرام، هما كلمة السر ومفتاح المجد والأموال التي تكسبها الأهرام، و لم يستطع أحد أن يكتشف فساد إبراهيم نافع وحسن حمدي إلا في نهاية تولي إبراهيم نافع لرأس المؤسسة، وربما بعد رحيله، لنكتشف أن المؤسسة عليها ديون للدولة تفوق الحصر، فقد بلغت حتى عام 2005، مليارًا و200 مليون جنيه، وقد تم تسديدها قبل ثورة 25 يناير 2011.

قبل تولي إبراهيم نافع مؤسسة الأهرام، كان يتولى مجلس إدارتها وتحريرها عبد الله عبد الباري عام 1982، وكانت الأمور تسير في مسارها الطبيعي. وحتى قيام ثورة 25 يناير، ظل إبراهيم نافع (1934 – 2005) ينافق مبارك وسوزان ثابت. حقيقة لم يقبل التخلي عنها بسهولة، آمن بها أم كان ينافق سلطة غاشمة؛ الإجابة تكمن لدى إبراهيم نافع.

تولى إبراهيم السيد نافع رئاسة تحرير جريدة الأهرام عام 1979، وفي عام 1984 جمع بين رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الإدارة، وظلت الأهرام على هذا الوضع 25 عامًا، ظل نافع يردد فيها أنه باقٍ على كرسيه طالما مبارك على كرسيه، وكان يردد بأنه لديه 73 عامًا، وهذا ليس عيبًا فالرئيس مبارك عمره 77 عامًا، بل لقد وصل الجبروت بنافع أن تقدم إلى مجلس الشورى بمشروع يستثني رؤساء تحرير ومجالس إدارات الصحف من القرارات المتعلقة بالإحالة للتقاعد، قدم كمال الشاذلي المشروع لصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى، وقتذاك الذي هاتف مبارك وأخبره

بالأمر، فشاط الفرعون غضبًا ليبلغ نافع عبر السكرتير الشخصي لرئيس الجمهورية، بأن يلغي سفره على الطائرة الرئاسية مع الرئيس المتجهة إلى القمة الأفريقية في الجزائر. ومازلت لا أعرف صدق الشائعة من كذبها التي تقول؛ إن وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع وإبراهيم نافع هم الوحيدون الذين لديهم اتصال مباشر مع مبارك، وأن نافع كان لديه خط خاص مباشر في مكتبه مع الرئاسة، فصدق هذه الشائعات يدحض غضب مبارك على نافع وإقصائه عن الأهرام لأسباب مهنية، وهي حوار مبارك في مولد أحمد الجار الله الذي يُجرِي كل عام حوارًا مع مبارك تنشره صحيفته ـ السياسة الكويتية ـ وتنقله عنه كل الصحف القومية في مصر، إذ نشر نافع الحوار كما هو في الصحيفة الكويتية، دون أن يمرره على الرئاسة مما تسبب في حرج شديد لمبارك، وقد أكدت برقية من برقيات "ويكليكس" كتبتها السفارة الأمريكية بالقاهرة في 2005/7/7، أن هذا هو سبب غضب مبارك على إبراهيم نافع، وصعود أسامة سرايا ليترأس تحرير جريدة الأهرام، كما كشفت البرقية أن سرايا كان يتمتع بـ "باب مفتوح" مع المسئولين الأمريكيين في السفارة، وأن السفارة كانت تساعد سرايا في بداية حياته المهنية وتمنحه أخبارًا بشكل حصري.

ذكرت البرقية التي ترجمتها الزميلة نفيسة الصباغ ونشرتها "المصري اليوم": "من بين كل التغييرات التي تم الإعلان عنها في قيادات الصحف المؤيدة للحكومة والتي أعلنها مجلس الشورى في 3 يوليو 2005، كان الخبر الأبرز هو استبدال "عملاق الإعلام" إبراهيم نافع، رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة الأهرام، الذي عيّنه الرئيس أنور السادات، وأضافت أن نافع "ترك خلفه صحيفة أكثر ضعفًا وبها شبهات فساد بعد ما تم تعيين أسامة سرايا الذي جاء كجزء من محاولة الحكومة المصرية لوضع

وجوه جديدة على رأس المؤسسات الحكومية لإعطاء انطباع بالإصلاح والتقدمية للمساهمة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية".

نافع الذي تم تعيينه عام 1979، من قبل الرئيس أنور السادات بعدما عمل محررًا اقتصاديًا في الأهرام، وخلال خمسة وعشرين عامًا من حكم مبارك، أصبح نقيبًا للصحفيين ما بين 1985 و1994، وكان نافع معروفًا بالاهتمام بـ "القوات" في الأهرام والنقابة، فمنح الصحافيين بالأهرام علاوات سنوية كبيرة، وقام ببناء مقر كبير جديد للأهرام ما قصة هذا المبنى؟. وبصفته نقيبًا للصحفيين كان نافع يدافع عند الحكومة عن أي صحفي يُعتقَل أو يُحبَس أيًا كانت توجهات الصحفي السياسية. وعلى الجانب الآخر يترك نافع خلفه في المؤسسة مشكلات إدارية ومزاعم كبيرة بالفساد.

أشارت "ويكيليكس" إلى أن حوار الجار الله هو السبب في إقصاء نافع عن الأهرام، حيث نقلت الأهرام عن مبارك في هذا الحوار قوله "إن ما تقوم به حركة كفاية مدفوع الثمن"، وجاءت عناوين الصحيفة الفرعية للحوار كالتالي: على الأمريكيين ألا يظنوا أنني نائم".

المعلومات تأتيني أولاً بأول حول اتصالاتهم مع الإخوان المسلمين.

هل قال مبارك المخلوع هذا الكلام؟

نعم قاله!

إذن، ما الذي أغضبه؟

غضب لأن حوار الجار الله مر على الرئاسة وتم حذف هذه الأجزاء منه، ونشرت الأهرام الحوار كاملاً دون حذف.

تشير البرقية إلى أن الأمين العام للحزب الوطني ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف، غضب وبدأ بعد الخلاف بسبب هذا الحوار يتحدث عن "تغييرات كبيرة" في الصحافة الحكومية. وقيل إن الشريف كان يشك في نفوذ نافع مع الرئاسة الذي كان يعتبره الشريف "دون عوائق". كما استمرت الشائعات في الوسط الإعلامي خلال الشهرين الماضيين. وقالت مصادر في الأهرام؛ إن نافع يعتقد في أن منصبه مضمون بسبب تاريخ علاقاته مع الرئاسة".

ويترك نافع خلفه بديلاً "ملكيًا" هو أسامة سرايا، الذي كان رئيس تحرير "الأهرام العربي" الأسبوعية، واعتبرت البرقية أن سرايا كان "مؤيدًا للإصلاح". وقالت إن نافع تعرف إلى سرايا عبر عم الأخير الذي كان مديرًا سابقًا لتحرير الصحيفة. وبدأ سرايا عمله كمتدرب في القسم الاقتصادي بالأهرام، حيث نال ثقة نافع. وأضافت البرقية في ملحوظة توضيحية إن: (السفارة في القاهرة ساعدت سرايا بشكل مكثف خلال سنوات عمله الأولى، وقدمت له العديد من الأخبار الحصرية ومصادر المعلومات، ودائمًا ما كان لديه باب مفتوح مع المسئولين في السفارة والمسئولين الحكوميين الذين يزورون مصر).

ونقلت البرقية عن أحد كبار الصحفيين في الأهرام قوله؛ إن أسامة كان بمثابة ابن نافع، وكان سرايا يعتبر نافع مثله الأعلى ونموذجًا مثاليًا. وأضاف أن نافع الذي سيستمر في كتابة مقاله في الأهرام سيمارس نفوذه من خلف الستار على المؤسسة من خلال علاقته بسرايا. وكان نافع يرى تأثير الفضائيات العربية الصاعدة والصحف العربية مثل "الحياة" اللبنانية و"الشرق الأوسط" السعودية.

استغل نافع منصبه للمنفعه الشخصية، وإثراء نفسه من خلال عمليات رشوة وصفقات نشر. وترك نافع خلفه عمالة زائدة بالمؤسسة، وأزمة سوء إدارة وعددًا من رؤساء ومديري التحرير الذين يقضون وقتًا قليلاً للغاية على مكاتبهم، ويكتفون بكتابة مقالات بين فترة وأخرى دون إدارة حقيقية للمؤسسة.

ظل الفساد ينخر في جدران مؤسسة الأهرام لخمسة وعشرين عامًا، والحقبة التي تولى فيها نافع رئاسة المؤسسة، فساد مالي، فساد إداري، فساد سياسي، فساد مهني، من خلال مجموعة من كلاب حراسة النظام برئاسة نافع، الذين ساندوه وأبقوا الطاغية ليأتي على ما تبقى من مصر، مقالات نفاق من العيار الثقيل يكتبها نافع، أو يكتبونها بالنيابة عنه، لمبارك وعنه في كل الأعياد والمناسبات. تهليل وأكاذيب يتم ترويجها عبر الصحيفة العملاقة وإصداراتها التي كان يُكتَب في كل إصدار من العشرة إصدارات مقال أسبوعي يوضع عليه اسم إبراهيم نافع، مؤسسة الرئاسة راضية وسعيدة بالأداء الحركي لنافع، فما المانع في أن يصبح كل شيء مباحًا، وأن تدفن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن إهدار المال العام في مؤسسة الأهرام تحت الأرض، فالجميع يعرف أن نافع مسنود من الرئاسة، والرئيس يحبه، ثم ما الذي فيها حين تبلغ مديونية أشرف صفوت الشريف لمؤسسة الأهرام 24 مليونًا و758 ألف جنيه؟

ما الذي فيها أن يظل الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار، ورئيس الوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يحارب فساد إبراهيم نافع وحسن حمدي منذ عام 2005، ولا يلتفت النائب العام عبد المجيد محمود أو جهاز الكسب غير المشروع إلى هذه

البلاغات أو يحقق فيها، ومن يكون النائب العام بجوار أسطورة إبراهيم نافع!

كان فحوى أحد البلاغات التي قدمها الوطني المخلص النزيه والشريف أحمد النجار كالتالي:

1 - تعاقدت مؤسسة الأهرام في عام 2002، مع شركة "أد لاين" بشأن إعلانات الطبعة العربية، ويتضمن العقد المبرم بين مؤسسة الأهرام وبين شركة "أدلاين" (مستند 1 حافظة)، أن تحتكر الوكالة المذكورة، جلب الإعلانات للطبعة العربية للأهرام اليومي، وتضمن الشركة ألا يقل حجم الإعلانات التي ترد عن طريق الوكالة مهما كانت الأسباب عن 6 ملايين دولار خلال مدة العقد البالغة 38 شهرًا من 2002/11/1 حتى 2005/12/31. وتحصل مؤسسة الأهرام على 3.25 مليون دولار، من هذا المبلغ، بنسبة 54.17 % من قيمة الإعلانات المتفق على أن تجلبها الشركة كحد أدنى، وبالتالي فإن عمولة الشركة تبلغ 45.83 % من قيمة هذه الإعلانات. وترتفع نسبة العمولة إلى 50 % من قيمة الإعلانات إذا قامت الشركة بجلب ما يزيد على 1.5 مليون دولار حسب نص العقد في صفحة 8 منه. وهذه النسب تفوق كل ما هو متعارف عليه من نسب العمولة وتمثل إهدارًا للمال العام، يتحمل مسئوليته كل من شارك في هذا العقد الذي مثل مؤسسة الأهرام فيه السيد/ إبراهيم عبد الفتاح نافع، رئيس مجلس إدارتها آنذاك، والسيد/ حسن حمدي، الذي وقع العقد نيابة عنه، والسيد/ عبد المجيد محمد محمد عبد النبي، مدير عام الشئون القانونية، المسئول عن صياغة العقود، والسيد/ محمود سلام، المحامي بالشئون القانونية الذي صاغ العقد فعليًا.

2 – تضمن العقد بين مؤسسة الأهرام وبين شركة "أدلاين"، في البند 10 أ، أن الشركة قد سلمت مؤسسة الأهرام 12 شيكا متساوية، قيمة كل منها 50 ألف دولار، وهي تساوي قيمة حصة الأهرام من الحد الأدنى المضمون للسنة الأولى الممتدة 14 شهرًا من أول نوفمبر 2002، وحتى 2003/12/31. وفي البند العاشر ب، أشار العقد إلى أن حصة المؤسسة من الحد الأدنى المضمون غير القابل للتخفيض مهما كانت الأسباب في السنة الثانية، يبلغ 1.075 مليون دولار أمريكي، تسدد على دفعات شهرية بموجب 12 شيكا قيمة كل منها ستون ألف دولار أمريكي، إضافة إلى خطاب ضمان نهائي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بقيمة ثلاثمائة وخمسة وخمسون ألف دولار أمريكي، يتم سحبه على أحد البنوك المعتمدة، ولا يجوز لوكالة "أدلاين" استرداده إلا بعد سداد مستحقات مؤسسة الأهرام عن السنة الثانية 2004/1/1 – 2004/12/31. وأشار العقد أيضًا إلى أن مستحقات مؤسسة الأهرام عن السنة الثالثة من 2005/1/1 حتى 2005/12/31 تبلغ 1.575 مليون دولار أمريكي، يسدد 720 ألف دولار منها على دفعات شهرية متساوية من خلال 12 شيكا قيمة كل منها ستون ألف دولار أمريكي، وتحصل المؤسسة على خطاب ضمان غير مشروط وغير قابل للإلغاء بقيمة 855 ألف دولار أمريكي، يتم سحبه على أحد البنوك المعتمدة في جمهورية مصر العربية، ويظل ساريًا ولا يجوز للوكالة سحبه إلا بعد سداد مستحقات مؤسسة الأهرام عن السنة الثالثة. وأشار العقد أيضًا إلى أن مؤسسة الأهرام من حقها استيفاء نسبة 1 % من قيمة المبالغ المستحقة لها عن كل شهر تتأخر فيه وكالة "أدلاين" عن الوفاء بهذه المبالغ، وهي نسبة نهائية غير قابلة للإنقاص.

3 – في 2004/10/12، تمت صياغة ملحق لعقد احتكار شركة

"أدلاين" لإعلانات الطبعة العربية (مستند 2 حافظة). وفي هذا الملحق الذي أعده السيد/ محمود سلام، المحامي بالشئون القانونية في مؤسسة الأهرام، ووقعه السيد/ عبد المجيد محمد محمد عبد النبي، ومثل الأهرام فيه السيد/ إبراهيم عبد الفتاح نافع رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام آنذاك، ووقعه نيابة عنه السيد/ حسن حمدي. في هذا الملحق تم تعديل العقد الأصلي بصورة تضر بمصالح مؤسسة الأهرام ضررًا جسيمًا. وفي صفحة 2 من هذا الملحق تمت الإشارة إلى أن السنة الأولى بدأت في 2002/1/1، وانتهت في 2004/3/31. وربما يكون هناك خطأ مطبعي في تاريخ بداية العقد، حيث أنه بدأ في 2002/11/1. لكن تاريخ نهاية السنة الأولى الذي أصبح 2004/4/31، بدلا من 2003/12/31، كما في العقد الأصلي، هو تلاعب صريح جعل من السنة الأولى 17 شهرًا بدلاً من 14 شهرًا كما في العقد الأصلي. والهدف الواضح من هذا التلاعب هو؛ إضافة ثلاثة أشهر تنشر خلالها شركة "أدلاين" إعلاناتها في الطبعة العربية ضمن الحد الأدنى الذي تعهدت به عن السنة الأولى، دون أن تدفع أي مليم إضافي عن نشر الإعلانات في هذه الشهور الثلاثة مما ضيع على الأهرام 246750 دولارًا أمريكيًا قيمة حصة الأهرام عن الثلاثة أشهر الأولى من السنة الثانية، من العقد والتي تم دمجها في السنة الأولى دون تحصيل أي مليم عنها. وفي البند الثاني من هذا الملحق، تم النص على أن تنزل مؤسسة الأهرام بالحد الأدنى إلى 30 ألف دولار شهريًا في السنة الثانية التي تبدأ في 2004/4/1 وحتى نهاية العقد في 2005/12/31. وقد أدى هذا التعديل إلى أن إجمالي المستحق لمؤسسة الأهرام بعد خصم عمولة وكالة "أد لاين"، طوال مدة العقد قد أصبح 1.23 مليون دولار، في حين أن قيمة المستحق لمؤسسة الأهرام، وفقًا للعقد الأصلي كان يبلغ

3.25 مليون دولار غير قابلة للتخفيض مهما كانت الأسباب، وبذلك تم إهدار 2.02 مليون دولار أمريكي (مليونان وعشرون ألفًا من الدولارات الأمريكية) من المال العام المستحق لمؤسسة الأهرام بسبب التلاعب في العقود لمجاملة شركة "أدلاين" على حساب مستحقات لمؤسسة الأهرام، كان العقد ينص على أنها غير قابلة للتخفيض مهما كانت الأسباب.

قامت شركة "أدلاين" التي حصلت على عقد احتكار الإعلانات في الطبعة العربية للأهرام بتوقيع عقد توظيف للسيد. محمد محمود حمدي إسماعيل، الشهير بـ"حسن حمدي"، بتاريخ 14 يونيو 2003. وهو عقد دائم غير محدد المدة. ووفقًا لذلك التعاقد، بلغ راتب السيد/ حسن حمدي، 14 ألف درهم إماراتي شهريًا، يضاف إليها 4 آلاف درهم بدل سكن، وألفي درهم بدل سفر، ليصبح المجموع 20 ألف درهم شهريًا (مستند 3 حافظة). وهذا العقد الدائم يشكل مخالفة صريحة للقانون، وهو سابق لتوقيع ملحق عقد احتكار شركة أدلاين للطبعة العربية، مما يؤكد أن مصلحة السيد. حسن حمدي مع الشركة المذكورة من خلال تعاقده للعمل معها بقيمة 240 ألف درهم سنويًا، يشكل أحد أسباب قيامه بتعديل عقد احتكار إعلانات الطبعة العربية المبرم معها بصورة أدت إلى إيقاع ضرر جسيم بمؤسسة الأهرام وحقوقها. و"الطريف" أن السيد. حسن حمدي بعد قيامي بنشر صورة تعاقده مع الشركة المذكورة، لم يستطع إنكار وجوده، وأقر بصحته أمام مجلس إدارة مؤسسة الأهرام وبرر إبرامه بأنه كان بغرض الحصول على تأشيرة إقامة لتسهيل دخوله لدولة الإمارات وخروجه منها (مستند 4 حافظة). وكأن ارتكاب المخالفات القانونية الجسيمة يمكن أن تبرره أي أفكار خاصة تدور في ذهن الموظف! وقد قدم السيد. حسن حمدي لمجلس إدارة الأهرام، شهادة من شئون

العاملين بمؤسسة الأهرام (مستند 5 حافظة)، وأخرى من مصلحة الجوازات (مستند 6 حافظة) تشير كل منهما إلى أنه لم يسافر إلى دولة الإمارات إلا مرة واحدة منذ عام 2003 وحتى شهر يوليو 2006، عندما اضطر بعد نشر صورة العقد إلى إبلاغ مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، بأنه أنهى هذا التعاقد. ثم إنه إذا كان لم يسافر للإمارات سوى مرة واحدة منذ عام 2003، طبقًا للشهادتين اللتين أرفقهما، فما حاجته للحصول على تأشيرة إقامة في الإمارات، تلك التأشيرة التي استخدمها لتبرير عقده غير الشرعي مع شركة "أد لاين ميديا"؟

كما أن شهادة مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية تشير إلى أن حسن حمدي قد سافر إلى السعودية 5 مرات وإلى فرنسا 3 مرات منذ عام 2003 وحتى 14 يونيو 2006، مقارنة بمرة واحدة إلى دبي خلال الفترة المذكورة. ولو كان المبرر وراء عقد حسن حمدي مع "أدلاين ميديا" الإماراتية هو الحصول على تأشيرة إقامة لتسهيل دخوله إليها وخروجه منها، لكان الأوْلى به أن يتعاقد مع شركة سعودية وأخرى فرنسية! وفي كل الأحوال فإن هذا العقد مخالفة جسيمة للقانون، خاصة وأنه تم إبرامه مع شركة لها تعاملات مع مؤسسة الأهرام في مجال جلب الإعلانات وتصميمها. وكانت النتيجة المفجعة لهذا العقد المخالف للقانون هي؛ قيام هذا الموظف "حسن حمدي"، بتسهيل استيلاء شركة "أدلاين" على المال العام العائد لمؤسسة الأهرام.

إن كل ما ورد من مخالفات والمستندات الدالة عليها المرفقة مع هذا البلاغ تستوجب محاسبة السيد. حسن حمدي، والسيد. عبد المجيد محمد محمد عبد النبي، والسيد. محمود سلام، والسيد. إبراهيم عبد الفتاح نافع، وفحص ذمتهم المالية لكشف العائد الذي حصلوا عليه لقاء تسهيلهم

استيلاء الغير (شركة أدلاين) على المال العام، وإيقاع أقصى عقوبة بهم واسترداد حقوق الأهرام المهدرة من مالهم وممتلكاتهم. وبناء عليه نلتمس من سيادتكم اتخاذ اللازم نحو التحقيق فيما ورد من وقائع في هذا البلاغ".

إذ في الحافظة بلاغ به عددًا من التجاوزات لا حصر لها أولها؛ تعاقد حسن حمدي للعمل كموظف لدى شركة " أدلاين ميدي" الإماراتية بتاريخ 14 يونيو 2003، ويبلغ راتبه وفقًا للعقد ببدل السكن والسفر 20 ألف درهم شهريًا، وهو عقد دائم غير محدد المدة، وبرر ذلك بأن الغرض منه كان الحصول على تأشيرة إقامة لتسهيل دخوله الإمارات وخروجه منها رغم أن المستندات التي قدمها حمدي بنفسه تشير إلي أنه لم يسافر إلى دولة الإمارات إلا مرة واحدة منذ عام 2003 حتى الآن، وذلك ليؤكد أنه لم يكن يعمل لدى الشركة المذكورة رغم أن الشركة لها مقر بالمهندسين، ولا يحتاج للعمل معها أن يوجد في الإمارات، كما أنه وكما أكد بنفسه لم يسافر للإمارات سوى مرة واحدة طوال 3 سنوات، فما حاجته للحصول على تأشيرة إقامة بها، وكان الأولى لو صح تبريره هذا؛ أن يتعاقد مع شركة فرنسية أو سعودية وهما الدولتان اللتان تكررت زيارته لهما (السعودية 5 مرات وفرنسا 3مرات) منذ 2003 وحتى 2006، وحسبما يؤكد مقدم البلاغ، بأن هذا العقد يعد مخالفة جسيمة للقانون خاصة أنه تم إبرامه مع شركة لها تعاملات مع مؤسسة الأهرام في مجال جلب الإعلانات وتصميمها، وهنا يلزم تطبيق المواد من 53 إلى 56 من لائحة الجزاءات بمؤسسة الأهرام، والتي توجب فصل حسن حمدي وبالذات المادة (55) التي تنص على فصل العامل إذا كانت له مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات أو غير ذلك تتصل بأعمال المؤسسة، فماذا لو كان يعمل بعقد

عمل اعترف بصحته لدى شركة تتعامل مع الأهرام، وحصلت على عقد لاحتكار الإعلان في الطبعة العربية، وحصلت على عقود لتصميم الإعلانات للأهرام رغم وجود مكتب فني عالي المستوى بالإعلانات، مما يعد قرينة على سوء استغلال النفوذ والتربح. وكل هذا إلى جانب مناصبه في الأهرام، توقعه تحت طائلة المواد 103، 104، 106، من قانون العقوبات. كما أن عقد "أدلاين" مع مؤسسة الأهرام، الذي ينص على احتكارها لجلب ونشر الإعلانات في الطبعة العربية، يلغي دور مكاتب الأهرام الموجودة في الخليج، والتي تنفق عليها المؤسسة الكثير دون فائدة مما يعد إهدارًا للمال العام. هذا إلى جانب منح حسن حمدي الشركة الإماراتية خصمًا بنسبة 45 %، وهي النسبة التي أشار إليها بنفسه في مذكرة مقدمة لمجلس إدارة الأهرام، رغم أنها تتجاوز كل نسب الخصم المتعارف عليها، فضلاً عن أن الخصم الفعلي أكبر من ذلك بكثير. ورصد البلاغ الدخول الرسمية الهائلة التي يتلقاها حسن حمدي في مؤسسته، والتي بلغت عام 2004 نحو 949، 3 مليون جنيه، أي 329 ألف جنيه شهريًا، أي ما يزيد على راتب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين. ما يوازي 172 % من الراتب الشهري لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية (راتبه السنوي يقدر بـ400 ألف دولار). هذا في الوقت الذي بلغت فيه خسائر المؤسسة في نفس العام 432 مليون جنيه. وأشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات إلى وجود تلاعب في أرصدة العملاء عام 2004، وما زال هذا التلاعب موجودًا حتى الآن، وبها تناقضات هائلة، تعني أن هناك تلاعبًا في أرصدة العملاء تستدعي التحقيق مع حسن حمدي والعاملين في قطاع الإعلانات، لبيان حجم التلاعب والأشخاص الذين ذهبت إليهم الفروق الناجمة عن هذا التلاعب. وتضمن البلاغ أيضًا قيام

نجلي إبراهيم نافع بتأسيس شركة (إنتر جروب) وبغرض التحايل تم تأسيس شركة أخرى باسم شخص آخر (علاء طوبار) تحمل نفس الاسم والعنوان والتليفون وحتى الشعار، ليمكنها التعامل مع الأهرام في عملية تحايل مكشوفة، وذلك لتسهيل قيام الشركة والتي يشاركهم فيها حسن حمدي أيضًا بتوريد معدات ومستلزمات وسلع مختلفة للأهرام، بالمخالفة الصريحة للقانون مما يعد سوء استغلال للنفوذ وتربحًا غير مشروع. كما تناول البلاغ التراخي المريب لإدارة الإعلانات ووكالة الأهرام للإعلان، في متابعة مديونية إيهاب طلعت؛ الذي هرب للخارج بعد تراكم مديونياته للأهرام حتى بلغت 125 مليون جنيه، أصبحت ديونًا معدومة بعد الحكم عليه لمدة 63 عامًا عن الشيكات بلا رصيد المستحقة عليه لصالح الأهرام. وذكر البلاغ أيضًا المفارقة في عام 2004، بين الخسائر بميزانية الأهرام والتي بلغت 432 مليون جنيه في حين وزعت الإدارة (إبراهيم نافع) دخولاً هائلة على حفنة من الموظفين مثل حسن حمدي (949,3) مليون جنيه. وكذلك هدى عوض الله التي صرف لها (397,4) مليون جنيه، عن نفس العام، وكذا محمد محمدين وفتحي فهمي. أما إبراهيم نافع نفسه فبلغ المنصرف له والذي توجد به مستندات (195,2) مليون جنيه، لم يدفع ضرائب سوى عن (9,723) منها، هذا إلى جانب مخالفات لعدد من الشخصيات الأخرى التي ورد ذكرها في البلاغ. وكان الحديث يدور همسًا، لم يجرؤ أحد على الإفصاح بوقائع ما جرى، كانت الحسرة تعتصر القلوب، وكان الكل يسأل عن هذا الفساد الذي استشرى داخل المؤسسة العريقة حتى وصل إلى أجهزة الإطفاء الخاصة بالمطابع والجامعة الكندية، والتي تبلغ قيمتها 82 مليون جنيه، وهي قيمة شراء هذه المهمات من شركة "جاكو" الوكيل المحلي لشركة "إيميت" والتي اكتشف العاملون بالمطابع

أنها عاطلة ولا تصلح للعمل. كان السر هو في شركة "جاكو" وصاحبها الجارحي الصديق المقرب إلى إبراهيم نافع، والذي وصلت جملة تعاملاته مع الأهرام منذ عام 1994 إلى 289 مليون جنيه. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كانت الفضيحة التي فتحت الطريق لمعرفة كل الأسرار هي الصفقة التي تم استيرادها بقيمة 828 ألف دولار، وهي عبارة عن "تنك" ثاني أكسيد الكربون جرى استيراده بالأمر المباشر بقرار من رئيس مجلس الإدارة السابق إبراهيم نافع، دون حاجة ماسة إليه، وبسعر يساوي عشرة أضعاف سعره الحقيقي. وهكذا وبعد تولي صلاح الغمري لمهمته الجديدة بشهور قليلة، فتح تحقيقًا سريًا لمعرفة حقيقة ما يدور همسًا بين مهندسي المطابع الذين هالهم وقائع إهدار المال العام بمؤسسة الأهرام، التي أعطوها كل عمرهم وحياتهم. في هذا الوقت أصدر الغمري قرارًا بتشكيل لجنة مكونة من كل من: مهندس أيمن الخولي، مدير الإدارة الهندسية بموقع قليوب. مهندس محمد حلمي سليمان، نائب مدير عام المطابع التجارية بقليوب. مهندس أحمد مصطفى عمر مدير الإدارة الهندسية بمطابع قليوب. مهندس إبراهيم محمد الغمري، مدير المطابع الصحفية بالجلاء وأكتوبر. بدأت اللجنة بالبحث والتحري عن المستندات وعن تفاصيل ما جرى، فكانت الصدمة كبيرة وجرى إعداد التقرير الذي تم رفعه إلي رئيس مجلس الإدارة، ليكشف المزيد من الحقائق المريرة حول ملف الفساد الذي أصبح عنوانًا لفترة رئاسة إبراهيم نافع لمؤسسة الأهرام. وقد أكد تقرير اللجنة أن توريد المهمات الخاصة بنظام مكافحة الحريق المورّد من شركة "جاكو" تم بطريقتين: إما عن طريق الإسناد بالأمر المباشر حتي يتم التقدم بخطاب من الشركة الموردة "جاكو" موجَّه للسيد رئيس مجلس الإدارة السابق، بناء على تكليف سيادته للشركة بدراسة زيادة تأمين الأماكن

الإستراتيجية لمواقع الأهرام المختلفة، ويتم تحويل خطاب الشركة إلى إدارات المؤسسة المختلفة التي تقوم بدورها بعمل مذكرات داخلية مشتركة للموافقة على شركة "جاكو" فنيًا وماليًا والتقدم بها للسيد رئيس مجلس الإدارة السابق للموافقة على الإسناد بالأمر المباشر. وإما عن طريق مناقصات محدودة تتم الترسية بموجبها على الشركة أيضًا بناء على تقرير الدراسة الفنية والمالية للمكتب الاستشاري (صبور). كانت تلك هي البداية التي كان إبراهيم نافع يلجأ إليها في غالبية المناقصات لترسية العطاء بالأمر المباشر، والسبب معروف وواضح: إنه التدليس والعمولات وإلحاق الأذى بالمؤسسة ونهب المال العام. تعالوا نقرأ ماذا قال تقرير اللجنة عن هذا الأمر. لقد قال التقرير حرفيًا: "إنه من المفارقات العجيبة، التباين الواضح في سعر أحد البنود من المهمات الموردة من شركة "جاكو" حيث جاء في أحد العروض؛ أن سعر الخزان "1.1" مليون دولار أمريكي، في حين أن العرض المرادف للخزان المماثل ومشتملاته، ومن نفس بلد الصنع بل ومن نفس الشركة المنتجة "Tomco"، والذي حصلت عليه إدارة الاستيراد والتصدير بسعر 81.123 ألف دولار أمريكي" هل رأيتم الفارق؟ غير أن الفضيحة تتمثل في أن المذكرات المشتركة بين الإدارات، أكدت وبناء على تعليمات إبراهيم نافع، أن الأسعار مناسبة ويجب الإسناد لشركة "جاكو"! وبعيدًا عن المغالاة الكبيرة في الأسعار، فإن هذا النظام أثبت فشله منذ البداية، وكأن المقصود هو فقط السمسرة والعمولات ثم إلقاء هذه المهمات في المخازن باعتبارها "كمًا مهملاً". يقول التقرير بداية "إن الأعمال الداخلية المطلوب تنفيذها لتجربة وتشغيل النظام (وهي مسئولية الأهرام) بتكلفة تقديرية تتجاوز مبلغ 1.5 مليون جنيه شاملة أعمال (الصاج بمبنى الهناجر) والأبواب الفاصلة داخل المخازن، بعقد

منفصل مع الشركة الخارجية (المقاول من الباطن) و لم يتم الانتهاء من هذه الأعمال حتى تاريخه. لاحظ معي هنا أن المهمات تم استيرادها عام 2001، والتقرير تم الانتهاء منه في 2006/6/4، ومع ذلك لم يتم الانتهاء من هذا التكليف المهم لتجريب أجهزة الإطفاء. إن الأخطر من ذلك؛ أن التقرير أكد أنه تبين وجود تسريب في الخزان المستورد مرتين، وتم إبلاغ الشركة المورّدة، وتم عمل محضر بهذا الخصوص، وذلك قبل البدء في إجراء التجارب عليه. وأكد التقرير؛ أنه تبين في ضوء المعاينة صعوبة إعادة ملء الخزان في حالة الاستخدام للإطفاء، من حيث سرعة الوصول للمكان المخصص له بالموقع والسعة، وكذلك الشركة المتخصصة في هذا المجال.

وأبدى التقرير دهشته من أنه وبمراجعة المستندات المقدمة من الإدارة العامة للشئون الهندسية بالمؤسسة، فقد أفادت بأنه قد تم توريد وتركيب وتشغيل واستلام الابتدائي للنظام. والأغرب من ذلك؛ فقد أكد التقرير، أنه وبمراجعة صور المستندات الخاصة بالإدارة العامة للأمن بالمؤسسة تبين وجود تقرير استلام ابتدائي موضح عليه ملاحظات السيد مدير إدارة الإطفاء، التي تفيد بعدم الانتهاء من تشغيل النظام. كل هذا قد حدث في الوقت الذي أفادت فيه الإدارة العامة للشئون المالية، بأنه قد تم صرف جميع مستحقات الشركة المورّدة لهذا النظام بالكامل. وأكدت اللجنة أنه بمعاينتها للموقع على الطبيعة، تبين أن النظام لا يعمل منذ عام 2001، وحتى تاريخه، علمًا بانتهاء فترة ضمان هذا النظام قبل تشغيله. كان ذلك بالنسبة لمبنى مخازن الورق في قليوب، وهو نفس ما جرى مع المطبعة التجارية رقم "2" في قليوب أيضًا. لقد أكد تقرير اللجنة الفنية بمؤسسة الأهرام أنه؛ بمراجعة الرسومات التنفيذية المقدمة من شركة "جاكو" تبين عدم وجود دراسة مسبقة لأماكن المهمات داخل وخارج المبنى، الأمر

الذي يؤدي إلى إعاقة الحركة من وإلى خزان الغاز، وعربات تحميل الورق، علاوة على خطورة تركيبه بجوار ماسورة غاز المجففات الخاص بماكينات "الويب" المعلقة بالسور. وقال التقرير: "إنه تم توريد الأسطوانات الخاصة بغاز "الأنيرجين"، وكذا خزان الغاز (CO2) ثاني أكسيد الكربون الموجود بالدائرة الجمركية ليس له أي أهمية ولا يمكن الاستفادة منه، وفي الوقت نفسه توجد لدى المؤسسة خزانات أخرى مثيلة لم يتم تركيبها والاستفادة منها منذ عام 2001، توجد في الصندوق بالعراء". وقال التقرير؛ إنه بمراجعة المستندات المقدمة من الإدارة العامة للشئون الهندسية، أفادت بأنه قد تم توريد الخزان وباقي مستلزماته وجار شحن رسالة بقيمة 30 ألف دولار، ولم تذكر تفاصيل البنود وباقي المهمات بقيمة 390 ألف دولار جار تجهيزها للشحن (لاحظ أن عمليات التجهيز للشحن منذ عام 2001 ولم تصل حتى الآن). أما بالنسبة لموقع المطبعة التجارية رقم (1) قليوب، فقد أشار التقرير إلى أنه بدراسة الأعمال المطلوبة بواسطة الشركة المورّدة لتجهيز مبنى المطبعة رقم (1) وتفعيل نظام الإطفاء، اتضح أن هناك صعوبة في التنفيذ، إن لم تكن هناك استحالة، حيث إنها تمثل معوقات لخطوط الإنتاج داخل المطبعة، لأن المطبعة صممت بالنظام المفتوح لدواعي الإنتاج واستغلال المساحات وسهولة خروج المنتج داخل صالة الطبع. وقد تعارض المكان المقترح من قبل شركة "جاكو" لتركيب أسطوانات الإطفاء مع حركة مرور سيارات النقل وسيارة تانك الغاز والتجميل، وكذلك عملية دخول وخروج الورق من وإلى المطابع، مما يتضح معه عدم وجود دراسة مسبقة لأماكن المهمات الموردة ونظام الإطفاء بالمطبعة. وأكد التقرير أيضا صعوبة إعادة ملء الأنابيب الخاصة بالإطفاء بغاز الأنيرجين، بالإضافة إلى تكلفة إعادة الملء المرتفعة، كما

يتطلب الأمر نقل هذا الكم الهائل من الأسطوانات إلى الشركة المختصة بإعادة الملء، والتي يندر وجودها في مصر عامة. حيث إن سعر ملء الأسطوانة الواحدة يقدر بنحو 780 جنيها مصريًا من إجمالي عدد 486 أسطوانة. وقالت اللجنة؛ إنه بمعاينة اللجنة للموقع على الطبيعة تبين صعوبة تنفيذ هذا النظام بناء على ما سبق. أما بالنسبة لموقع مطابع 6 أكتوبر، فقد أكد تقرير اللجنة الفنية المشكلة بقرار من صلاح الغمري، رئيس مجلس الإدارة "أنه تم توريد نظام إطفاء آلي من شركة "جاكو" ولم يتم البدء في التركيب حتي تاريخه، علما بأن تاريخ التوريد للمهمات هو شهر أكتوبر 2001". وقال التقرير: إنه تم تشوين الخزان بموقع الخدمات بالجامعة الكندية. وإنه بمراجعة المستندات المقدمة من الإدارة العامة للشئون الهندسية، أفادت بأنه تم التوريد والتركيب للمخازن الملحقة للمطابع وجاري التركيب الخاص بخط الطباعة، ولم يتم اعتماد مكان الخزان حتي تاريخه مع العلم بأن الإدارة العامة للشئون المالية بالأهرام أفادت بأنه قد تم صرف جميع مستحقات الشركة الموّردة لهذا النظام بالكامل. وقالت اللجنة؛ إنه بمعاينتها للموقع علي الطبيعة، وبمقابلة السيد نائب المدير العام للمطابع في أكتوبر، ورئيس لجنة السلامة والصحة المهنية لمواقع أكتوبر، والسيد مدير أمن الموقع، تبين عدم تركيب أي مهمات للنظام، حيث إنها مشوّنة بمجمع الخدمات بالجامعة الكندية منذ أكتوبر 2001، الأمر الذي يوضح عدم وجود دراسة مسبقة لأماكن تركيب المهمات بالموقع. أما بالنسبة لموقع مطابع الجلاء، فقد أكد التقرير أنه بمراجعة صور المستندات المقدمة من الإدارة العامة لشئون الأمن، أفادت بأن نظام الإطفاء متوقف عن العمل بمعرفة الإدارة الهندسية، وإنه تم تفريغ جميع الأسطوانات بالدور الثالث عن طريق الخطأ ولم يعرف السبب ولم يتم إعادة ملئها منذ

أكثر من عام، وتبين أيضا أن نظام الإطفاء الذي يعتمد علي غاز (CO2) ثاني أكسيد الكربون والخاص بخط الطباعة الموجود بصالة الطبع لا يتناسب مع طبيعة العمل داخل المطبعة، حيث إنها تعمل علي مدار الساعة.
وقد أكد تقرير اللجنة؛ أنه من الناحية السعرية فإن الأسعار التي قام المورد بالتوريد بها تمثل 10 أضعاف العروض الاسترشادية المرادفة تقريبًا، مع ملاحظة أن المورد (جاكو) قام بالتوريد على فترات من أكتوبر 2001 وحتي مايو 2006، في حين أن أسعار العرض المرادف قد وردت في مايو 2006، ناهيك عن الزيادة في الأسعار. وأكد التقرير أن العرض المقدم من (S.K.S) بتاريخ 2006/5/22، عبارة عن خزان (CO2) ثاني أكسيد الكربون سعة 37 طنا بسعر 84 ألف يورو بالإسكندرية، وبمواصفات فنية أعلى بكثير من مواصفات الخزان الموجود بالدائرة الجمركية، وهناك عرض من نفس الشركة الموردة للخزانات التي تم توريدها وهي شركة (TOMCO) عبارة عن خزان سعة (30 طنا) بقيمة 81 ألف دولار. وقالت اللجنة؛ إنه بدراسة العروض المرادفة التي تم الحصول عليها خصيصًا لإجراءات المقارنة، والتي تشتمل علي نفس المواصفات الفنية تبين أن أحدها، وهو العرض المقدم من شركة (S.K.S) النمساوية، أعلى بكثير من الناحية الفنية وأرخص، وهي شركة متخصصة في أعمال نظام الإطفاء بالكامل، وليست كشركة (TOMCO) المورّدة للخزان والمتخصصة في إنتاج الخزانات فقط. وقد أكدت اللجنة في نهاية تقريرها على عدد من النتائج المهمة في ضوء الدراسة، وهذه النتائج هي: 1 – عدم احتياج معظم مواقع المؤسسة لاستيراد هذه الأنظمة، نظرًا لوجود أنظمة فاعلة تحصل مؤسسة الأهرام بمقتضاها على أفضل شروط

تأمينية، مع عدم وجود أي طلب من أي جهة رسمية "الدفاع المدني" يفيد حاجة المؤسسة لذلك.

2ـ تأكدت اللجنة من عدم وجود أي عقد صيانة مع إحدى الشركات المتخصصة للأنظمة الموردة من شركة "جاكو" منذ بدء تعاملها مع المؤسسة، وتنص اللوائح على أن المسئولية الجنائية في هذه الحالة تقع علي السيد رئيس مجلس الإدارة.

3ـ عدم تناسب الأنظمة المورّدة من الشركة للمباني بمواقع المؤسسة، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة لإجراء التعديلات علي سبيل المثال "بأحد المواقع" التي قد تصل إلى 5,1 مليون جنيه مصري لكي تتوافق مع تلك الأنظمة.

4ـ لم يتم اتباع الإجراءات المعتادة والصحيحة اللازمة في مثل هذه الحالات قبل إسناد الأعمال للشركة المذكورة، ومنها عدم اللجوء لمكتب استشاري متخصص لدراسة عروض أكثر من شركة قبل الترسية.

5ـ العروض المقدمة من الشركة المورّدة لم تحتوِ على أي تفاصيل عن بنود مهمات الأنظمة أو مواصفاتها أو أسعارها التفصيلية التي ستقوم بتوريدها، مما يؤدي لاستحالة مطابقة ما تم شراؤه مع ما تم توريده.

6ـ لم يتم الاعتراض من قبل مسئولي المؤسسة على تلك العروض، بل وأوصوا بضرورة الإسناد والترسية والتعاقد مع الشركة المذكورة.

7ـ الأنظمة التي تم الاتفاق عليها تعمل بنظام مزدوج "أي في حالة وجود عمالة وحالة عدم وجود عمالة" مما أدى لرفع التكلفة الإجمالية بدون مبرر لذلك.

8 ـ إن هناك زيادة في أسعار أحد بنود التوريدات تصل إلى أكثر من 10 أضعاف السعر الفعلي تقريبا، مما يشكل غبنا بينا للمؤسسة وتكلفة ممثلة في الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات بنفس النسبة.

9ـ جميع أنظمة الإنذار والإطفاء التي تم التعاقد عليها وتوريدها باستخدام غاز (CO_2) ثاني أكسيد الكربون لا تعمل منذ بدء التعاقد وحتي تاريخه من خلال شركة" جاكو" بأي من مواقع المؤسسة، وعلى الرغم من استلام الشركة لأكثر من 95 % من مستحقاتها.

10ـ لم يستدل على أن شركة "جاكو" الموردة وكيل رسمي أو موزع معتمد لأي من الشركات التي ورد منها، كذلك لم يتقدم المورد بأي سابقة تعاملات له داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها تؤهله وتؤيد إسناد الأعمال له، وبهذا الحجم، مع العلم أن الشركات السابق التعامل معها "كومترول أبولو" لها سابقة أعمال مع المؤسسة وبأسعار تقل بكثير جدًا وتعمل بكفاءة عالية حتي الوقت الحالي.

أما عن التوصيات فقد أوصت اللجنة بالآتي:

1ـ العمل على إيقاف أي أعمال وتوريدات لاحقة منذ تاريخه خاصة بنظام الإنذار والإطفاء، بما فيها المهمات الموجودة حاليًا بالدائرة الجمركية، ومحاولة استعادة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات المسعرة بالزيادة، إن أمكن.

2ـ إخطار جميع الإدارات المعنية لوقف صرف أي مستحقات مالية لشركة "جاكو" لحين الوصول لتسوية الأمر مع الشركة.

3ـ وقف إجراء أي أعمال أو تعديلات للشركة المذكورة بجميع مواقع المؤسسة.

4ـ ضرورة الاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال والمشهود لهم بالنزاهة والأمانة لمعاونة اللجنة فيما يلي:

(أ) مراجعة النظم الحالية وتقديم دراسة متكاملة لجميع مواقع المؤسسة للوقوف على نقاط الضعف في أنظمة مكافحة الحريق الحالية من الناحية الفنية.

(ب) كيفية إعادة توظيف المهمات والأنظمة التي تم توريدها بالفعل للمؤسسة، وذلك بما يتناسب مع احتياجات المؤسسة وتحقيق الاستفادة القصوى منها.

(ج) كيفية التصرف فيما سيتم الاستغناء عنه.

5ـ إحالة الأمر إلى الإدارة العامة للشئون القانونية للعمل على:

(أ) تفعيل التعاقدات مع الشركة الموردة، حيث إن إجمالي الاعتمادات لهذا النظام لم يحقق للمؤسسة أي فائدة مرجوة بالإضافة إلى المغالاة في الأسعار حفاظا على حقوق المؤسسة لدى الغير.

(ب) دراسة المبررات التي استند إليها مسئولو المؤسسة في توصياتهم، والتي أدت إلى إهدار أموال المؤسسة.

6ـ مراجعة جميع المهمات والأنظمة والأعمال التي تم إسنادها للشركة المذكورة خلال السنوات السابقة لجميع مواقع المؤسسة " تكييف وتبريد مصاعد مولدات...إلخ". وقالت اللجنة؛ إنه في الوقت الذي تعاني فيه المؤسسة من صعوبة في توفير الاعتمادات اللازمة لاستيراد

أهم الاحتياجات وقطع غيار المطابع ومستلزمات الإنتاج حتى تستمر الجريدة في الصدور، نجد أن المؤسسة قد أنفقت ملايين الجنيهات لاستيراد أنظمة إطفاء لسنا في حاجة ماسة إليها، و لم تعد على المؤسسة بأية فائدة.
هذا هو مضمون التقرير الذي وقّع عليه أعضاء اللجنة بالإجماع، وتم رفعه للسيد صلاح الغمري، رئيس مجلس الإدارة. وفي 2006/7/12، دعا الغمري إلى اجتماع لمجلس إدارة الأهرام لمناقشة هذا التقرير الخطير، إلى جانب قضايا أخرى لا تقل خطورة خاصة ما يتعلق منها بالتجاوزات الخطيرة التي شهدتها ميزانية 2004، علي يد رئيس مجلس الإدارة السابق وحاشيته. وعندما تم عرض التقرير على المجلس جرت مداخلات كثيرة من الأعضاء، وتحدث في بداية اللقاء الأستاذ محمود الملا، الذي تحدث بدوره عن المهمات المتبقية في الجمارك حتي تاريخه والمستوردة ضمن أجهزة الإطفاء من ذات الشركة، حيث أوضح أن المهمات الموجودة بالجمرك عبارة عن مجموعة من الرسائل الأولى تشمل "تنك" ثاني أكسيد الكربون، وقيمته في الفاتورة تبلغ 828 ألف دولار، وقال إن المنفذ الجمركي أشار إلى أن سعر التنك مغالى فيه، وأن المسئولين بالمنفذ أفادوا بأن الضريبة الجمركية سوف تقدر على أساس القيمة المثبتة بالفاتورة، وفي ضوء ذلك السعر المغالى فيه، والذي يزيد بمقدار عشرة أضعاف على السعر الحقيقي، قالت الجمارك إنها تعتد بالفاتورة، وأن هناك جمارك على التنك بلغت 1,351 مليون جنيه، فضلا عن أرضيات بواقع 52 ألف جنيه، في حين أنه لو أعيد استيراده من الشركة فسوف تبلغ تكلفته (قيمة وجمارك) فقط 650 ألف جنيه. وقد رفض إبراهيم نافع هذا الأمر حتى لا يسبب فضيحة له وفضل الإبقاء علي هذه الأجهزة في الجمارك حتي يوم رحيله وكأنها لم تكن. وقد أكد محمود الملا خلال الاجتماع أنه ورّد للأهرام منذ بدء تعامله

مع مؤسسة "جاكو" في عام 1994، مهمات بقيمة تبلغ 289 ميلون جنيه، وأوضح أن اللجنة التي كلفها صلاح الغمري لمراجعة المستندات المتعلقة بهذه العملية من الإدارات المختلفة لم تعثر على المستندات المطلوبة، وقال إن تكلفة نظام الإطفاء لخمسة مواقع تبلغ 82 مليون جنيه. وأبدى محمود الملا دهشته من استعانة إبراهيم نافع بنظام الإطفاء الجديد الذي أصبح كمًّا مهملاً، وقال إنه لا توجد جهة رسمية خارجية أو جهة داخلية طلبت الاستعانة بهذا النظام لسبب بسيط وهو؛ أن مختلف المواقع بالأهرام كانت مزودة بأنظمة تعمل وصدر بناء عليها ترخيص البناء، كما أن المؤسسة حصلت على أعلى نسبة خصم على أقساط التأمين في ظل الأنظمة التي كانت تعمل من قبل ولها عقود صيانة مع الشركات المتخصصة في الإنذار والإطفاء لتجنب المسئولية الجنائية حال عدم التعاقد معها. وقال الملا: "إن أغلب الأنظمة الجديدة التي تم توريدها لم تعمل، كما أن هناك أنظمة تم توريدها ولم يتم تركيبها بمواقعها". كما أضاف، "أن الخزان المورّد لموقع مطابع أكتوبر تم توريده منذ عام 2001، وهو موجود في صندوق بمجمع الخدمات ولم يتم تركيبه، وبالنسبة للمواقع الأخرى فإن ما تم تركيبه من خزانات فإنها لم تعمل، وما بها من شحنات لم تعد كاملة لما حدث من تسريب في بعضها". أما المهندس أيمن الخولي فقد قال في الاجتماع "بالنسبة لهذا الموضوع فلا يوجد سوى عرض من المورد وموافقة، ثم تم فتح الاعتمادات المستندية وتبين أنه تم صرف نسبة 95 % من قيمة التوريدات رغم أنه توجد مهمات لم تورد بعد، كما توجد مهمات تم توريدها ولم يتم تركيبها، بينما توجد مهمات تم توريدها وتركيبها ولكنها لم تعمل، ومع ذلك فقد تسلم المورد نسبة 95 % من قيمة المهمات، علما بأن مستندات الإدارة العامة للشئون الهندسية والمشروعات توضح أن

العملية مسندة للمورد في كل المراحل (تصميم وتوريد وتركيب وإشراف وضمان لمدة عام) وقال أيمن الخولي؛ إنه تبين أن عمليات سداد القيمة تسير في ناحية، بينما أعمال التوريد والتركيب تسير في ناحية أخرى، بدليل أن هذه العمليات لم تتم. وقال المهندس الخولي؛ إن مدير الإطفاء كان قد رصد 14 ملاحظة، وبعث للشئون الهندسية بأربع مذكرات توضح أن ما تم تركيبه من تلك الأنظمة لا تعمل حتى لا يقال إنه تم تسليم أنظمة إطفاء، غير أن أحدا لم يستمع إلى هذه الملاحظات. يومها علق الأستاذ مرسي عطا الله، رئيس تحرير الأهرام المسائي وعضو مجلس الإدارة، في هذا الاجتماع بالقول: إن هذه العملية لا يمكن النظر إليها من منطلق أنها إهمال من جانب إدارات داخلية بالمؤسسة، وإنما هي أكبر من ذلك بكثير، وتنبغي إحالتها إلي النيابة، لأن العملية في مجملها تنم عن تواطؤ بين المورد والمستورد، وطالب بإحالة الملف برمته إلي النيابة فورا ودون أن يؤثر ذلك علي أية جهود تبذل من أجل استرداد ما يمكن استرداده من المورد، سواء تم سداد جمارك للإفراج عن مهمات ضرورية أو لاستكمال أنظمة يتم تجربتها والتثبت من صلاحيتها. وقد أيده في ذلك أسامة غيث وأحمد النجار، عضوا مجلس الإدارة، وعندما تساءل د. حسين المصري عضو مجلس الإدارة مطالبا عبد المجيد أحمد، مدير الشئون القانونية في هذا الوقت، ببيان ما إذا كان ما جري يشكل جريمة استيلاء على المال العام؟ أكدت المداخلات أن التقرير المقدم من اللجنة يوضح أن هناك جريمة استيلاء على المال العام بالفعل، وأن المسألة في غاية الوضوح. وعندما ألح الأستاذ مرسي عطا الله في ضرورة إحالة الأمر للنيابة، أوضح عبد المجيد محمد، مدير الشئون القانونية وأحد رجال إبراهيم نافع، أنه لا مشكلة متى استقر الرأي على ذلك، وأنه يمكن للنيابة أن تطلب بشأن ذلك رأي

لجنة فنية من كلية الهندسة أو من غيرها. وقد تحدث رئيس مجلس الإدارة صلاح الغمري بالقول: إن الموضوع لم يستكمل، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب الانتهاء من تحديد الأمور، لأن المورد سوف يتذرع لدرء مسئوليته بأن المؤسسة هي التي طلبت، ولا شأن له، كما أن المؤسسة هي التي قامت بتحويل القيمة إلى الشركة الموردة. وتساءل الغمري: كيف لا توجد جهة طالبة ثم يقوم المورد بالتوريد؟ وكيف لم يتم عرض الأمر على اللجان المختصة بالمؤسسة؟ وكيف تم تشكيل لجنة قيل إنها درست ثم أصدرت الموافقة؟ كل هذه أمور يتعين جلاء حقيقتها قبل الإحالة للنيابة وإلا صار موقف المؤسسة ضعيفا عند الإبلاغ. وهنا تدخل عبد المحسن سلامة، عضو مجلس الإدارة، بالقول؛ إنه فيما يخص صلب الموضوع فهو يرى أن المسألة ليست بحاجة إلي إجهاد أو اجتهادات جديدة، حيث يرى أنه لا تعارض بين إحالة الموضوع للنيابة، وبين ما طرح من رأي حول تشكيل لجان تستقصي حقوق المؤسسة، لأن تقرير اللجنة يوحي بوجود خلل جسيم ولا وجه للانتظار. أما المهندس تيمور عبد الحسيب، المدير العام وعضو مجلس الإدارة، فقد أفاد بأنه سوف تتم مراجعة المستندات سنة بسنة من خلال اللجان المنتظمة بما في ذلك لجنة المشروعات التي تم استحداثها، حيث إن ما تم شراؤه من الجارحي كان من خلال مناقصتين، أما الباقي فبالقياس على هاتين المناقصتين. وكانت أول عملية هي العملية التي تمت لمبنى الأهرام، وبناء على هذه العملية أسندت إليه نحو 6 عمليات. وقال المهندس تيمور عبد الحسيب: أما بالنسبة للجامعة الكندية فقد أسندت إليه عملية بمناقصة محدودة، وجميع هذه العمليات تمت بالأمر المباشر، وأكد على ضرورة أن يسبق عملية الإحالة للنيابة إعداد تقرير من لجنة فنية محايدة. وحول المهمات الموجودة بالجمارك دار جدل طويل،

وقال الأستاذ أسامة غيث: إنه متى ثبت وجود غش وتواطؤ بين المورد وبين آخرين من الأهرام، فإن ذلك يعني جواز الرجوع على الأطراف بأية أعباء. وقد أيّد أسامة سرايا الرأي القائل بمهمة استكمال التحقيقات لحين اكتمال كامل عناصرها. وفي ضوء ما توصل إليه الأعضاء، طرح الأستاذ أحمد عثمان، عضو المجلس، اقتراحًا بوقف صرف أية مبالغ لإبراهيم نافع، وذلك بغض النظر عن الاستمرار في قبول مواد تحريرية فنية منه، فضلاً عن سحب السيارة المخصصة له. بينما طالب أسامة غيث وأحمد النجار بوقف المبالغ ومنع نشر مقالاته. غير أنه تم التصويت على القرار وتم الاتفاق على وقف صرف أية مبالغ يتقاضاها إبراهيم نافع من المؤسسة، اعتبارًا من أول يوليو 2006، وسحب السيارة المخصصة له. غير أن ما هو أخطر لا يزال قيد البحث.

ماذا تقول بعد كل هذا؟

كل هذا العفن ولم يحدث شيء سوى قيام الأستاذ إبراهيم نافع، بإصدار كتاب " أنا وقاضي التحقيق.. ما كان في سنوات الصمت " ـ الدار المصرية اللبنانية ـ حيث يفاجئك ابراهيم نافع بالآية القرآنية تطل مع أول صفحة في الكتاب " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين"، وقد ذكرتني بالآية التي كان يكتبها الأستاذ سمير رجب مع مقاله عن مبارك في جريدة الجمهورية!

يهدي نافع الكتاب إلى: "أعدائي.. الذين لولاهم لما سقطت الأقنعة عن الوجوه، ولما اختفى كل أصحاب الوجوه المستعارة من حياتي.. ولما

أبصرت حولي قلوبًا بهذه الروعة وهذا الوفاء.. أيها السادة الأعداء.. شكرًا لكم ألف مرة".

حين قرأت هذا الإهداء، وقبله الآية الكريمة أدركت كيف يكذب الإنسان حتى يصدق نفسه، كما أدركت أن الإنسان لا يتوقف قليلاً أمام المرآة دون "ماسكات" ليعرف حقيقته.

يلقي إبراهيم نافع عشرات الوثائق والأوراق في وجهك ليؤكد لك في النهاية أنه بريء من عصر مبارك وذنابه، وكأن الكتاب طلقة فرح يطلقها نافع في الهواء بعد أن حصل على سك البراءة من كل ما نُسب إليه من تهم، وكأن فساد وطن وصحافة وأجيال بحاجة إلى وثائق ومستندات.. أعداد صحيفة الأهرام طوال الخمسة والعشرين عامًا التي تولى فيها نافع رئاستها متاحة وموجودة، لتعرف كيف أسهم هذا الرجل في تضليل الشعب المصري عبر مقالات ومتابعات، و"شغل حلّق حوش" طوال خمسة وعشرين عامًا لصالح مبارك وعائلته، ما عليك إلا أن تكبس زِرًا في جهاز الكمبيوتر الخاص بك لتعرف أن كل الذين نافقتهم الصحيفة طوال عصر مبارك، وجعلت منهم أبطال العصر، يسكنون الآن خلف القضبان في قضايا فساد أسهمت الصحيفة في تقديم قراءة مختلفة عنهم وصورة تؤكد أنهم الأحرص على هذا الوطن والأكثر مصداقية وخوف عليه!

يقص نافع في كتابه تجربته مع الأهرام منذ تخرج في كلية الحقوق عام 1956، وحتى التحق بالأهرام ويتناول قصة تعيينه وعلاقته بمحمد حسنين هيكل والسادات، ويروي كيف كانت ميزانية الأهرام لا تتجاوز 126 مليون جنيه عام 1984، حين تولى رئاسة تحريرها، وعندما غادر الأهرام عام 2005، وصلت ميزانيتها إلى مليار ونصف المليار جنيه.

من المدهش أن يعاتب نافع الأهرام في فصل عنونه بـ "أربع سنوات من الصمت" حيث كشف أن المؤسسة رفضت أن تمنحه المستندات التي تبرئه ليقدمها لجهات التحقيق.. "رغم أن لديها جميع الملفات؛ وقد كان هذا من أكثر الأشياء التي أثرت فيّ نفسيًا بالسلب لدرجة أنه يمكنك القول إن تأثيرها فاق تأثير الاتهام ذاته".

يروي نافع بمرارة "لم أهتز نفسيًا بشأن الاتهام. ذلك لأني بحكم سنوات عمري أعرف أن الدليل المزيف لا يقيم جريمة، إذن البراءة ستفرض نفسها، لكن الذي اهتزت له نفسي حقًا هو ما رأته عيناي بعد سقوط الأقنعة عن أوجه الذين عشت بينهم زمنًا طويلاً أخًا وزميلاً ورئيسًا، رأيت ملامح التشفّي، نظرات شامتة. أعين تقطر حقدًا. ابتسامات نهمة إلى إلحاق المزيد من الأذى. كل ما مضى حول علاقتي بهم تراءي كأنه حلم ثقيل. هؤلاء الذين عملوا معي وبادلتهم الصداقة والاعتزاز.

وأظهروا لي كل الحب والذين صدقًا أحببتهم. هؤلاء الناس الآن يحاولون إدانتي ويحجبون أدلة البراءة وهي بين أيديهم".

لولا أنه إبراهيم نافع الذي يساوي عندي مبارك، لبكيت حزنًا على هذا الرجل، لكنني لم أبك لأنه هو الذي صنع هؤلاء، الكذبة المزيفين، الذين يلتفون حول كل رئيس تحرير أو رئيس مجلس إدارة يأتي، ينافقونه، يقدمون له فروض الولاء والطاعة، أما من كان صادقًا مع نفسه ومعه فإن نافع وشلته كانوا يقصونه بعيدًا، وهو ما حدث مع محمد عبد اللاه. لكن المخزى، والذي كان يريحني كثيرًا، لو ذكر أسماءهم ليكشفهم، ما يذكره نافع "هؤلاء الآن يحاولون إدانتي ويحجبون أدلة البراءة، وهي بين أيديهم. كل الذين تعاملوا مع اللجنة التي ندبت للتحقيق في الأهرام، وقد حرصوا

على أن يتخذ مسار أعمالها الاتجاه الموصل إلى الإدانة وذلك بطريقتين: حجب جميع المستندات والدراسات المعدة عن النظام حتى عن أعضاء اللجنة (أشار تقرير اللجنة إلى ذلك بصريح العبارة) وإمداد اللجنة بتقارير مفبركة مع التلويح بالعصا والجزرة لكل من تطلب اللجنة سؤاله لتكون أقواله في طريق الإدانة، وترتب على ذلك تقرير اشتمل على ما اشتمل عليه من تهاويل لفساد المصادر التي استقى منها. ودخول الغاية لدى قيادة المؤسسة لينال التقرير مني على هذا النحو.

تصفحت التقرير بسرعة. ثم بدأت في تصفحه من جديد على مهل، وكلما قرأت صفحة، شعرت بأن الدنيا أصبحت سوداء مظلمة. بلا شمس ولا ضوء ولا أدنى قدر من المشاعر الطيبة".

لم أستغرب ما يقوله نافع، فالصحافة خاصة في المؤسسات القومية يتحول البعض فيها إلى شلل عصابات، وقد نقل هذه الصفة أحد الذين ترأسوا تحرير صحيفة خاصة، إذ قام بتكوين شلة من حوله تكوّش على كل شيء، وأقصى باقي محرري الجريدة حتى لو كانوا من الموهوبين، فمنح خاصته المناصب والمكافآت والمصادر الحية، ثم جعلهم يعدون له برامجه التي يقدمها، بل ويعدون بقية برامج القناة التي يعمل فيها، والتي يملك أسهمًا فيها باسم زوجته. وحين قامت ثورة 25 يناير، كان يحاول بكل الطرق إرضاء الصحفيين الذين أقصاهم، يتذلل لهم ويتقرب منهم لكنهم كانوا يعون جيدًا حيله الثعبانية.

الشائعة التي ظلت ترد على إبراهيم نافع طوال ترؤسه للمؤسسة وهي؛ أن "كُتّابه أكثر من قرائه" كانت تتضح حين تقارن أسلوب الكتابة في مقالاته في الأهرام وفي الإصدارات، لكني أعتقد أن هذا الكتاب من

تأليف إبراهيم نافع، لأنه كتبه بأنين الوجع، مفجوعًا فيمن منحهم الحياة فأطلقوا عليه رصاصة الرحمة، لكنه أطلق قبل ذلك رصاصة الصوت والصمت على الشعب المصري من خلال هيمنة صحيفة الأهرام على عقول الشعب المصري وتضليله، والمساهمة في إفساد الحياة السياسية في مصر.

حين تقرأ وتطلع على حافظة المستندات لدى الكاتب أحمد السيد النجار، فإنك تضرب كفًا بكف إزاء ما حدث في مؤسسة الأهرام العريقة.

يعيش إبراهيم نافع في قصره المنيف في طريق مصر الإسكندرية الصحراوي أو في باريس للاستجمام أو العلاج واجراء الفحوصات ومصابو الثورة لا يجدون من يعالجهم. ولِمَ لا. ومن قتلوا شباب ثورة 25 يناير يذبحون العجول والخراف لحصولهم على البراءة من كل التهم الموجهة إليهم!

2

عبد الله كمال

حين أصدرت روزاليوسف صحيفتها في الأربعينيات كانت صوتًا معارضًا للحكومات المتوالية على مصر، وكان العقاد عنيفًا حادًا في هجومه على نجيب الهلالي باشا، رئيس الوزراء، وهاجمت الصحيفة الوفد والدستور ونجيب الهلالي وكل المستشارين الإنجليز (مذكرات فاطمة اليوسف - الكتاب الذهبي) وجاء عبد الله كمال، أول رئيس تحرير لصحيفة روزاليوسف، بعد إعادة إصدارها بـ 47 عامًا فحوّلها لنشرة يومية لأخبار جمال مبارك، وبدلاً من خوضها حملات لمواجهة الفساد، كما كانت تاريخها القديم، خاض رئيس تحريرها معارك ضد زملائه الذين كانوا يخوضون معارك ضارية ضد مبارك وتوريث ابنه.

خسرت "فاطمه اليوسف" في عام واحد، 26 ألف جنيه وستة آلاف جنيه لتجار الورق، وألفين لبنك مصر. "ولربما جاء الليل وليس معي أجر الطباعة. فهنا كان صاحب المطبعة يختفي بعد أن يترك أمرًا لعمال المطبعة بألا يعملوا إلا إذا دفعت النقود، ويقف عمال المطبعة أمام آلاتهم ساكنين

جامدين يرفضون العمل إلا إذا دفع الأجر وتتمزق أعصابي مع مرور الدقائق. فكل دقيقة تقربنا خطوة من الصباح. الصباح الذي يجب أن تخرج فيه "روزاليوسف" متحدية الخصوم، هازئة بالعقبات، والعمال واقفون. والآلات ساكنة ولابد من حل".

لدى عبد الله كمال لم تكن هناك عقبة على الرغم من الخسائر المتوالية للصحيفة، فأموال الشعب المصري متاحة وموجودة تحت إمرة الحزب الوطني ولجنة السياسات ومجلس الشورى، لذا توالت الخسائر ولم يبال أحد بمال الشعب كما لم يبال هؤلاء بمصر نفسها.

لقد كاد المحضر أن يحجز على الملابس الداخلية لـ "فاطمة اليوسف". "جاء المحضر يحمل ورقة الحجز التي أجهل ما فيها. ورأيته يصعد السلم إلى شقتي الخاصة. وكان يجلس معي في تلك اللحظة الصديق أحمد حسن، وقال المحضر إنه جاء يحجز على شقتي وعجبت لذلك، وقلت له إن أمامه المطبعة والمكاتب وغيرها، ولكنه أصر على أن يحجز على الشقة، وفقدت أعصابي ودفعته بيدي دفعة قوية ألقت به على السلم بضع درجات لولا أن أدركه الأستاذ أحمد حسن، وطلب المحضر الطيب أن ينتحي بأحمد حسن جانبا، ثم همس له بالحقيقة المؤلمة، بأن الإعلان مطلوب فيه الحجز على ملابسي الداخلية بالذات. وقال له: لقد كنت أريد أن أجنب السيدة أن تعرف ذلك. كنت أريد أن أتظاهر بالحجز على بعض الأثاث. وقال إنه من قرّاء "روزاليوسف" القدامى، وكم يحز في نفسه أن يضطر إلى القيام بهذا الواجب الثقيل.

ونقل لي أحمد حسن هذا الحديث، فتأثرت لنُبْل هذا الرجل الذي لا أعرفه، وكيف أنه تحمل إهانتي له لكي يجنبني أن أعرف حقيقة الحجز.

فلما عرفت اعتذرت له، ودعوته إلى الدخول وسجل في محضره بعض الثياب دون أن يفتح دولابًا واحدًا لمجرد الشكل ثم انصرف". (مذكرات فاطمة اليوسف) بسبب الديون التي تكالبت عليها، وقضت ليلة في سجن مصر، وحاولوا أن يتهموا إحسان عبد القدوس بالجاسوسية.

هذا جزء من تاريخ صحيفة كان كتّابها أعلامًا وقامات مصرية عظيمة ضد الظلم والفساد والديكتاتورية، وجاء عبد الله كمال بكتّاب إمّا يسبحون بحمد نظام مبارك وإمّا يسبحون بحمده هو شخصيًا!

لم يترك الموهوب والمهني عبد الله كمال شاردة ولا واردة تتعلق بجمال مبارك إلا ومنحها من البريق وطرائق الكتابة ما يحوّلها من معدنٍ رديء إلى ذهب، لكن كل هذا قبْض الريح، ذهب مع ذهاب مبارك وعصره.

لم يترك الموهوب عبد الله كمال مواهب تصنع ألفًا مثله ومما يعد إلا وهاجمها وانتقدها وانتقد مواقفها السياسية التي هي أشرف من مواقفه، حاول أن يشن حملات صحفية على هذه القامات مثل التي كان شنها إبراهيم سعدة في أخبار اليوم لمصالح شخصية ونظامية!

فالذين هاجمهم عبد الله كمال يجمع بينهم رابط واحد وهو؛ أنهم ضد التوريث وضد فساد مبارك وحاشيته وحكومته ورجال أعماله.

ولد عبد الله كمال في القاهرة عام 1965، وتخرج في كلية الإعلام عام 1987، بدأ حياته الصحفية في مجلة روزاليوسف قبل أن يتخرج في الجامعة، وكان في دفعة دراسية واحدة مع إبراهيم عيسى و.. و..، ونشر في جريدة "القبس الكويتية".

حرر باب "شباب وجامعات" في جريدة الأحرار أثناء تولي الكاتب الكبير محمود عوض لرئاسة تحريرها.

وحسب "ويكبيديا" فإن أول موضوعات عبد الله كمال في مجلة روزاليوسف، كانت تتناول المظاهر الاجتماعية والقضايا التي تحيط بذلك، كما نشر بالتبادل مع إبراهيم عيسى حوارات مع نجوم التجربة الغنائية المصرية ليصدرا كتابهما المشترك "الأغنية البديلة"، وعلى نفقتهما. سبحان مقلب القلوب بعد ذلك!

عمل كمال مع عادل حمودة الذي كان نجمًا في بلاط صاحبة الجلالة، وحقق لمجلة روزاليوسف مبيعات كبيرة، وعمل مع محمد عبد المنعم، السكرتير الصحفي لمبارك، بعد ذلك، وكان عبد الله كمال مجتهدًا في العمل الصحفي يكتب الموضوعات الصحفية للعديد من الصحف مثل الحياة والشرق الأوسط والبيان والأنباء الكويتية، ثم قرر أن يصدر كتابًا بمفرده وبعيدًا عن إبراهيم عيسى، فأصدر كتابه "الإباحية والإجهاض.. معركة الأزهر والحكومة" ثم "التجسس الأمريكي على عصر مبارك" و"نساء أنور السادات" و"إمبراطورية آل الفايد" و"التحليل النفسي للأنبياء" و"تجربة شخصية مع عبدة الشيطان" و"الدعارة الحلال ـ المؤسسة السرية للزواج في الشرق الأوسط والقوادون والسياسة" وهي مجموعة كتب تميل إلى الفضائحية، لم ينتبه إليه قارئ إلا من نوعية قرّاء خليل حنا تادرس صاحب كتب على شاكلة "ليلة الدخلة" ومحمود عبد الرازق عفيفي، أديب الشباب، يبدو أغلب جيل "روزاليوسف" الذي تتلمذ على يد عادل حمودة، يحاول أن يقلده أو يتخذ طريقه منهاجًا، وقد كان إبراهيم عيسى صادقًا حين قال في تكريم حمودة، بعد خلاف استمر فترة طويلة بينهما: "كبيرنا الذي علمنا السحر"، فحمودة موهبة

تتمتع بطرائق كتابة سياسية ناعمة اللغة، حادة النقد، طازجة في حروفها ومواقفها، لكنها ليست كالكتابة المباشرة التي كان يكتب بها عبد الحليم قنديل وفرسان جريدة العربي في عصر مبارك.

الحس الساخر لدى إبراهيم عيسى، والخيال وتعدد القراءات السياسية والأدبية والدينية جعلته يتجه إلى كتابة الرواية السياسية، بينما سلك عبد الله كمال نهجه في تسخير موهبته لمبارك وآله كما فعل عمرو عبد السميع في موهبته، فأسكن اللغة سياسة ممجوجة جمّلت مبارك وابنه ووزير إعلامه أنس الفقي.

في العام 2005، اختار مجلس الشورى عبد الله كمال رئيسًا لتحرير مجلة روزاليوسف، في نفس الوقت الذي اختار فيه أسامة سرايا للأهرام، وممتاز القط للأخبار، ومحمد علي إبراهيم للجمهورية.

كان عبد الله كمال قد تولى عام 2001، مسئولية إدارة مكتب جريدة الرأي العام الكويتية في القاهرة.

بعد تولي كمال رئاسة تحرير روزاليوسف بشهر، ظهرت المهمة المكلف بها، حيث وافق المجلس الأعلى للصحافة على تحويل رخصة روزاليوسف إلى جريدة يومية، وكانت روزا تصدر كصحيفة يومية عام 1934، وجاء عباس محمود العقاد رئيسًا لتحريرها كمجلة عام 1925، و لم تُكمل العام من صدورها ليصدرها عبد الله كمال بعد 71 عامًا في 14 أغسطس 2005.

ويبدأ في كتابة "الحفة" حيث مقال يومي "ولكن" في الصفحة الأخيرة من صحيفة "روزاليوسف" و"بالمصري" وهو مقال أسبوعي افتتاحي لمجلة "روزاليوسف" و"بالمصري" في الجريدة كل أسبوع و"سنابل وقنابل"

أسبوعي في المجلة يذكرك بـ "كبسولات" سمير رجب في الجمهورية، ومقال كمال قد يصل في الجريدة إلى أربع صفحات، إن لم يثبت على صفحتين، ولو كنت مكان حسني مبارك ـ أعوذ بالله ـ وكتب عني كمال غزلاً وليس نفاقًا فقط لما استطعت أن أقرأ كل هذا، وقد كتبت مقالاً في جريدة "المصريون" الإلكترونية بعنوان: "من أين لك بكل هذه الدرر".

عشرات الصفحات المسوّدة بآلاف الكلمات من الحروب اللبنانية الداخلية التي لا تعرف في نهايتها مَن الذي انتصر، إلى إيران وسلاحها النووي وشيعتها وتزوير انتخاباتها، مع الثبات على قضايا الشأن الداخلي وقصائد مدح الأب والابن؟

يا صحفجي من أين تأتي بكل هذه الصفحات كل يوم، وهل تعتقد أن هناك مَن يقرأ كل هذا مهما كان مَن تكتب عنه؟

لو عادت أم كلثوم ـ بكل روعتها ـ ثم راحت تزيد وتعيد في وصلاتها الغنائية لما استمع إليها أحد ممن تكتب لهم، فلا تعتقد أنك أم كلثوم، فقد غاب زمن "السمّيعة" و"الهتّيفة"!

إنني أظل أدور حول نفسي لأجل 500 كلمة أكتب بها مقالي الأسبوعي، أنظر للناس المارين في الشوارع في بلاهة، أقلب أوراق كتبي سارحًا في اللا شيء، أنظر إلى أقلامي الملوّنة وإلى أوراقي البيضاء، وفي أوقات أخرى أتحول إلى مدرس ريفي ينزل ضربا في التلميذ لكي ينطق، حتى يخيل إليّ أنني أمسك بعصًا وهات يا ضرب في أقلامي وأوراقي ولكن لا مجيب!

إنني أحسدك على كل هذا "الإسهال"، لكن بالله عليك وفّر عليّ الوقت والعذاب: وقل في خمسمائة كلمة: فلا الوقت يتسع ولا

مسئوليات "الحزب" أهل يتابع من تكتب له كل هذا السيل!

زمان كان رؤساء التحرير يكتبون افتتاحية الصحف، الآن رؤساء التحرير يكتبون الصحيفة كلها من أولها لآخرها في حديث عن الشفق الذي هبط إلى الأرض وسكن دبابير الظلام ونام في حضن الأخطبوط وخرج من العش وطارد الكلب العصفور فهرب العصفور إلى الكوبري الدائري فزنقه أبو العلا عند الوكالة.

أنت بتقول إيه.. أنت بتكتب لي!

عبد الله كمال، كان يعرف اللعبة جيدًا ويعرف أن الطريق إلى ابن مبارك يبدأ بلجنة السياسات، فحصل على عضويتها عام 2003، وفي عام 2006 تم اختياره عضوًا في أمانة الإعلام، مع احتفاظه بعضويته في لجنة الشباب بأمانة السياسات طبعًا ثم كبروه ودرجوه ليصبح عضو هيئة مكتب، وفي 2007، جعلوا مبارك يختاره عضوًا في مجلس الشورى بالتعيين من ضمن الـ 44 عضوًا الذين يختارهم مبارك، وكان من المفروض أن تنتهي عضوية عبد الله كمال في مجلس الشورى عام 2013، لكن ثورة يناير جاءت لتقلعه ومبارك وتنهي هذه المهزلة السياسية في تقسيم تركة مصر.

معارك عبد الله كمال:

يهاجم عبد الله كمال أنس الفقي على صفحتين في صحيفة "روزاليوسف" بعد أن كانا أصدقاء، وكان معتادًا على ألا يهاجم أحد

وزير الإعلام، لكن مَن معه جمال مبارك ماذا يحتاج؟

كان الهجوم غريبًا من أسبابه، كيف يستضيف التليفزيون المصري عادل حمودة، وهناك قضية عليه بإساءته للحزب الوطني؟

المنطق غريب بالطبع، فعادل حمودة كان ضيفًا على التليفزيون المصري الذي يملكه الشعب المصري وليس أنس الفقي.

لا أعرف إن كان عبد الله كمال كان مكلفًا بالهجوم على المعارضة أم أنه بـ "ينقط" بالنيابة عن صاحب الفرح، فالبشر لديه قسمان معارض وغير معارض، "معانا ولا معاهم"، ما عليك إلا أن تتبع صحيفة روزاليوسف منذ صدروها، لتكتشف أن كل الذين هاجمهم عبد الله كمال كانوا ضد نظام مبارك وتوريث ابنه للحكم، وخذ منهم: محمد حسنين هيكل- فهمي هويدي- محمد البرادعي- بلال فضل- جورج إسحاق.

على العموم ينفي عبد الله أستاذية عادل حمودة له، بينما يعترف بها إبراهيم عيسى، وقد بدأت الخلافات بينهما منذ وقت طويل، لكنها استعرت عندما بدأ عبد الله كمال في شن هجومه على عادل حمودة وعلى صحيفة الفجر، وجاءت الفرصة لحمودة عندما التقط عادل حمودة صورة فوتوغرافية لمؤخرة عبد الله كمال في واشنطن ونشرها في جريدة الفجر التي يترأس حمودة وكتب مقالا عنونه بـ "المتضخم عبد الله كمال" وكتب كمال على صفحته في الفيس بوك " لماذا انشغل بتصويري فى البيت الأبيض؟" وقال " كنت منشغلا بأن أتابع ما يجرى من حولي، رأيت نبيل شعث عضو الوفد الفلسطيني فرحا بنفسه لدرجة أنه يطلب تصويره فى القاعة الشرقية فى البيت الأبيض، ورأيت الوفد الإسرائيلى يصافح الوفد الفلسطيني بحميمية ملفتة للنظر، ورأيت وقع الكلمات

على الوجوه وكتبت كل التفاصيل تقارني إلى أن وجدت في عدد جريدة الفجر الأخير الصادر بتاريخ 16 سبتمبر صورة لي التقطت من الظهر"

واستطرد "طلبني أحدهم ليقول لي: إن الفجر قد خصصت لك صفحة كاملة تهاجمك فيها. فلم أهتم. وطلبني آخر وقال لقد أسموك المتضخم، فقلت هذا عادي تلك هي الانطباعات التي سيكوّنها حمودة عني بعد أن رآني في واشنطن، وطلبني ثالث وقال إن في المقال صورة لك من الظهر، فقلت عادي أيضًا لأن تلك الزاوية التي نظرت منها إليّ عادل حمودة. وطلبني رابع وقال إن إلى جوارك سيدة في الصورة ليس واضحًا من هي، ومن ثم قررت أن أشتري الجريدة، لكي أطالع الصورة، إذ إنني عن خبرة سابقة أعرف أن لهم طريقة في تلك الصحيفة، يركّبون بها الصور ويفبركون بها اللقطات، أليست هي تلك الصحيفة التي وضعت صليًا على صدر الإمام الأكبر الراحل الشيخ طنطاوي، رحمه الله".

واختتم مقاله "فكرت مليًا في أن أرسل له مقابل الصورة. أو كارتا يحمل تحياتي لأنه نشر الصورة في جريدته التي حصلت على ترخيص يومي ولم تصدر حتى الآن يومية، ولكني تراجعت عن هذا وقررت أن أدوّن هنا شكري لهذا المصوّر المجتهد، زميلنا نائب رئيس تحرير روزاليوسف الأسبق، الذي تفرّغ في البيت الأبيض، حيث يجري حدثا مهمًا وتاريخيًا بأن يصوّرني، وأن يفرغ الصورة من الكاميرا إلى جهاز الكمبيوتر، وأن يخصص لها مساحة أربعة أعمدة في 20 سم، وأن يضعها في الصفحة الأولى، وأن تكون ضمن صفحة كاملة عني، معبرًا عن انشغاله الكامل برئيس تحرير روزاليوسف، برافو عادل حمودة. يكفيك الثناء مني على هذا المجهود الكبير".

لم تكن هذه هي الكتابة الأولى في "الفجر" التي كان يسميها كمال "الفُجر" - بضم الفاء - فقد نشر تقريرا كتبه الزميل مصطفى عمار، بأن قناة الحياة رفضت إذاعة حلقة تجريبية مسجلة لبرنامج كان سيقدمه عبد الله كمال بسبب عيوب جسمانية منها عيوب في النطق، وتردد في الوسط الصحفي أن عادل حمودة أشرف بنفسه على هذا التقرير".

تابع عبد الله كمال حملات عادل حمودة مع رجال الأعمال، وقصته مع طارق عامر، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، الذي لجأ إلى القضاء ضد عادل حمودة، وكان لابد أن ينقذ المدعَى عليه نفسه من السجن، فكتب حمودة لطارق عامر اعتذارا يندى له الجبين، ومن ثم لم يمرر كمال الفرصة فكتب في روزا اليوسف بتاريخ 2009/8/1:

"لابد أن نربُت علي كتف عادل حمودة، رئيس تحرير جريدة "الفجر"، التي سوف تصبح يومية، لأنه قبل أن ينهي المرحلة الأسبوعية لإصداره، كتب اعتذارًا غير مسبوق في تاريخ الصحافة المصرية، لكل من رئيس البنك الأهلي طارق عامر، وأيضًا عمه الراحل المشير عبدالحكيم عامر. وكذلك للدكتور فاروق العقدة، رئيس البنك المركزي المصري.

هذه خطوة مهمة جدًا، يجب ألا تمر دون ثناء منا، مهما اختلفنا مع رئيس تحرير "الفجر"، وحتي لو كان مضطرًا لهذا الاعتذار حتى يخلي رقبة قلمه من سيف القانون بعد أن ذهب طارق عامر إلى المحاكم، حيث بدا أن على المدعَى عليه أن ينقذ نفسه.

مبدأ الاعتذار في حد ذاته فضيلة، خصوصًا إذا كان من يعلنه يقوم به مقرونًا بامتداح ذمّة مَن طعن فيهم، والإشادة بضمير من أهانهم، والثناء على من واصل ضدهم حملة طويلة، وقال وقتها إنه يحارب الفساد. ثم

ها هو يعود ليؤكد بخط يده وفي مقال بعرض الصفحة مموهًا بصورته، أنه قد أخطأ وأن المصادر- بعد كل هذا العمر في المهنة والكثير من الأقوال والدعايات حول الفتوحات - قد لعبت به وخدعته ودفعته إلى أن يكتب في حق الأطهار اتهامات ثبت أنها غير صحيحة.

ومن حق البعض أن يتساءل: ماذا عن الآخرين الذين لم يذهبوا إلى المحاكم؟ ولماذا لم يعتذر لهم رئيس تحرير "الفجر" أيضًا بنفس الطريقة؟ والإجابة هي؛ هذه مشكلتهم. أنهم سكتوا عن حقهم، لو طالبوا القانون بما لهم، لكان من وجّه إليهم أسوأ الاتهامات قد اعتذر عنها. ووقتها كانت "الفجر" سوف تموّه أسبوعيا بهذا الفعل الأخلاقي العظيم. والمهني الرائع، الذي لا يخجل منه رئيس تحرير الفجر: الاعتذار، والإقرار بأنه كتب كلامًا غير سليم، وغررت به المصادر.

ولمن ينسى، فإن تلك ليست المرة الأولى التي يبدل فيها رئيس تحرير الفجر مواقفه، لقد هاجم نجيب ساويرس لسنوات، وغير موقفه، وطلب من الآخرين أن يتوسطوا بينهما. وهاجم أحمد بهجت لسنوات ثم بدل كتاباته. بل طلب من بهجت أن يكون وسيطه إلى ساويرس. وبدل مواقفه من منصور عامر بعد حملة طاحنة ضده. وكل السابقين رجال أعمال. وكذلك فعل مع أحمد المغربي. والقائمة تطول. وكلها تثبت أنه لا يخجل أبدًا من أن يقول عكس ما قال. وأن يناقض قلمه نفسه. ولكن تلك هي المرة الأولى بهذا الحجم، التي يعتذر فيها لأحد بالطريقة التي ظهر فيها في عدد الجريدة الأخير، مبشرًا المجتمع بأنه صاحب مدرسة مختلفة في الصحافة، صحافة: أنا آسف، سامحوني، وتنازلوا عن القضايا!!

وبالتأكيد نحن نعذر رئيس تحرير الفجر، لأنه لم يتمكن من الاعتذار

لفضيلة شيخ الأزهر الراحل الإمام طنطاوي. بعد أن وضع على صدره في الصفحة الأولى صليبًا، وصوّر إمام المسلمين كما لو أنه بابا روما. فقد ساق عادل حمودة كل من يمكن أن يتوسط إلى الإمام الأكبر، حتي يقبل الاعتذار ويتنازل عن القضية التي رفعها، التي حكم فيها في فبراير الماضي بغرامة كبيرة، ونقض الحكم. بل ذهب رئيس تحرير الفجر إلى الإمام الأكبر ليعوده وهو مريض. لكن الشيخ الراحل، رحمه الله، أصر على أن يأخذ حقه بالقانون، و لم يمنح الآخر شرف الاعتذار.

طارق عامر، ذهب إلى المحكمة، ولا يمكن أن نقول إنه أجبر عادل حمودة علي أن يلجأ إلى الاعتذار، رئيس تحرير الفجر اكتشف الحقيقة المرة. ولو كان عامر قد صبر لربما صحح الصحفي موقفه، بدليل أنه بعد أن كان يتهمه بالفساد يصفه الآن بأنه رجل بنوك ناجح وصاحب إنجاز، ويسحب عنه صفة القيام بمهام تؤدي إلى تضارب المصالح. وبعد أن كان يأمل في محاكمته بتهم يندى لها الجبين، ها هو، رئيس تحرير الفجر، يقول إنه شغوف في التعرف على خططه المستقبلية للبنك. ولعل طارق عامر يروي شغفه.

بل إن عادل حمودة الذي كتب مطولات في سيرة عم طارق أي المشير عبد الحكيم عامر، ها هو يكتشف، ليس فجأة، أنه رمز كبير وأنه لا يمانع في أن يتراجع عن مواقفه، بل يطالب المؤرخين بأن يتحرروا من الانحياز والتعصب وهم يكتبون سيرة القائد العسكري الراحل.

هذا سبْق صحفي بالتأكيد يدوّن في سجل الأخ عادل حمودة وله. إذ لم يسبقه أحد أبدًا إلى هذا النوع من الإنجازات الصحفية المهيبة، يفتح النار على الناس، ثم يعتذر لهم بهذه الطريقة الرقيقة المطولة، عن طيب خاطر،

ويوحي من ضميره ويكل يصل، ربما تكتشف الحقيقة، وينسى لأنه يخشى حكم القضاء ضده لا سمح الله. واقترح على نقابة الصحفيين أن تخصص جائزة صحفية اسمها (جائزة الاعتذار) أو (جائزة الأسف) أو (جائزة التراجع) أو (جائزة الطعن في المصادر التي ضللت الصحفي) أو (جائزة الرضوخ لاحتمالات الأحكام) أو (جائزة تصحيح سمعة الناس). وأن تقرن أيا من تلك الجوائز بصاحب السبق التاريخي المريع الأخ عادل حمودة، رئيس تحرير جريدة الفجر، التي كانت أسبوعية".

معتذرًا بشكل غريب.. كتب الاعتذار بخط يده"

علاء الأسواني :

ولأننا لم نعتد على عبد الله كمال ناقدًا أدبيًا أو صاحب ذائقة أدبية أو حتى لديه من الوقت لقراءة الروايات، لم نظن في هجومه على علاء الأسواني بأنه يحقد عليه كروائي مثلا. إذن ليس هناك سوى مواقف الأسواني السياسية وكتاباته المنتقدة لمبارك ونظامه وابنه، ثم إن ما كتبه عبد الله كمال في صحيفته ومدونته على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" لا علاقة له بالأدب، حيث كتب أن الأسواني ربع أديب وربع كاتب وربع طبيب وربع سياسي، ولا أدري لماذا لا يوفر على نفسه كل هذا العناء ويقول مثلا الأسواني ربع متسكع!

هيكل:

ليست غريبة هذه الأرباع على عبد الله كمال الذي شن هجومًا على محمد حسنين هيكل، ووصفه بالبهلوان والألعبان، وأنه يكذب على الناس حين استأذن في الانصراف ثم عاد يطل على الجماهير !

بعد حديثه لصحيفة الدستور مع إبراهيم عيسى في 2006، الذي تناول فيه التوريث ومبارك وآله، نشر كمال مثالا في صحيفة روزاليوسف في مارس 2006 تحت عنوان "هيكل الألعبان" يهاجم هيكل والدستور وإبراهيم عيسى ونهج عادل حمودة في استكتاب هيكل مرة كل شهر في مجلة روزاليوسف في التسعينيات، وضايقه كثيرًا مدح هيكل لمدرسة الدستور الصحفية.

تأمل قول كمال عن هيكل " لم يعد مكسبًا لصحيفة فهو يرطرط كثيرًا". وما إن يجري روبرت فيسك مقابلة مع هيكل حتى يشن كمال هجومًا على هيكل ويعرج إلى مذكرات السادات وحديثه عن هيكل، ونحن لا ناقة لنا ولا جمل لدى هيكل أو كمال (مع العفو في المقارنة) لكن أن يشن كمال هذه الحملة ضد الرجل لأنه ضد التوريث وضد طغيان وفساد مبارك، الحملة ليست لصالح مصر ولا لصالح التاريخ لكنها لقتل مصر.

يهاجم فهمي هويدي ويصفه ب "المهرطق الذي يكتب بلا دليل وتحليلاته السياسية بالتمني"..

طريقة جديدة انتهجها عبد الله كمال للقضاء على معارضي توريث جمال مبارك تركة مصر؛ لكن خانه الذكاء في اختيار من يفتح عليهم النار حتى يرضى الذين في القصر، إذ لم يختر المعارضين أو المنتقدين الذين قد

يتأرجح الناس في تقييمهم، لكنه اختار أكثر الناس احترامًا وأكثرهم موهبة ليفتح مدافعه عليهم.

حسن نافعة:

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وواحد من الكتاب المحترمين في مصر، الذين يحمل تحليلهم السياسي رؤية واضحة وحبا حقيقيا لمصر. انتقد الدكتور حسن نافعة كثيرًا حكم مبارك وتوريث جمال للعزبة، كان ذلك في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، وقد حقق له مقاله في "المصري اليوم" جماهيرية كبيرة لمنحى الصدق فيه وقراءته المتأنية للأحداث.

عرف الناس قيمة حسن نافعة فرفعوه إلى عنان السماء، وعرفوا أيضًا قيمة عبد الله كمال، لا يزيد توزيع صحيفته على 1700 نسخة. ولأن حسن نافعة ضد مبارك وآله وكلابه كان لا بد أن يكتب عنه عبد الله كمال "انفتح المحلل السياسي المتخصص أصلاً في العلاقات الدولية، والمتهم بسرقة كتاب من تأليف زميلته، والذي كان يطمع في أن يكون مندوبًا لمصر في اليونسكو، والذي أجبر على الاستقالة من موقع أكاديمي عربي في الأردن لانتقاداته لمصر من أرضها وبمرتب تدفعه هي".

ثم يمضي "لا هو أستاذ جامعي تضاهي شهرته أساتذة الجامعات مثل الدكتور علي الدين هلال والدكتور جلال أمين والدكتور مصطفى كامل السيد، ولا هو كاتب عمود بارز يمكن القول إنه يضاهي مثلا سليمان جودة".

جلال عامر:

من أسوأ المعارك التي يمكن أن تخوضها في حياتك؛ المعركة مع كاتب ساخر أو رجل يمتلك خفة دم، يستطيع أن "يمسخرك"، قد تتقبل النقد بصدر رحب، لكن أن يكون من كاتب ساخر فهو القاتل بحق، ذلك أنه ينتقدك ويضحك عليك الناس. ولما ضاقت الأرض بجلال عامر في مواجهة عبد الله كمال، وكتاباته الآثمة لصالح مبارك ونظامه، قرر الساخر الكبير أن يغزل بأسلوبه البديع، فكتب في تغريده على "تويتر": "إن المطالبين برحيل عبد الله كمال لم يحددوا أيضًا هل يأخذ الإريال معه أم يتركه للذكرى". وكتب في جريدة "البديل" في 2008/12/16، تعليقًا على مطالبة عبد الله كمال للمؤسسات الحكومية ورجال الأعمال بعدم الإعلان في صحف المعارضة ؛ "عبد الله كمال ضرورة للحياة السياسية والنباتية في مصر، ولو لم يكن موجودًا لاخترعناه، وإذا كانت آخر دعواتنا في هذه الأيام المباركة أن الحمد لله رب العالمين، فإن آخر دعوات الزميل أركان حرب هي دعوته لمنع رجال الأعمال من نشر إعلاناتهم في الصحف المعارضة. ونشرها على زجاج سيارته بجوار عبارة (حتى لو جورنالجي مات.. أنا عضو الشورى والسياسات) وحتى في هذه الحالة سوف يفضل رجال الأعمال النشر على زجاج تاكسي الست عنايات، لأن كل شيء في "روزاليوسف" يرتجع ويعود إلى المخازن إلا مرتب عبد الله كمال ".

كان يعتقد كمال أنه أقوى من سخرية جلال عامر وموهبته، ظان أن الذين يساندهم نظام أقوى بكثير من مساندة موهبة الكتابة الساخرة لكاتب. فتتبعه جلال بعد تتبع عبد الله لأخبار جمال مبارك التافهة ونش بعضها على ثلاث صفحات، مثلما حدث في عدد 2010/8/3، عن

لقاء جمال مبارك بطلاب في معهد إعداد القادة، وهو إخلال بالمهنية وبقيمة الصحافة وتحويلها إلى ماسحة جوخ لابن السلطان، مع أن لقاء مبارك بطلاب الجامعات لم يكن يتجاوز الصفحة في صحيفة حكومية مثل "الأهرام"!

وفي 2009/10/3، فسر جلال عامر في "المصري اليوم" أسباب انتقاد وشتيمة جلال عامر لمدة شهر في "روزاليوسف":

"بعد الرقص بالعصا أصبح عندنا الرقص بالقلم. ويقال فى الشعر إنها تجربة خاصة تحولت إلى عامة، وعبد الله كمال بالنسبة لي كذلك، فالرجل منذ شهر يشتمني فى جريدته، ربما بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر التي شاركت فيها. ويركز الرجل فى هجومه على أنني تجاوزت الخمسين، وهي السرعة المقررة والمعايرة بالسن هي تيمة اخترعتها الراقصات، رغم أنه شخصيًا يتزلف لرجال معظمهم تجاوزوا الثمانين، لكن يبدو أنه يخصم من أعمارهم أيام الجمع والعطلات.

كان اعتراضي هو؛ ألا يستفز الشباب العاطل بتعيين أخيه مساعدًا لرئيس تحرير "روزاليوسف"، وهو صبي غير مؤهل تشفق عليه، والرذاذ يتطاير من فمه إلى وجه المذيعة، ويقول جملة ثم ينتفض بطريقة مضحكة تذكرك بأنه شقيق عبد الله كمال.

وكانت وجهة نظرى أن "يعول" هذا الشعب المسكين واحد فقط من عائلة كمال ويبحث الثاني عن آخر يكفله، فلا يمكن أن تكون الضرائب مصلحة عبد الله كمال أولاً ثم مصلحة أخيه ثانيًا، ثم نكثر من باقي الإخوة على أساس أنهم خير أجناد الأرض وتتحول المجلة إلى الحجم

العائلي، ولكن هذا بلد مستباح، مكتوب على شعبه أن يدفع من عرقه ثمن نفاق حكامه.

عاشت "روزاليوسف" عصر "عبد الرحمن الشرقاوي" مع "صلاح حافظ " وتعيش الآن عصر "المفتش كرومبو واللي واقف جنبه"، بلاش أنا يا عم عبد الله وخليك في الأستاذ هيكل فهو لا يرد على أمثالك، لكن أنا ممكن أبعت لك الباتعة الكيكي تفهّمك إنك خربت المؤسسة وإنها مش تكية وإنها لن تدفع لك الضرائب ثم تحجز على الكرافتة، وممكن جوزها التيحي يتهور ويسألك بتتكلم عن الأعمار ليه؟ هي الأعمار بإيدك؟ لو الأعمار بإيديك على رأي بيرم التونسي تعالى خد عمري.

مرت "روزاليوسف" بأطوار كثيرة وهي الآن في الطور الأخير. عبد الله كمال لا يصلح أن يكون واجهة نظام ولا حتى واجهة محل، فكما كرِه الناس في النظام سيطفّش الزبائن من المحل، وعلينا أن نبحث عن أفضل استخدام له مع الاحتفاظ بحقوق أخيه بدلاً من قضاء وقته في قذف المارة في شارع قصر العيني بالطوب. سمعنا عن الحج على نفقة الدولة والعلاج على نفقة الدولة، لكن أول مرة أسمع عن عبد الله كمال على نفقة الدولة وأخيه على نفقة الشعب".

محمد البرادعي:

تحسس النظام مسدسه، وضع فيه طلقاته، منح المسدس لعبد الله كمال كي يطلق رصاصاته على الرجل ذي الضمير الوطني محمد البرادعي، مدير وكالة الطاقة النووية الأسبق، لكنها كانت طلقات دخانها بلا نار، فما

مائدة ما قاله عنه عبد الله كمال "ليس له رصيد أصلاً في مصر" و"شخص غير قادر على أن يخوض غمار السياسة في الأصل"، و"البرادعي من الأمور المثيرة للغثيان" و"تواصله محدود وارتباطه بالواقع المصري هش.. تفاعله مثلج.. رؤيته غير واضحة، كلامه غير مفهوم.. تجربته بلا تاريخ".

وكأن تجربة جمال مبارك تحمل تاريخًا عريقًا، كأن عبد الله كمال كان يتشاهد جيمي وهو يدرس في السوربون أو وهو يطالع "المرشد الأمين للبنات والبنين" لرفاعة الطهطاوي. ثم يقول "هذا المرشح الذي يمارس السياسة على كبر، بعد أن تقاعد، مرشح وقت الفراغ" على أساس أن حسني مبارك ودولة العواجيز التي معه لا يلعبون في الوقت الضائع!

خلاف عشرات المقالات وعشرات الصفحات في روزا خصصت للهجوم على البرادعي خلاف مقالاته: "سؤال للبرادعي"، "هلع البرادعي"، "عيون البرادعي"، "حديث عن البرادعي في حمام ساونا"، "البرادعي الموسوي"، "**الطريقة البرادعية**"، "من هو البرادعي"، التي ذهبت كلها أدراج الرياح، وبقي محمد البرادعي قيمة وقامة ومكانة يجلها الجميع بعد أن تساقطت أوراق الزيف مع الذين سقطوا من نظام المخلوع.

ثم تأمل الزيف في قول عبد الله كمال: "يدعي على نفسه أنه يخوض حمله ضد التوريث، وضد تلك الأساطير التي يروجونها حول ما يقولون إنه التوريث، وإذا كان المقصود هنا هو وقوفه ضد الحقوق الدستورية في النشاط السياسي لأمين السياسات"!

إذن المهم لدى السيد عبد الله كمال هو: أمين السياسات. خلاف مقالات عبد الله كمال عن خالد سعيد ومهاجمة كل من ناصروا قضيته

"لقد قلت إن التاريخ الإجرامي لأي متهم لا يعطي الحق لأي جهة في أن نصدر ضدد حكمًا من تلقاء نفسها، ينفذه المخبرون في عرض الطريق. وأن العقاب القانوني له قواعد، ومعاملة المتهمين لها أصول ينص عليها القانون واتفاقيات حقوق الإنسان".

الأخ عبد الله كمال يتكلم عن ذلك في عصر مبارك ويضيف "التشكيك في التقرير يعني أن من يستخدمون ملف خالد سعيد سياسيًا، إنما يريدون أن يملوا على الطب الشرعي ما يريدون. وبالتالي ليس علينا إلا أن نقول لهم: (شرحوه أنتم إذن) أو ارتكبوا نفس الأخطاء التي تتهمون بها الشرطة. قرروا الاتهام وأصدروا الحكم ونفذوه. وقرروا ما تشاءون. وعلى القانون فلنقل: يا رحمن يا رحيم". روزاليوسف 1 أغسطس 2009".

خلاف مقالاته عن حبيب العادلي، حامي الدستورية والشرعية في مصر. وجميع الوزراء والمحيطين بمبارك وأحمد عز ثم التحريض على صحف مثل "المصري اليوم" و"الشروق" التي يراها "صحافة الميكروباص والتاكسي والليموزين"، "روزاليوسف 1 أغسطس 2009".

لم يبق عبد الله كمال قيمة محترمة ولا قلمًا شريفًا جريئًا إلا وأنزل عليه اللعنات مثل هؤلاء وغيرهم كثير، ومنهم علاء الأسواني وفهمي هويدي ومحمد حسنين هيكل.

وحين هاجم رفيق اتجاهه مصطفى بكري، لم يكن إلا عن كلام تراجع بكري عنه. واعتذر عنه بعد ذلك مباشرة حين قال عقب أحداث ستاد أم درمان في السودان. إن الإجراءات الأمنية تراجعت فور عودة جمال

وعلاء مبارك إلى القاهرة، وترك بقية المصريين بلا رعاية ولا تأمين".
وعرف بكري بعدها أن جمال وعلاء ما زالا في السودان وقتذاك.

ولما وجد الأمور تتجاوز و لم يستطع تحمل النقد وطالت حملته الكثير من أسرار الناس، وجد من يتبعه، ينقب في دفاتره، يبحث في أوراقه وبيته وحياته، لذا قرر تجميع شتيمته في مقال واحد أسمّاه "كُتّاب السكك" على وزن "كلاب السكك" ذكرني فيه بناصر الدين النشاشيبي في كتابه "حضرات السادة المحترمين":

"ما أنا بالمسيح لكي أعطي خدي الأيسر لمن يتجرأ على عائلتي، وهو يدعي أنه ينتقدني. لا هم يتحملون تبعات مواقفي، ولا عقدت مجلس عائلة لكي أستشيرهم فيما أتبنى من اتجاهات، فكيف أترفع إذن على المنحط الذي شط؟ وكيف يطالبني الناس بالتعالي على مجموعات الحشاشين والمرتشين والقابضين والطامعين والمجاملين على حساب أسرتي.

ليس أسهل من أن تفضح الذين يظنون أن أدخنة الغبار الأزرق تسترهم، وليس أيسر من أن تحصل على معلومات تأتي بهم من جذور البيئات المبتذلة في الشرقية أو الإسكندرية والصعيد والعباسية، وما أبسط أن تصلني المعلومات من مقهى مواجه للقنصلية المصرية في تل أبيب ومقهى الهندي في المنشية بالإسكندرية وحواديت الليل في مقاهي الزمالك والمهندسين وغيرها، ولا توجد صعوبة إطلاقًا في أن تعثر على ما دار بخصوص صفقات الأراضي، ومقابلات رجل الأعمال الباريسي ورئيس التحرير الخاص لإتمام الاتفاقات، وأن تعرف مواعيد رحلات العلاج ونوع المرض الذي أصاب رجل أعمال مشهورًا. وبما في ذلك

عدد أطقم الألماس التي تملكها زوجته وكل شيء. وبما في ذلك الصور التوضيحية المؤكدة.

لكن المتجرئين لا يتعظون يظنون أن انشغالي بأمور مهمة قد ينسيني أن أرد الصاع صاعين وأن يعرفوا أحجامهم، فنحن في زمن القبح الذي لا يصلح معه تطبيق حكمة الأستاذ مصطفى أمين الشهيرة: قف على شتائمك تطول قامتك! أقف على شتائمي. نعم. ولكن على أن أفعصها هي ومن تجرأ بها، خاصة إذا قاربت أهلي، و لم تجد شيئا في سيرتي فراحت تستدعي أشقائي وبقية أسرتي إلى معاركي. ألا يمكنني أن أستحضر أبناءهم وبناتهم وأعلن كلاً منهم على بيت أقاربه، وفيهم من أدين في أحكام شيكات. ومن تبدو سيرته خصيصا عارا لأهله. ولو دقق أبناؤه فيما يقدمه له من طعام لأدركوا أنه من سُحت حرام.

ليست على رأسي بطحة، ولا في جانبي خنجر، ولا يفلح معي ابتزاز، ولا يجرحني استفزاز، ولكني لن أترك حقي من أي شخص أمسكوه قلمًا على كبر وكانت آخر علاقة له به في المدارس الابتدائية، لن أدع الكاشير أجير المليونير الهارب في لندن، ولا التابع المخلص لصاحب العبارة الغارقة، ولا العقاري الذي يظن نفسه مختفيا في مغارة، ولا بائع الجاز، ولا الحشاش الذي قضي عمره في حارة اليهود بالإسكندرية، ولا من يحركه، ولا من يشجعه. وليس في ذلك عيب، إلا إذا كان الناصحون يريدون لأسرتي أن تغتم بدورها من أن تجد سيرتها في مقالات التافهين.

وليس هذا التوعد بشاغل لنا عن مهامنا للنقاش الجاد وقته، وللموضوعية قدرها، وللرد على الشخصانيين القذرين وقتهم، ونشكر الله أنه أعطانا القدرة لكي نوفي كل أمر حقه، ذلك أن البعض يظن أنك

يمكن أن تخشى على ملابسك من قاذوراته، فيستمرئ في قضاء حاجة أفكاره، متخيلاً أن أحدًا لن يقاربه، ولن يرد عليه وأن الترفع سيكون وسيلة التعامل معه، هؤلاء بشر يخافون ولا يختشون، لا أخلاق ولا قيم ولا أصول ولا قواعد، كُتاب سكك، إن لم تلقمها حجرًا فإنها تهرول خلفك. تعتقد أنك سوف تسكت حين تعضك.

لقد قلت إنني (لن أدخل الحارة) في سلسلة مقالات ردًا على متطاول سابق، لا قيمة له في الصحافة أو السياسة أو حتي الشرف، ولكن عدم الانجرار إلى معارك صغيرة لا يعني أننا نقف عاجزين أمام الانحطاط وأمام الاختلاق، خصوصًا إذا تخطي الأمر حدود الشتم اليومي إلى التطاول على الذمة وعلى الشرف، بل إرسال شكاوي وخطابات مجهولة بقصد إحداث الضرر العمدي والمادي. والله خير حافظ.

هذا زمان انتشر فيه البلطجية، على النواصي في الحارات، وعلى الصفحات، فإذا سكتُّ لبلطجي لم يردعه قانون ولم يتعظ من وقائع الحياة، فإنه بعد أن يشتمك سوف يقذف عليك في المرة التالية ماء نار، وإذا سكتُّ لأحد من هؤلاء فإنه يظن أن تلك فرصة مناسبة لكي يقتحم الباب بحماره، باعتبارهم (كارو) المهنة وتباعيها، وحشاشيها، وقد أعذر من أنذر، والتحذير لا يخص واحدًا بعينه.

لا أنا وزير أخشى على منصب، ولا ملياردير أخشى من خبر على أسهم البورصة، ولا قديس يمكن أن أحتمل التطاول، ولا زعيم على أن أتجاوز عن شطط الصغار، وحين سكت الإمام الأكبر شيخ الأزهر على المتقولين عليه جعلوه حديث الناس وقبلة اللعنات، بينما ما نقل عنه كان كذبًا في كذب، إن لكل منهم عندي كومة أحجار وليس حجرا واحدًا. واحد لا يكفي".

في كتاب "الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي" عن أهم 25 قصة إخبارية خضعت للرقابة يقول روبرت أ. هاكيت "لا يمكن للديمقراطيين الإعلاميين المطالبة بـ " أوغاد " أفضل حالاً".

وكان بإمكان عبد الله كمال أن يحتل مكانة متميزة في تاريخ الصحافة، وكان بإمكان صحيفة "روزاليوسف" في عهده أن تحتل مكانه متميزة، فقد كان بها عدد من الموهوبين يفوق الموجودين في أي صحيفة أخرى، لكنه اختار أن تخدم موهبته النظام بدلاً من أن تخدم نفسها وشعبه، لذا انتهت تلك الصحيفة بما كان فيها من نفاق بدلاً من أن تخدم نفسها وشعبه، لذا انتهت تلك الصحيفة بما كان فيها من نفاق وكذب مع سقوط نظام مبارك، وبقيت موهبة عبد الله كمال، لكنه راح يضعها تحت إمرة النظام الديكتاتوري مرة أخيرة، حين أدار الحملة الإعلامية للفريق أحمد شفيق، أثناء ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية 2012، وكتب خطبه ومن هنا تلاقت مصالحه مع مجدي الجلاد!

"قد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا"

يا سلام على هذا البيت من الأشعار التي تهز الأبدان شجنًا، حضرني وأنا أشاهد مجدي الجلاد وعبد الله كمال معًا، وعبر شاشات الفضائيات، يتحاوران في برنامج تليفزيوني حيث يحل عبد الله ضيفًا على مجدي، بعد أن ضربت كفًا بكف لسر سذاجتي وحيرتي، فالذي أقاما المعركة لأجل كسب وده طوال الست سنوات الأخيرة من حكم مبارك يسكن سجن طرة الآن، كان كل منهما يريد أن يكسب ود جمال مبارك، ود كل منهما أن يقترب من الوريث قائلا: هنتُ لك.. وهيأت لك الشعب، حاول مجدي، لكن عبد الله الأكثر موهبة وثقافة الذي تربى على مدرسة

عادل حمودة الصحفية، سوف يشتمه بعد ذلك، لفت نظر الوريث عبر ترشيحات المقربين منه، فجاءت صحيفة روزاليوسف إلى الدنيا مرة ثانية، بعد أن كانت تصدرها فاطمة اليوسف في أواخر الأربعينيات كصحيفة حرة، لتكون صوتًا لجمال مبارك معبرة عنه وعن سياساته وعن الفكر الجديد للحزب الوطني ولجنة السياسات.

المواهب لا تموت إلا بيد أصحابها، فليت عبد الله كمال يستثمر موهبته في أي نوع من أنواع الكتابة خلاف السياسة لأنه لن يصدقه أحد بعد أن زال عصر المخلوع وبقيت مقالات عبد الله كمال وأسامة سرايا وممتاز القط ومحمد علي إبراهيم وصبري غنيم ومن على شاكلتهم عبر مواقع الإنترنت لتكون المتبقى من مسخ فرعون لتشهد عليه حتى يوم القيامة.

الفصل الثالث

الأيام الأخيرة لـ "عبد اللطيف المناوي"

حسنًا فعلها عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار في التليفزيون المصري (2007 – 2011)، أصدر كتابين أولهما قبيل "25 يناير" بقليل وهو تجميع لمقالاته المنشورة في جريدة المصري اليوم والأهرام المسائي، بعد أن حذف منها الكتابات المخجلة لصالح نظام مبارك، ولمّا لم يجد هذا الكتاب صدى عاد ليصدر "الأيام الاخيرة لنظام مبارك"، (الدار المصرية اللبنانية)، ولا شك أننا كنا بحاجة إلى كتاب يقدم لنا أسرار الـ 18 يوما داخل ماسبيرو، وما حدث من وجهة نظر مشاهد في آخر المساء، فقد كنت كلما عدت من ميدان التحرير أثناء الـ 18 يومًا، مع بعض الثوار إلى مكتبي في شارع طلعت حرب، نشاهد إعادة بعض البرامج واللقاءات التليفزيونية على الفضائية المصرية وقناة النيل للأخبار، ورصدت رؤيتي في كتاب "ليلة سقوط الرئيس"، وهي وجهة نظر من زاويتين، الأولى أنني كنت أشاهد حقائق ما يحدث في الميدان رؤى العين، وكنت أشاهد أكاذيب التليفزيون المصري عبر الشاشة، فقد كان إعلامًا يخلو من المهنية، فهو ليس منحازًا إلى مبارك ونظامه فقط، لكنه كان يمارس أسوأ أنواع التشويه للذين شاركوا في هذه الثورة العظيمة، إذ قام التلفزيون المصري بتحويل الثوار إلى عملاء يقبضون الأموال من الولايات المتحدة وقطر، بل

وجعل الثوار ما بين شواذ وشباب يمارسون الجنس في الميدان مع الثائرات.

وبعد كل التزييف الذي ارتكبه السيد عبد اللطيف المناوي، وبعد أن وضع كاميرات التليفزيون المصري في اتجاه كوبري أكتوبر، وقال للناس إن هذا هو ميدان التحرير، فارغًا لا أحد فيه، بينما كانت الملايين في الميدان، وكانت قنوات العالم كله ترصد الحدث مباشرة.

وسقط التليفزيون المصري في أهم اختبار له كان المناوي يعتقد بأن أحدًا سوف يصدقه في عصر الفضاء المفتوح، ومع الأسف صدقه عدد كبير فيمن أطلق عليهم بعد ذلك "حزب الكنبة" من الذين جلسوا في بيوتهم جاعلين من التليفزيون المصري نبراسًا لهم، وحتى تصدُق الكذبة، راح التليفزيون المصري يصف قناة الجزيرة بأنها عميلة، تريد تدمير مصر لأنها كانت تنقل الحقيقة، ولأنها لعبت دورًا مهمًا في حماية الثوار بأن "جعلت الكاميرات عرضًا مباشرًا من ميدان التحرير طوال الوقت".

يبدأ المناوي كتابه بمشهد كر وفر الثوار أعلى كوبري أكتوبر ليلة "جمعة الغضب 28 يناير" حيث سيطر الثوار على الكوبري بعد فرار قوات الشرطة وانسحابها، وقد كانت منذ دقائق تغرق الثوار بخراطيم المياه وبالاعتداءات الوحشية.

تناول المناوي في الفصل الأول الذي عنوَنه بـ "جمال مبارك" تاريخ جمال مع الحزب الوطني الذي انضم إليه عام 2000، وأصبح أمين لجنة السياسات عام 2002، وكيف أنه، أي المناوي، كان يحضر مع جمال لقاءات معسكرات الشباب، وينصحه بعدم الحديث في الأرقام ذات المليارات والملايين، بينما أغنى شاب من الذين يستمعون إليه لا يوجد في جيبه أكثر من مائة جنيه!

ولأنك تستطيع أن تعثر على إجابات عن أسباب الداء في الجسد داخل معدتك، تستطيع أن تعرف من معدة المناوي الكثير، حين يقول المناوي في الصفحة رقم أربعين من كتابه "ظلَّتْ التشريعات الاقتصادية تسير في اتجاه تعظيم مصالح رجال الأعمال، وبخاصة تلك التي تتعلق بمصالح عز الشخصية. فقد صدر قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ليؤمّنَ ممارسته في احتكار سوق الحديد، التي سيطر عز على نحو 67 % من حجمها، وكذلك وجود ارتفاعات غير مبررة في سوق الحديد المصري على مدار الفترة من 2004 – 2008؛ ليحقق مليارات الجنيهات، ورغم محاولاته استخدام علاقته الخاصة ببعض الإعلاميين والإعلاميات في الصحافة والتليفزيون لتحسين صورته أمام الرأي العام من خلال حوارات طويلة، حاول بعض محاوريه - الذين انقلبوا عليه بعد الإطاحة به - أن يفسحوا له المجال ليساعدوه بكل الأساليب الحرفية لعلاقتهم الخاصة به، على الرغم من ذلك لم ينجحوا في أن يغيّروا من صورته. ولم تفلح محاولات بعض النواب ووزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد، في لجم نشاط عز، الذي اعتبره الكثيرون "نشاطًا احتكاريًّا".

واللقاءات التي تمت لأحمد عز في هذه الفترة هي؛ لقاء مع منى الشاذلي في العاشرة مساء، أُجْرِيَ في تاريخ 2008/6/24، ولقاء مع مجدي الجلاد، رئيس تحرير جريدة المصري اليوم، في ذلك الوقت، ولقاء في جريدة الأهرام أجراه أسامة سرايا.

وبذلك "شهد شاهد من أهلها" أن الجلاد ومنى الشاذلي وأسامة سرايا حاولوا تسويق عز في مخالفة صريحة للمهنية، ومراعاة لمصالح خاصة بينهم وبين أمين التنظيم في الحزب الوطني، ورئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب، والرفيق الأقرب لجمال مبارك من كل من حوله، لندرك

في النهاية أننا ندور في عقد تنفرط حباته أمامنا، فنرقبها في صمت كأن الثورة أصبحت نكسة و لم تكن أبدًا ثورة تطهير لكنها كانت عملية طهارة لمصر!

يوحي لنا المناوي بأنه تحدث أكثر من مرة مع مساعد وزير الداخلية، لكي تصدر الوزارة بيانًا عقب قتل أمين الشرطة لخالد سعيد، لكن مساعد الوزير هوّن من الأمر، ويقر المناوي أنهم أذاعوا في التليفزيون بيان الداخلية بمرارة، ولا ندري لماذا لم يأتِ بمحلل سياسي محترم أو ناقد يعلق على هذا الأمر بدلاً من مذيعي التليفزيون المصري الذين هاجموا خالد سعيد واتهموه بشهيد البانجو، خاصة أن البرنامج الذي كان يشرف عليه المناوي ووزير الإعلام، برنامج "البيت بيتك" الذي تغيّر اسمه إلى "مصر النهاردة" الذي شوّه صورة خالد سعيد من خلال خيري رمضان!

أدان خالد سعيد واتهمه بأقذع التهم، وأخذ يؤكد بيان الداخلية من أنه شهيد البانجو، وأنه متهرب من التجنيد، في حين نشر أهل خالد سعيد شهادة إنهائه للخدمة العسكرية بحصوله على درجة "قدوة حسنة".

لقد كان المناوي مسئولاً عن قطاع الأخبار، وقد عرض مع باقي قنوات التليفزيون كل هذه الافتراءات على شاب لم يكمل الثمانية والعشرين ربيعًا من عمره، ثم يأتي المناوي ليغسل يديه من ذنبه عبر كتاب!

في الفصل الثالث "بداية الغضب" يتناول المناوي قصة "فيس بوك" و"تويتر" وصفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيس بوك في الدعوة للمظاهرات، وقد قرأت التفاصيل كاملة لدى أحد الذين صنعوا هذه الثورة من خلال هذه المواقع، وهو وائل غنيم في كتابه عن الثورة "0.2" الذي قدم رصدًا حقيقيًا، ورؤية أشمل وأعم، رغم أنه لم يعمل في مجال

الصحافة قبل ذلك، ورغم أن الأستاذ عبد اللطيف عمل عشرات السنوات في بلاط صاحبة الجلالة، وكان يتولى إدارة مكتب صحيفة مهمة في القاهرة - "الشرق الأوسط" لكن يبدو أن كرسي النظام ينسي الكاتب طرائق الكتابة ووضوح الرؤية!

وهو نفس الشاب "غنيم" الذي يلمّح المناوي في الصفحة رقم 84 إلى أنه "وحسب الوثيقة السرية التي سرّبها الموقع عن السفارة الأمريكية في القاهرة في 6 ديسمبر 2007، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "يو آس آيد" خصصت مبلغ 5.66 مليون دولار عام 2008، و75 مليون دولار في عام 2009 لبرامج مصرية؛ لنشر الديمقراطية والحكم الجيد.

وبحسب ما نشرته صحيفة الدايلي تليجراف البريطانية؛ بعد أحداث 25 يناير، فقد دعّمت الحكومة الأمريكية بصورة سرية شخصيات بارزة وراء الانتفاضة المصرية، وقالت: إن هذه الشخصيات كانت تخطط لتغيير النظام منذ ثلاث سنوات. وحسب ذات الصحيفة، فإن السفارة الأمريكية في القاهرة، ساعدت معارضا شابّا (لاحظ معارضًا شابًا هذه) على حضور ندوة برعاية الولايات المتحدة في نيويورك للناشطين الشباب، وعملت على إخفاء هُويته عن أمن الدولة في مصر، في إشارة إلى وائل غنيم، المدير الإقليمي لجوجل الشرق الأوسط، والذي اعتقله أمن الدولة أثناء الثورة، وأضافت الدايلي تليجراف: أن هذا الناشط الشاب لدى عودته إلى مصر عام 2008، أبلغ دبلوماسيين أمريكيين أنّ تحالفا من الجماعات المعارضة وضعَ خُطّةً؛ للإطاحة بمبارك، وتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا عام 2011. وفي وثيقة أخرى نشرتها صحيفة "أفتنبوستن" النرويجية، والتي حصلت على جميع البرقيات الدبلوماسية الأمريكية التي سرّبها موقع ويكيليكس، وعددها 250 ألف وثيقة، كشفت الصحيفة أن الولايات المتحدة أسهمت

بشكل مباشر في "بناء القوى التي تعارض الرئيس مبارك". ويبدو أن ذلك لم يكن غائبا عن نظام الرئيس مبارك؛ فقد كشفت إحدى مُراسلات السفيرة الأمريكية السابقة، مارجريت سكوبي، في 20 أكتوبر 2008، وسرّبتها ويكليكس، "أن جمال مبارك نجل الرئيس يشعر بالانزعاج من التمويل الأمريكي المباشر للمنظمات الأهلية المصرية؛ لدعم الديمقراطية والحكم الجيد". وتكشف برقية أخرى أنَّ الدعم المتزايد أغضب الحكومة المصرية، ودفعَ وزيرة التعاون الدولي فايزة أبو النجا للاعتراض وتوجيه تحذير للأمريكان من الاستمرار في هذا الدعم المالي لمنظمات وجمعيات مصرية، بصورة أشبه بالدعم الأجنبي الذي يخالف السيادة المصرية.

يدلل المناوي على كلامه بأن هذا الكلام نشرته صحيفة الـ "دايلي تليجراف" البريطانية بعد أحداث ثورة 25 يناير، ويحاول أن يوصلنا للقول الذي قال به إعلامه، والذي ألمح إليه عماد الدين أديب، بأن وائل غنيم جاسوس يعمل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالثورة، وبالتالي هذه الثورة أمريكية، بل ويضيف المناوي "وأضافت الدايلي تليجراف، أن هذا الناشط الشاب لدى عودته إلى مصر عام 2008، أبلغ دبلوماسيين أمريكيين أنَّ تحالفًا من الجماعات المعارضة وضع خطة للإطاحة بمبارك وتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيًا عام 2011".

حين تنتهي من كتاب عبد اللطيف المناوي يصل إليك الآتي:

– التليفزيون المصري لعب دورًا وطنيًا عظيمًا لصالح الوطن والثورة، ولم يكن أبدًا مع النظام أثناء الـ 18 يومًا لثورة 25 يناير.

– أن السيد عبد اللطيف المناوي، وإن كان يذيع بعض الفقرات والأخبار التي تخص الرئيس مبارك فهو يذيعها تحت ضغط.

- أنه رفض كثيرًا أن ينساق وراء أنس الفقي، وزير الإعلام، بل وتحداه وتحدى حبيب العادلي، وزير الداخلية، في الكثير من الأخبار ورفض إذاعتها!

- أنه كان على اتصال دائم بالمخابرات العامة والحربية، وأن أنس الفقي حين كان يبعث إليه بخبر ما، يرى المناوي أنه يضر بمصلحة البلاد، فإنه يتصل بالمخابرات ويبلغهم بالأمر ويطلب منهم الرد والتصرف، بل ويؤخر إذاعة الخبر حتى يتحدث إلى أحد قيادات القوات المسلحة أو أحد من المخابرات إلى وزير الإعلام لكي يرسل له الخبر بشكل مختلف.

- أن المشير طنطاوي وقف من البداية ضد بيع أراضي مصر، وكان ضد التوريث وكان يعامل جمال مبارك بتحفظ، وقد لاحظ المناوي ذلك من خلال الـ Body language، في لقاءاتهما (مع أن المشير طنطاوي كان عضوًا في لجنة الخصخصة برعاية جمال مبارك التي خصخصت مصر)!

- أن الذين كانوا يستغيثون عبر اتصالات تليفونية وأثاروا الفزع، هم من الشعب المصري وليس الأمر مرتبًا، بل إن المناوي نفسه وسكرتاريته و"شعبان" الساعي الخاص به ترك إعداد القهوة والشاي وجلس على مكتب ليتلقى الاستغاثات ليقوم بدور وطني لأجل مصر.

- أما القناصة، فلهم قصة أفضّل أن تقرأها كاملة لدى المناوي: "الحديث عن وجود قناصة قاموا بقتل المتظاهرين وبحسب المعلومات التي لديّ؛ فإن وزارة الداخلية كان لديها عدد من الضباط في إدارة كانوا يسمونها إدارة مكافحة الإرهاب، وعددهم لا يزيد على 30 ضابطًا مدربين على أعلى مستويات التدريب للدفاع عن النفس، وقد استخدمت وزارة الداخلية هؤلاء الضباط في حماية مبنيين رئيسيين لها، المبنى الأول

كان وزارة الداخلية في لاظوغلي، والمبنى الآخر مبنى أمن الدولة الرئيسي في مدينة نصر، وقد تمركز فوق هذين المبنيين مجموعة من القناصة، كانوا يتعاملون مع السيارات التي تقوم بالاعتداء على المبنيين، وهي مجموعة من السيارات التي تمت سرقتها من قوات الأمن، أو مجموعة من السيارات ذات الدفع الرباعي، والتي كان على متنها مجموعة من الملثمين الذين كانوا يحملون أسلحة نارية ويوجهون طلقاتهم ناحية المبنيين في محاولة لاختراقهما، وكان القناصة يقومون باصطياد أو إطلاق الرصاص عليهم، هؤلاء القناصة الوحيدون الذين يمكن التأكيد على أنهم ينتمون لوزارة الداخلية.

كان هناك حديث أيضًا على أن هناك عددًا من القناصة موجودين في ميدان التحرير، وهؤلاء القناصة لم يتعرف إليهم حتى الآن، وكل الأطراف اتهمت كل الأطراف، فقد اتهمت وزارة الداخلية والدولة، التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين باستحضار مجموعة من القناصة للقيام بذلك، واتهموا أيضًا الحركات الأخرى المرتبطة بأمريكا باستحضار قناصة تابعين لهم، واتهمت جهات أجنبية وبعض السفارات الأجنبية باستحضار القناصة من الخارج للقيام بهذه المهمة، وعلى الطرف الآخر اتهم السياسيون والقوى السياسية المختلفة وزارة الداخلية بأنها هي التي قامت بهذا العمل، واتهموا أيضا رئيس الجمهورية بأن ما حدث تم بناء على تعليماته إلى قوات الأمن المختلفة للقيام بعملية قنص المتظاهرين.

إذن، فموضوع القناصة الذين كانوا موجودين في ميدان التحرير، لم يتم حسمه، لكن كنت قد لاحظت من خلال الكاميرات الموجودة أعلى مبنى التليفزيون وتصور ميدان التحرير، بأن الأجزاء التي في ميدان التحرير، ويسيطر عليها المتظاهرون، كان أعلاها مجموعة من الرجال

يتحركون فوق الأسطح في اتجاهات مختلفة، و لم أتمكن من معرفة ما إذا كانوا قناصة أم ماذا يفعلون؟".

وهكذا يا عزيزي القارئ، فإن الثوار الذين قتلوا في ميدان التحرير، وتم القنص على أعينهم وقلوبهم، ذهبوا إلى مبنى أمن الدولة في مدينة نصر، وتوقفوا قبالته وهم مسلحون، وأطلقوا النيران على المبنى فأطلق عليهم القناصة النيران، لكنهم عادوا من مدينة نصر إلى وسط البلد ليموتوا في الميدان!

المناوي هنا يبرئ نظامًا بأكمله، ويحاول الايحاء لنا بأن قناصة الداخلية لا علاقة لهم بشهداء ثورة 25 يناير، وهو فكر عقيم لرجل احتمى بنظام فاسد وأسهم في تبييض وجهه وإضفاء هالة من الشرعية عبر قطاع الأخبار لهذا النظام، وأوحى للناس منذ عام 2005، وحتى قيام الثورة بأن مبارك هو الأعظم والأفضل.

سار المناوي ووزير إعلامه على نهج صفوت الشريف في الإعلام المصري دون أن يغير قيد أنملة فيه، ثم راح يقدم صورة للمشير حسين طنطاوي هي نفس الصورة البصرية والكتابية التي قدمها لنا قبل ذلك عن مبارك ونظامه!

يقول الرجل عن الدور الذي لعبه في التليفزيون لأجل مصر- وهو دور لو تعلمون فاسد- مررت على الجميع لأحييهم وأشكرهم على موقفهم، وأؤكد لهم أننا جميعا لا نعمل من أجل شخص، ولا نعمل من أجل نظام، وإنما نعمل جميعا من أجل وطن، من أجل بلد عشنا فيه، وواجبنا ودورنا أن نقوم بحمايته والدفاع عنه في موقعنا، وأن ما نقوم به، إنما نقوم به عن اقتناع وليس من أجل أشخاص، فالأشخاص زائلون والوطن هو الباقي،

وأن هدفنا الرئيس أن نخرج بإعلامنا هذا إلى بر الأمان، وذكرت لهم بأن الأمور كانت إما أن نكون إعلامًا رسميًا، ولن يلومنا أحد وقتها، وإما أن نقوم بدورنا الذي يجب أن نقوم به في ظروفنا التي كنا فيها، وهذا ما اتخذناه سبيلاً".

من المسائل التي يجب أن نقف عندها في الكتاب؛ قول المؤلف: " بدأ الحديث معي من قِبَل بعض القيادات النافذة في بعض المناطق السيادية، على أن يتم تكليفي بمنصب وزير الإعلام في الحكومة الجديدة، خاصة أن الوزير الحالي أنس الفقي، يرتبط بعلاقة قوية مع الرئيس وبيته وزوجة الرئيس وابنه؛ حيث إنه يعتبر أحد أفراد العائلة، هذا الارتباط كانوا يعتقدون أنه أحد الأسباب التي سوف تدفع إلى تغييره، وقدموا رأيهم بأهمية تغييره في هذا التغيير الوزاري.

عندما تحدثوا معي، كان ردي؛ أنني لا أتمنى أن يتم هذا، إلا أنه لو عرض عليّ فلن أتمكن إلا من القبول؛ وذلك نتيجة الظرف الذي نحن فيه، ولكنني لا أعتقد أن هذا وقت مناسب على الإطلاق للقيام بمثل هذا الدور، أو القبول بمثل هذا المنصب، ولا أتمنى أن أكون في مثل هذا الوضع على الإطلاق.

إذا تساءلنا مَن القيادات النافذة هنا، هي بالتأكيد من خارج قصر العروبة ومن غير القريبين من دائرة مبارك، وهي هنا لا تخرج عن واحد من اثنين، المخابرات العامة أو المجلس العسكري، وتبدو العلاقة ملتبسة بين المناوي والمخابرات من خلال صفحات الكتاب!

أما المجلس العسكري، فالمناوي مؤمن به وبقوّاده من البداية ومنحاز إليهم و لم يكن يثبت خبرًا يأتي إليه من رئاسة الجمهورية قبل أن يرجع فيه

للمؤسسة العسكرية، ومن الطبيعي في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، أن يلجأ رئيس قطاع الأخبار إلى المؤسسة العسكرية التي تحمي البلد أمنيًا، وإن كان من المفروض أن من يفعل ذلك هو وزير الإعلام، لكنه كان منحازًا للقصر، لكن المناوي منحاز للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد أن تأكد له أنهم القادمون، وكان منحازًا طوال الوقت لمبارك ونظامه، بل كان أحد أركان نظامه مثله مثل أسامة سرايا، رئيس تحرير الأهرام، وممتاز القط، رئيس تحرير أخبار اليوم.

الشأن الثاني المهم، والذي نستطيع استنتاجه من كلام المناوي، أن هناك قيادات ما كانت تخطط للوزارات السيادية وغير السيادية في مصر، وتمنح من تراه صالحًا لتولي كرسي الوزارة، بل ونتأكد أن هذه القيادات كانت تخطط بنفس عقلية مبارك، وتريد إعادة نظامه، وهو ما اتضح بعد ذلك بترشح الفريق شفيق لرئاسة الجمهورية وحصوله على ملايين من الأصوات، حيث أراد أن يكون أول رئيس جمهورية لمصر بعد ثورة 25 يناير، التي قامت من الأساس لتزيل مَن هم على شاكلته من أركان نظام مبارك الفاسد، حيث كان ينافسه على المنصب محمد مرسي عن جماعة الإخوان المسلمين، والذي فاز في جولة الإعادة بفارق مليون و360 ألف صوت، فالمجلس العسكري أتى لنا بشفيق، والقيادة العسكرية كانت تريد لنا عبد اللطيف المناوي وزيرًا للإعلام بعد أنس الفقي. أي أنها كانت تريد أن تقلب لنا "الشراب"، وهو ما نجحت فيه بالفعل!!

يكمل المناوي الرواية "على الرغم من ذلك بدا الأمر وكأنَّ هناك إصرارًا على هذه النقطة، بل تم إبلاغي من قِبَل بعض الشخصيات النافذة بأنه قد تم اختياري بالفعل، وأن كل الجهات الموجودة على الساحة قد

أيدت هذا الاختيار، وطلبتُ ممن أعرفه أن يدعو لي ألا يحدث هذا، ويأتي ما يمكن أن يوقف هذا الاختيار".

"استيقظت صباح اليوم التالي بعد ساعات قليلة، وكنت أقضي ليلي على "صوفة" في غرفة صغيرة ملحقة بمكتبي، بينما "الصوفة" الأخرى في مكتبي كان يشاركني فيها صديق عزيز بات معي منذ اليوم الأول، فهو وإن كان يعمل في التليفزيون إلا أنه لم يكن ملتزما بالبقاء فيه، حيث إنه لم يكن مكلفا بالبقاء في التليفزيون طوال هذا الوقت، إلا أنه أصر على أن يكون ملازما لي؛ ليشاركني في هذه اللحظات حتى نهاية الأحداث، وكنا نتشارك الغرفة معا.

عندما علمت أن وزير الإعلام أنس الفقي، قد تم استدعاؤه للذهاب إلى مقر رئاسة الجمهورية، ساعتها تنفست الصعداء؛ فقد علمت بأن تكليفه في الوزارة الجديدة كوزير للإعلام، هو القرار الذي تم اتخاذه، وهذا فسر لي ما سبق، وقيل لي بأن الجميع متفقون على أن أكون موجودا في التشكيل الوزاري، إلا أن هناك بعض الأمور الصغيرة التي في طريقها للحل.

"جاءني اتصال بعد ذلك ممن أبلغني من قبل باختياري لذلك المنصب؛ لكي يعتذر عن ذلك، ولكني شكرته كثيرا على أن هذا لم يحدث بالفعل. وشرح لي بأن الرئيس ونجله جمال أصرا على أن مَن يتولى وزارة الإعلام في هذا التوقيت هو أنس الفقي، وليس شخصًا آخر، وكان طلبهما هذا فيه قدر عالٍ من الإصرار، فلم يكن هناك مجال إلا الموافقة على ذلك، وأظن أن إصرار الرئيس ونجله كان أكبر خدمة قدماها لي في تلك المرحلة".

لنعرف هنا من هي تلك الجهات التي تتدخل في اختيارات الرئيس،

والتي يقصدها المناوي، إنني أميل للمشير وعنان، وأستبعد جهاز المخابرات المصرية، فالجهاز له تاريخ عظيم ويستطيع أن يتبين ما ينفع البلد وما يسبب هيجانًا وثورة أكبر من قبل الثوار، لذا ينأى عن اختيار المناوي بالتأكيد.

القناصة

السيد عبد اللطيف المناوي له وجهة نظر مختلفة في مسألة القناصة، فهو يؤكد أن قناصة الداخلية لا يزيد عددهم على العشرين شخصا، و لم يكونوا موجودين سوى في منطقتين: أعلى مبنى وزارة الداخلية في لاظوغلي، ومبنى أمن الدولة في مدينة نصر، "وقاموا بتوجيه نيرانهم ـ كما علمت ـ على العربات التي كانت تأتي محملة بمسلحين يحاولون اقتحام مبنى وزارة الداخلية أو مبنى أمن الدولة.

ويكشف المناوي سرًا خطيرًا "بعض الروايات التي روّجها المعارضون، أكدت بأن أولئك القناصة من رجال الشرطة، وبأنه تم استئجار البعض الآخر من قِبَل بعض رجال الأعمال، ومن قِبَل بعض أعضاء مجلس الشعب وشخصيات أخرى داخل الحزب والحكومة لقتل المتظاهرين، بينما كانت الرواية الأخرى وبعض المعلومات الأخرى تؤكد أن بعض هؤلاء إنما هم من أولئك الذين تسللوا عبر الحدود المصرية مع السودان ومع غزة، وذلك في الأيام الأولى بعد يوم 25 يناير، وذلك من أجل تقديم الدعم للذين يقومون بقيادة التحرك في هذه المرحلة. وهذه المعلومات كنت قد سمعتها من عدد من المسئولين، وهي التي تأكدت فيما بعد".

بل والأدهى أن المناوي يقول: إن المساجين الفارين قالوا إن شخصيات بدوية هي التي فتحت لهم أبواب السجون، وكأنه ليس ضباط داخلية حبيب العادلي هم من فعلوا ذلك!".

"برافو" أستاذ عبد اللطيف حسك الأمني الرائع، بلورتك وصياغتك لتبرئة وزارة الداخلية وقناصتهم من دم الشهداء. فالتحقيقات التي تمت بعد ذلك والقرائن التي قدمت يعرف الجميع أنها تغيرت و لم تقدم الحقيقة كاملة، لقد شاهدت بعيني القناصة يصبون رصاصهم الغادر من وزارة الداخلية على المتظاهرين العزّل الذين لا يحملون سلاحًا، ومن ثم لم يكن يعتلي عمارات وسط البلد مسلحون من خارج مصر، الذي قتلنا بمصري مستحيل أن يكون دمه غير مصري، لكن بما أن منظومة النظام واحدة من اللواء حسن عبد الرحمن، رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، إلى اللواء عبد اللطيف المناوي، رئيس قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري،، فليس عيبًا أن يتكاتف الجميع لتبرئة النظام من قتل المصريين أثناء ثورة 25 يناير!

شريهان وعمرو موسى

بعد هذا الحديث يتناول المناوي الشخصيات التي زارت ميدان التحرير من المشاهير، يصفهم بأنهم "شخصيات تاهت أصلاً في زحام الحياة في الأعوام السابقة، ذهبوا للميدان حتى تكون فرصة لالتقاط الصور هناك، والتأكيد على أنهم زاروا الميدان وأيدوا الموقف الذي يتخذه المتظاهرون".

ثم يذكر الفنانة شريهان "الفنانة الاستعراضية المصرية المعروفة التي تمنت أن ينجح هؤلاء الشباب في تحقيق ما يريدون، ولشريهان قصة ارتبطت

لدى المصريين أيضا بحادث قديم، وتردد وقتها أن هناك شخصيات نافذة لها علاقة بهذا الموضوع، وهذه المرة كانت الأولى التي تظهر فيها هذه الممثلة منذ سنوات طويلة، ليس هذا فقط، بل إن اليوم أيضا كان مناسبة لعدد من الشخصيات لكي تدلل على موقفها في المستقبل، فتظهر في هذا التوقيت".

وكلنا يعرف أن شريهان لم تكن تمثل أو تظهر في السنوات السابقة لأنها مريضة بالسرطان، وليس لأنها ليس لها دور في الحياة العامة أو لأنها فقدت بريقها، فتشوهات وجهها من جراء السرطان والعلاج الكيماوي كانت واضحة في وجهها الذي كان يمنحك كمًّا لا حد له من التقدير والاحترام لهذه السيدة التي نزلت كمواطنة مصرية إلى الميدان لتقول كلمتها رغم محاولات التحرش بها من البلطجية، وحماية بعض الشباب لها، الذين قاموا بإيصالها إلى بيتها في سيارة ميكروباص بعد أن فقدت حقيبتها وهاتفها المحمول.

ليت المناوي كان قد انحاز لوطنه واستقال من عمله اعتراضًا على قرارات أنس الفقي، ونزل إلى الميدان ليحصل على الشرف الذي حصلت عليه شريهان.

ثم يكتب المناوي عن الأب الروحي لثورة 25 يناير، الدكتور محمد البرادعي "وكذلك الدكتور محمد البرادعي، مدير وكالة الطاقة الذرية الأسبق، الذي خرج ببيان يؤكد فيه أن مصر في حاجة إلى مرحلة انتقالية، وينبغي أن يقودها شخص في هذه المرحلة، غير الرئيس مبارك. إذن تحول الميدان إلى ساحة للحج لكل مَن أراد أن يؤكد أن له موقفا جديدًا".

وكأن المناوي كإعلامي يجهل الدور الذي قام به البرادعي لقيام

ثورة 25 يناير، وجرأته لإعلانه في الترشح أمام مبارك، وانتقاده لحكمه وسياساته في وقت كان المناوي ومن هم على شاكلته يرتعون في أحضان النظام، يمدحونه نفاقًا ورياء ليل نهار عبر جهاز التليفزيون المصري. بل يقول المناوي عن استشهاد خالد سعيد على أيدي الداخلية: "خالد سعيد الذي تقول عائلته وبعض منظمات المجتمع المدني، إنه توفى بعد تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي مخبرين تابعين للشرطة بمدينة الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010"!

المدهش أن كل الحوارات التي أجراها المناوي خاصة حواريه مع اللواء عمر سليمان وفاروق العقدة، رئيس البنك المركزي، لم يكونا سعيًا أو طلبًا منه حسب القواعد المهنية المعروفة، ولكنها كانت بطلب من المتحاور معهم أنفسهم!

****

"أرجوك لا تربط اسمك بهذه الدعارة الإعلامية في ماسبيرو، ما كنا نعرفه عنك، يجعل الكثيرين يطلبون منك استقالة فورية معلنة".

نص رسالة هاتفية أرسلها حمدي قنديل، لعبد اللطيف المناوي يوم الثلاثاء 7 فبراير 2011، في الساعة السادسة وأربعين دقيقة صباحًا. لم يرد المناوي على الرسالة النصية مقررًا حسب قوله "إني هنا لا أقدم أحدًا إلا هذا الوطن، ولا أفعل إلا ما أراه لمصلحة الوطن، وإنني مسئول في وضع المسئولية". لكن الواضح من خلال متابعتنا لما قدمه التليفزيون المصري أنه بالفعل دعارة إعلامية، وإذا كان المناوي يرى أنه يخدم وطنه بتزييف وعي الناس وبث الذعر ونشر الأكاذيب، فماذا يكون الدور الذي كان يقوم به

الشباب المعتصمون في ميدان التحرير، وماذا يكون الدور الذي كان يقوم به الذين استشهدوا لأجل مصر؟

الوطنية لا تتضح على صدقيتها إلا في مثل الظروف التي مرت بها مصر أثناء ثورة 25 يناير، لكن يبدو أن للوطنية مقاييس أخرى لدى عبد اللطيف المناوي.

الوطنية الحقيقية تحتاج لجرأة كنت أتمنى لو اكتسبها المناوي حين دخل إلى مكتب أنس الفقي فوجده يتحدث في الهاتف مع الرئيس مبارك، ويخبره وزير الإعلام بأن عبد اللطيف معه هنا!"، في الساعات الأولى من العاشر من فبراير، كنت في مكتب أنس الفقي وزير الإعلام - آنذاك - وكان يتحدث مع الرئيس على الخط الساخن، كانا يتبادلان الحديث، وقد بدا أنه يبذل جهدا لانتقاء كلماته لرفع معنويات الرئيس.

"عبد اللطيف هنا معي" قالها أنس وهو يناولني سماعة الهاتف، فقد كان الرئيس يسأل عني، ثم نظر في عينيّ هامسا، وقد احتضن الهاتف: "حاول أن ترفع معنوياته".

"إزيك يا مناوي، عامل إيه؟ شايف اللي بيحصل؟"، سألني الرئيس بصوتٍ ملأته المرارة، وبدا عليه الانزعاج بشكلٍ لم أشهده من قبل.

فأجبته قائلا: "نعم سيادة الرئيس".

لم أكن أدري بمَ أُجبْه، فلم أكن مهتما برفع معنوياته؛ حيث إن أمورا أخرى كانت تشغل تفكيري؛ "أتمنى إن كله يعدّي على خير. حنعدي اللي بيحصل ده والبلد مش حتغرق".

همْهَم الرئيس قائلاً: "أيوه أيوه بعد ما الحكاية دي تنتهي، عايز أعمل

لقاء طويلا أحكي للناس فيه عن كل حاجة عملتها للبلد دي خلال الـ 30 سنة اللي فاتوا".

كنت أحب هذا الرجل، فقد كان متواضعا بطريقته الخاصة. فعلى الرغم من كبر سنه وما يعانيه من مشاكل، فإنه كان إنسانا مثل أي شخص آخر.

عندئذ عدت لأكرر ما قلته مرة أخرى: "إن شاء الله كله حيعدي على خير، إن شاء الله"، ثم ناولت سماعة الهاتف لأنس وغادرت المكتب؛ حيث انهمك الاثنان في الحديث".

ألم يكن يستطيع المناوي تسجيل موقف حقيقي وإخبار الرئيس مبارك بأن يتنحى، بأن يترك مصر ويسافر في رحلة علاج، لأجله مثلاً وليس لأجل مصر. لو أي إنسان امتلك أن يتحدث مع مبارك في هذه اللحظات لأقنعه، لكن كيف يقنعه ومبارك هم أحد الذين زيّف المناوي وعيهم خلال الثورة وقبلها من خلال قطاع الأخبار، فكيف يقول له المناوي ذلك والتليفزيون المصري يبث كل يوم رسائل تأييد لمبارك، ويؤكد على صدقيته وعلى أنه الأصلح، وأن ما يفعله هو الصحيح، وأن الذين في التحرير مجموعة من العملاء المأجورين!

هل ينفي المناوي كل هذه السنوات في قطاع الأخبار التي بعثت للرئيس مبارك رسائل كثيرة بأنه الأصلح، وأن الشعب معه ويحبه والعدل يأخذ مجراه في مصر!!

عمار الشريعي وأداء الاعلام المصري

يذكرك بالشجن، بالحنين إلى حارات مصر ودروبها، تسكن ألحانه ذاكرة كل مصري، تنام كل عين محب على أنغامه، يعشق كل ذرة تراب في مصر، كل حبة رمل في سيناء المحررة، لذا لم يكن غريبًا أن يخرج عمار الشريعي في قناة دريم لينتقد الأداء المستفز وغير المهني للإعلام المصري، مما دعا لأن يبادر المناوي بالاتصال به، وطلب منه توجيه الانتقادات للتليفزيون المصري في التليفزيون المصري نفسه وليس في قناة خاصة، فكان مضحكًا ومزريًا أول سؤال يسأله المذيع أحمد بصيلة له: "كيف تقيّم حديث نائب الرئيس عمر سليمان؟".

وكان عظيما مثل عظمته الإبداعية، رد عمار الشريعي عليه: "إنني لست هنا للحديث عن حوار نائب الرئيس، ولكني هنا لأن الأستاذ عبد اللطيف المناوي، قال لي إنني أستطيع إذا كانت لي انتقادات على الإعلام المصري فيمكنني أن أوجهها من خلال تليفزيون بلدي".

وقدم الشريعي انتقادًا حقيقيًا لهذا الجهاز الوطني الذي يجب أن يحاكَم، وأقل تهمة توجه له هي "الخيانة العظمى". وما عليك إلا أن تدخل على موقع اليوتيوب وتشاهد يوميات الثورة من خلال التليفزيون المصري لتعرف ما الذي فعله هذا الجهاز بمصرنا.

يحاول المناوي طوال الوقت أن ينفض يديه مما حدث من تغطية التليفزيون المصري لأحداث ميدان التحرير وتزييف وعي الناس، مرة بأن المتظاهرين لم يكونوا يسمحون لكاميرات التليفزيون بالدخول إلى الميدان، ومرة بأن الرئاسة تضغط عليه في عدم التركيز على الميدان، ومرة

لأن الصورة ضعيفة لأنهم يعرضون الأحداث من خلال كاميرات المراقبة الأمنية الموجودة في شوارع وسط البلد، وكان بالإمكان أن يكسب السيد المناوي تعاطف العالم كله معه، ويمحو جريمته بأن يعلن استقالته على الهواء مباشرة، وقتها كنا سوف نحمله على الأعناق في ميدان التحرير، كما فعلت سهى النقاش ورُحِّب بها في الميدان، لكن المناوي كان يراهن على بقاء النظام، إمساك العصا من المنتصف يجعل ممسكها يخسر الطرفين وهو ما حدث معه، وما حدث مع نموذج آخر يروي المناوي قصتهما معا حول خطاب مبارك 1 فبراير: "في هذه المرة كان من بين ضيوفي في المكتب عدد من الزملاء الصحفيين، وتبادلنا الحوار في كيفية الخروج من ذلك المأزق، كان مما طرحته؛ أنه من الأهمية بمكان في هذا التوقيت، أن يخرج رئيس الجمهورية؛ لكي يعطي صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، وأن يظل الرئيس محتفظًا بالقرارات السيادية المتعلقة بحل البرلمان وإعلان حالة الحرب، وتشاورت مع الصحفيين في هذا الأمر، وكان بينهم صديق صحفي ومذيع في الوقت نفسه، اسمه أحمد المسلماني، قال لي: إنه على علاقة وثيقة بالأطراف السياسية المختلفة في ميدان التحرير، أخذته جانبًا وسألته عما يمكن أن يكون مرضيا للشارع في هذا التوقيت، وتبادلنا الرأي حول هذا الموضوع، وطلبت منه تسجيل مجموعة من النقاط تكون أساسًا للمطالب التي يمكن أن يتجاوب معها الرئيس.

في تلك الأثناء، كنت قد وصلت إلى قناعة تامة بأن الأمور لا يمكن أن تتحرك إلا إذا اتخذت إجراءات حاسمة وواضحة وملبية لرغبات المتظاهرين، بل ورغبات المصريين بعد أن وصلت الأمور إلى هذه الحالة، كنت مقتنعًا أنه يجب ممارسة أقصى درجات الضغط على مؤسسة الرئاسة للوصول إلى تلك النقطة.

بعد أن كتب الزميل عددًا من النقاط. عرضها عليّ، فأخذت النقاط الرئيسية والنقاط التي كنت قد كتبتها بعد مناقشتي مع الأطراف المختلفة، لصياغة خطاب يشمل كل مطالب الجماهير، يمكن أن يلقيه الرئيس مبارك، و لم أكن قد وضعت، أو كتبت خطابًا للرئيس من قبل؛ طلبت أن يكتب الخطاب على الحاسوب؛ بحيث يكون جاهزًا للاستخدام في كل مكان، وفكرت في أن أتوجه به إلى الجهات التي يمكن أن تمرره إلى رئيس الجمهورية حتى يلقيه.

لم أكن في يوم من الأيام من الذين يكتبون خطابات الرئيس، و لم أشارك حتى في كتابة أي خطاب من الخطابات من قبل، لكنني هذه المرة، أحسست أن الأمر ليس مجرد كتابة خطاب للرئيس، ولكنه كان ما اعتقدت أنه حبل إنقاذ ألقيه إلى الجميع حتى يتم الخروج من المأزق، وأظن أنني في هذا كنت أعبر عن أصوات الكثيرين من العقلاء، حتى داخل النظام الذين بدت الصورة واضحة أمامهم؛ بأنه لا مخرج إلا هذا الطريق، وبدا لي هذا واضحًا تمامًا من خلال مناقشتي مع الأطراف المختلفة، التي كنت على اتصال بها في هذا الوقت من المسئولين، ومن صانعي القرار في تلك المرحلة المهمة.

المناوي وصفوت الشريف

قصة التحاق عبد اللطيف المناوي بالعمل في جهاز التليفزيون الرسمي لها عدة رؤى، ولنبدأ برؤيته هو والتي رواها في الكتاب بقوله: "منذ أن عملت في الإعلام المملوك للدولة عام 2005، عندما تم استدعائي لكي أتولى منصبي في ذلك الوقت، كرئيس لقطاع الأخبار في التليفزيون

المصري. كان ذلك في إطار التعديلات الدستورية التي طرحها الرئيس مبارك في تلك الفترة؛ لكي يغير لأول مرة أسلوب رئيس الجمهورية، من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب المباشر، كانت هذه خطوة مهمة، رغم الإجراءات التالية التي أجهضتها، ولكن ينبغي دائما التذكير بأن هذه الخطوة كانت على درجة عالية من الأهمية. ولأول مرة، منذ آلاف السنين بحق للمصريين، بنص دستوري، أن يختاروا من يحكمهم بشكل مباشر، وليس عبر وسائط مختلفة.

دخلت هذا المكان؛ لكي أقوم بما اعتقدت أنني قادر على القيام به؛ وهو تقديم مستوى إعلامي وإخباري صحفي يتناسب مع طبيعة المرحلة، وحتى هذه اللحظة، لم أعرف مَن الذي اقترح أن أكون في هذا المكان، فقد كان من المعروف عني؛ أني من المهتمين بقضايا الشأن العام، لكني لم أكن في يوم من الأيام من الساعين لكي أكون في منصب حكومي، وهكذا كانت هذه هي المرة الأولى التي أكون فيها في منصب رسمي.

تذكرت ذلك، وتذكرت ما حدث بعد ذلك في السنوات التالية، تذكرت عندما توقفت للحظة وفكرت في الانسحاب عام 2007، أثناء انتخابات مجلس الشورى، وتعيينات مجلس الشورى، في تلك اللحظة كان لدي الإحساس بأن التغيير الذي كنا نسعى إليه أو نحلم به يتلاشى، كان هناك قدر كبير من التراجع في المشروعات؛ حيث كان هناك مشروع آخر بدأ يظهر جليًا واضحًا على الأرض، حتى ولو لم يتم الإعلان عنه، وهو مشروع تأكيد حضور جمال مبارك في الحياة السياسية، وهو ما يعتبر ترجمة لما اصطلح على تسميته بـ "مشروع التوريث"، ورغم أن ذلك لم يذكر مرة من المرات، فإن الدلائل أو المقدمات كانت تعطي هذا الانطباع.

في هذه المرحلة اكتشفت أن رهان التغيير، الذي وافقت لأجله على أن أكون لأول مرة في حياتي جزءا من الحكومة، بدأ يتراجع، وهو الأمر الذي دفعني لإعادة النظر مرة أخرى في هذه المرحلة، خاصة عندما اكتشفت أنه في إطار التعيينات التي تمت في مجلس الشورى، تم وضع معايير أخرى تماما، غير التي كنت أتوقع أن توضع في اختيار مَن يمثل في مجلس الشورى. في هذه اللحظة شعرت بأن هناك شكلا من أشكال التراجع بدأ يظهر جليا؛ فبدأت التفكير جديا في الانسحاب، وبالفعل كنت قد توقفت تقريبا عن العمل في هذه المرحلة، إلى أن دار حوار بيني وبين وزير الإعلام في هذه المرحلة أنس الفقي، ووجهت فيه اتهامات واضحة بأننا في هذه المرحلة نتراجع عما التزمنا به أمام الناس، وأنني عندما دخلت هذا المكان، لم أدخل من أجل منصب أو من أجل جاه أو سلطان، وإنما دخلت فقط من أجل المشاركة، في عملية تغيير، شعرت أنه من الإيجابي أن يكون في تاريخي مثل هذه المشاركة، ولو بقدر ضئيل في مشروع التغيير. وعلى هذا الأساس، كما ذكرت سابقا، كان العمل على تغيير مفهوم الإعلام الرسمي؛ بأن يكون وفق مفهوم الملكية العامة، لا وفق مفهوم الملكية للدولة أو الحزب أو الحكومة.

في ذاك النقاش الطويل، صارحته بأنهم يقومون بعملية خداع، وأن هناك تراجعا في مفهوم التغيير، وأنه ثمة التفافٌ على هذا الموضوع، وأن هناك اختيارات تقوم على أساس الولاء فقط للنظام، وليس على أساس الصالح العام، وأن من يقوم بالعمل خادم للنظام، هو الذي يتم التعامل معه باعتباره المقرَّب من النظام، وأن هناك حالة من حالات الانقسام الحاد داخل مؤسسة الدولة.

"كانت الحالة المسيطرة على العديد من التنفيذيين وكبار المسئولين،

أنه إذا ما وقع أحدهم في مشكلة؛ فهي مدعاة للفرح والتشفِّي، ولن يمد أحد لأحد يد العون. ولقد سمعت من أحد هؤلاء الكبار يوما، وهو يقول مازحًا: هذا هو" زمن الندالة".

وقد حدث غير مرة، أن قمت بعرض التدخل؛ للعون أو النصح لأي طرف داخل الدولة، حينها كنت أشعر بأن هناك مصلحة عامة من تخلينا، أو عدم تدخلنا، كجهاز إعلام، ولد كان رد الفعل في معظم الأحيان: "إحنا ما لنا، دعهم يحلون مشكلاتهم".

وهناك روايات أخرى؛ إحداها رواها الشاعر أحمد فؤاد نجم؛ من أن المناوي حين كان في لندن، طلب من سعاد حسني تسجيل حلقات من حياتها ومذكراتها، وتحدثت بالفعل وتناولت من بين ما تناولت قصتها مع المخابرات، وكشفت عن دور صفوت الشريف في تجنيدها، وحكت القصة كاملة للمناوي، فما كان منه إلا أن أتى بالشرائط إلى صفوت الشريف، ومن ثم كافأه الشريف بتعيينه رئيسًا لقطاع الأخبار، وتم قتل سعاد حسني. وقتلت لأنها تحدثت أو كانت ستحدث عن ملفات صفوت الشريف في المخابرات وتجنيده لها مخابراتيًا وجنسيًا.

لكن عبد اللطيف المناوي نفى أي علاقة له بكتابة مذكرات سعاد حسني، "سعاد حسني كانت من أهم الأصدقاء لي ولأسرتي، وكانت تزورنا في لندن كثيرًا جدًا، وتجلس مع زوجتي وأولادي، وكنا على اتصال دائم بها. سعاد كانت من أحب الشخصيات لي، ورفضت كثيرًا الحديث عن هذه الصداقة، فهي كانت على مستوى إنساني". وأضاف المناوي لصحيفة "وشوشة": "قصة المذكرات مجرد أقاويل رددها الشاعر أحمد فؤاد نجم، في حلقة مع زاهي وهبي في برنامج "خليك بالبيت" وقال:

اسألوا عبد اللطيف المناوي عن مذكرات سعاد حسني، بعدها تحدثت مع زاهي وهبي وقمت بالرد على نجم في هذه الحلقة".

وعن علاقته بصفوت الشريف، التي تردد أن المناوي أحضر لصفوت الشرائط التي تحدثت فيها عن تجنيده لها للقيام بأعمال مخابراتية مع مسئولين عرب، قال المناوي: "علاقتي بصفوت الشريف بدأت بعد عودتي من لندن، وكنت مسئولاً عن مكتب مجلة "المجلة" بالقاهرة، وعلاقتي به كانت شديدة التوتر، وكثيرًا ما تمت مصادرة أعداد من المجلة بسبب غضب الشريف من موضوعاتي بها، ثم بدأنا نتقابل بعد أن بدأت تقديم برنامجي على شاشة التليفزيون المصري في أيامه الأخيرة كوزير للإعلام، و لم تكن علاقتنا وطيدة".

لكن أحمد فؤاد نجم، أدلى بأقواله لدى المستشار محمود علاء، قاضي التحقيقات المنتدب للتحقيق في مقتل سعاد حسني، والذي أكد أن صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المنحل، قام باغتيال سعاد حسني عندما علم من عبد اللطيف المناوي، أن سعاد تقوم بكتابة مذكراتها في لندن، وأنها تعلم الكثير من الأسرار عن الشريف الذي كان صديقها وتربطهما علاقة وطيدة.

كانت نجاة شقيقة السندريلا، قد تقدمت ببلاغ للنائب العام رقم 8303 لسنة 2011، مكون من 11 ورقة، اتهمت فيه صفوت الشريف ونادية يسري بقتل شقيقتها.

لم يُرَ الزميل أحمد المسلماني في ميدان التحرير، فمن المعروف أن الإعلامي الذي يقدم برنامجًا في قناة دريم "الطبعة الأولى" أغلق برنامجه

يوم 24 يناير، وقال إنه سوف يذهب إلى بلده "بسيون" لأسباب خاصة به، ولأنه إعلامي معروف كان من السهل جدًا أن نراه في الميدان أو تلتقط معه الصور التذكارية، لكنه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك، كان يستطيع أن يكتب خطابًا لمبارك واضحًا فحواه دون كتابة، لكن المدهش أن عبد اللطيف المناوي الذي جهل المسلماني بقوله: "إعلامي اسمه أحمد المسلماني"، وليس الإعلامي أحمد المسلماني، كتب مقالاً في المصري اليوم بعد أن انتقدت عديد من الصحف والمواقع موقف أحمد المسلماني، بعد صدور كتب المناوي، وهذا مقال المناوي في المصري اليوم أنا و"المسلماني" وخطاب"مبارك" بتاريخ 2012/2/2:

أنا و"المسلماني" وخطاب "مبارك"

ثارت في الأيام الأخيرة ضجة، بدا صوتها عاليًا، وكعادة الصوت العالي عندما يحضر تتوه معه الحقيقة، أيضًا الصوت العالي يصيب البعض بحالة من عدم الاتزان، تقوده إلى الخلل في التعامل مع الموقف، لوقوعه تحت إرهاب هذا الضجيج فيضيع المنطق.

وتصبح التصرفات رد فعل بعيدًا عن الحقيقة في كثير من الأحيان. نموذج لهذه الضجة؛ ما أثير أخيرًا بشأن خطاب الرئيس السابق مبارك، الذي ألقاه في الأول من فبراير وحول دور أحمد المسلماني، الذي وصفته في كتابي الأخير بأنه "صديق صحفي ومذيع"، وقد اعتدنا أن نتواصل كثيرًا لسنوات.

وسأتناول هذا الموقف سريعًا في ثلاث نقاط: الأولى؛ أبعاد الضجة التي أثيرت، والثانية؛ حقيقة الموقف، والثالثة؛ تفسير ما حدث.

الضجة بدأت عندما نشرت بعض المواقع والصحف مقتطفات من كتابي الأخير، وتوقفت أمام قصة مشاركة أحمد المسلماني في كتابة خطاب "التنحي"، كما سمّته خطأ هذه المواقع، فكان رد الفعل؛ أن قامت مواقع أخرى وناشطون آخرون بحملة هجوم على "المسلماني" الذي اتخذ رد فعل دفاعيًا فوريًا، نافيًا ما نشر، و"مكذبًا" مؤلف الكتاب (الذي هو أنا)!.

واحتفى كثيرون بهذا (التكذيب)، وتحولت القصة إلى تعبيرات مثل "سقوط القناع عن المسلماني" و"كشف كذب المناوي" و"رد الصاع بصاعين"، وما زالت الضجة مستمرة.

النقطة الثانية: ماذا حدث وما حقيقة القصة؟ وسوف أعود هنا إلى جزء من نص ما نشر في الكتاب: "اقتضت العادة أن يتحول مكتبي إلى دائرة حوار يتحدث فيها العاملون مع من يزورنا من كُتّاب وصحفيين في الصحف المختلفة، نتحدث ونتشاور فيما حدث خلال اليوم والأيام السابقة له، وفي هذه الليلة كنت مهمومًا إلى حد كبير بتلك التطورات السلبية في إدارة الأزمة، في هذه المرة كان من بين ضيوفي في المكتب عدد من الزملاء الصحفيين.

وتبادلنا الحوار في كيفية الخروج من ذلك المأزق، كان مما طرحته؛ أنه من الأهمية بمكان في هذا التوقيت، أن يخرج رئيس الجمهورية؛ لكي يعطي صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، وأن يظل الرئيس محتفظًا

بالقرارات السيادية المتعلقة بحل البرلمان، وإعلان حالة الحرب، وتشاورت مع الصحفيين في هذا الأمر، وكان بينهم صديق صحفي ومذيع في الوقت نفسه، اسمه أحمد المسلماني، قال لي: إنه على علاقة وثيقة بالأطراف السياسية المختلفة في ميدان التحرير، أخذته جانبًا وسألته عما يمكن أن يكون مرضيًا للشارع في هذا التوقيت، وتبادلنا الرأي حول هذا الموضوع، وطلبت منه تسجيل مجموعة من النقاط تكون أساسًا للمطالب التي يمكن أن يتجاوب معها الرئيس.

في تلك الأثناء، كنت قد وصلت إلى قناعة تامة بأن الأمور لا يمكن أن تتحرك إلا إذا اتخذت إجراءات حاسمة وواضحة وملبية لرغبات المتظاهرين، بل ورغبات المصريين، بعد أن وصلت الأمور إلى هذه الحالة، كنت مقتنعًا بأنه يجب ممارسة أقصى درجات الضغط على مؤسسة الرئاسة للوصول إلى تلك النقطة.

بعد أن كتب الزميل عددًا من النقاط، عرضها عليّ، فأخذت النقاط الرئيسة والنقاط التي كنت قد كتبتها بعد مناقشتي مع الأطراف المختلفة، لصياغة خطاب يشمل كل مطالب الجماهير، يمكن أن يلقيه الرئيس مبارك، و لم أكن قد وضعت، أو كتبت خطابًا للرئيس من قبل، طلبت أن يكتب الخطاب على الكمبيوتر، بحيث يكون جاهزًا للاستخدام في كل مكان، وفكرت في أن أتوجه به إلى الجهات التي يمكن أن تمرره إلى رئيس الجمهورية حتى يلقيه.

لم أكن في يوم من الأيام من الذين يكتبون خطابات الرئيس، و لم أشارك حتى في كتابة أى خطاب من الخطابات من قبل، لكنني هذه المرة، أحسست بأن الأمر ليس مجرد كتابة خطاب للرئيس، ولكنه كان

ما اعتقدت أنه حبل إنقاذ ألقيه إلى الجميع. حتى يتم الخروج من المأزق، وأظن أنني في هذا كنت أعبر عن أصوات الكثيرين من العقلاء، حتى داخل هذا النظام، الذين بدت الصورة واضحة أمامهم بأنه لا مخرج إلا هذا الطريق.

وبدا لي هذا واضحًا تمامًا من خلال مناقشتي مع الأطراف المختلفة، التي كنت على اتصال بها في هذا الوقت من المسئولين، ومن صانعي القرار في تلك المرحلة المهمة. انتهى هنا هذا الجزء الخاص بدور "المسلماني" وكان في إطار اللقاءات المعتادة التي جرت كثيرًا، وكان هذا اجتهادًا مني بدون تكليف.

ولكن ماذا حدث لهذا الخطاب، هذا ما أجبت عنه في جزء آخر من الكتاب بالقول: بعد أن استمعت إلى الخطاب، ورغم أنه لم يحتوى على ما قلته واقترحته، فإن رد الفعل الذي شاهدته...، ويستمر الكتاب، أي أن هذا يعني ببساطة أن المشروع الذي أعددته لم يؤخذ به، ولا أدري إن كان له تأثير أم لا؟

والآن إلى تفسير هذه الضجة؛ التي أعتبرها نموذجا للحالة التي نعيشها الآن، حالة الهجوم المباغت بالصوت العالي اعتمادًا على معلومات غير دقيقة أو كاذبة، ثم والأخطر الانجرار إلى تلك المعركة من قبل أطراف كان متصورًا قدرتها على الفهم وكيفية التعامل في هذه الأحوال، فمن نقل من الكتاب لم يكن دقيقًا أو أمينًا في النقل، فأظهر غير الحقيقة، ومن اختار العناوين مارس سياسة التصيُّد على طريقة "لا تقربوا الصلاة".

أما رد فعل السيد "المسلماني" فقد كان بعيدًا عما توقعته منه من خلال معرفتي به، فيبدو أنه وقع تحت ضغط إرهاب الصوت العالي، فقد كنت

أتوقع أن يستند في رده على ما هو موجود في الكتاب الذي لا يختلف عن رؤيته بدلاً من أن ينساق وراء حملة الهجوم. ولكنها الحالة التي نعيشها إعلاميًا وسياسيًا ويجب أن نخرج منها.

و لَمَ لا.. فقد أصبح غسيل الكلمة مثل غسيل المال!

الفصل الرابع

زنا الصحافة والبيزنس

صحافة مصر تشبه مصر، ورجال أعمالها يشبهونها الآن، تترنح على ساحة السياسة والصحافة والغناء مواهب تفتقر إلى الأبجدية، لا تملك إلا أن تفكك مصر، لحساب من لا أعرف؟

كان قلم محمد التابعي (أمير الصحافة المصرية والعربية) يسقط وزارات ويهز حكومات "كلما سقط على الأرض قام يحمل قلمه ويحارب بنفس القوة والإصرار"، بينما كلما سقطت شرعية المجلس العسكري كانت تسارع أقلامهم إلى إقامتها وإكسابها شرعية على حساب جثة مصر، والأمر الآن مع جماعة الإخوان المسلمين وحكم الرئيس محمد مرسي، لكن لمحمد الأمين اختيارات أخرى!!

حين تم استبدال الحرس القديم في الصحف القومية عام 2005، جاءوا بحرس جديد على نفس الوتيرة والشاكلة، وكأن إبراهيم نافع لم يغادر رئاسة تحرير الأهرام التي ظل فيها 25 عامًا، فلم يكن أسامة سرايا إلا جيبًا خرج من جلباب إبراهيم نافع، وكذلك الأمر مع سمير رجب ومحمد علي إبراهيم في دار التحرير، وإبراهيم سعدة وممتاز القط في مؤسسة أخبار اليوم، على الرغم من أن إبراهيم سعدة كان أكثر السابقين والحاليين موهبة

وفرادى في اللغة والأسلوب والمعلوماتية.

التفريعة التي تتم هنا هي نفسها التي ظل يقسمها نظام مبارك طوال ثلاثين عامًا، وهي التي تجعلك تعرف سر اختيار الأمين للجلاد ليترأس تحرير صحيفته. الأمر أشبه بمفتاح الكهرباء الرئيسي في اللوحة الكهربائية الذي تخرج منه عشرات الأسلاك التي يتم توزيعها على باقي البيت، وحرفية الموضوع لا تحتاج إلا لكهربائي شاطر مثل صفوت الشريف يجيد تخريجة الوصلات وتوزيعها على الصحف، بوجود خط أرضي هو الصحافة القومية، وخط كهرباء هو صحافته المعارضة التي صنعها على عينه.

لم يختلف الأمر كثيرًا في الصحافة التي يمتلكها رجال أعمال، لكن كان الأمر بحاجة إلى ذكاء أكثر شرًا من طيبة أسامة سرايا، ذكاء يصدقه الناس، يخرج من إطار الروتين والملل البيروقراطي المتعفن، فكما زرع صفوت رجاله على كل الصحف، ومنح رخصة صحيفة خاصة لمن كان يضمن ولاءه، ورفض من كان يخافه (مجدي مهنا ورئاسة تحرير المصري اليوم مثال)- اقتداء بالنظام السابق الذي زرع لواءاته في مختلف الأمكنة، لدرجة أن الأوبرا وساحات الفن التشكيلي كان يديرها لواءات، ونجح في إحكام قبضته بالفعل على صحافة مصر.

إذن طبّق صفوت الشريف قواعد اللعبة التي أرساها نظامه، وتابعها محمد الأمين ومجدي الجلاد كما تابعناها.

كان الأستاذ مجدي الجلاد ينتظر في تربص، يقترب في حرص، يتلمس في خوف، يتأمل في مكر.

لم يكن يريد أن يكون عشوائيًا أو ينظر إلى عالم رجال الأعمال بطيبة

فلاح مثل أنور الهواري، وكان يدرك أن تثبيت دعائم حكمه في "المصري اليوم" تحتاج إلى حاو، فهو يدرك أنه ليس محمد التابعي الذي أصدر "آخر ساعة" ولم يكن في جيبه سوى ثمانية جنيهات، وقلم، ولا الأخوين مصطفى وعلى أمين اللذين كانا يهرولان من مكتبهما إلى الشارع للوصول مشيًا إلى المطبعة، بينما رصاص حبر العدد الأول يسوّد أيديهما، وأصابع الأستاذ مجدي ليس فيها قلم، ورصاص المطبعة قد يفسد الـ "باديكير"، لذا وعى الدرس مبكرًا فراح يمد علاقاته مع أصحاب رأس المال الذين يمتلكون فضائيات، ومنهم من يشارك برأس ماله في جريدة المصري اليوم، ولم يكن الأمر بحاجة إلى جهد جهيد للوصول إلى حسن راتب والسيد البدوي، وليس هناك مانع من الاستفادة بخبرة الأستاذ الجلاد العظيمة في مجال الإعلام، يكون مستشارًا لبعض الفضائيات يزرع فيها خبرته ثم يزرع محرريه ويغادر إلى فضائية جديدة. ومن هنا راح يقرب مجموعة من المحررين في المصري اليوم، وجعل كل محرر يتولى رئاسة تحرير أو إعداد برنامج الـ "توك شو" اليومي في هذه الفضائيات، فالأخبار والشخصيات التي تتحدث في الصباح إلى "المصري اليوم" تستضاف في المساء في هذه البرامج، ومن هنا فرض الجلاد سيطرته على برامج مثل 90 دقيقة في قناة المحور ثم مصر الجديدة في قناة الحياة، فبرنامج العاشرة مساء، وبعض برامج on tv، وأغلب برامج قناة دريم، يأخذ المحرر أجرًا كبيرًا عن إعداده لبرنامج ما وفي نفس الوقت يستطيع الجلاد أن يفرض الضيوف التي يريد، بل ويمنع البعض الآخر سواء برغبته أو بإحساس المحيطين به بإيحاءاته دون أن يتفوه بها، وهذا ما أعجب محمد الأمين، فالرجل يسيطر على إعلام مصر فكيف لا يستفيد من خبرته لتنفيذ المخطط المرسوم. وهو نفس ما فعله في cbc.

لكن هناك مجموعة من المحررين في "المصري اليوم" رفضت الانسياق والانقياد إلى هذه اللعبة، وكان هؤلاء من الجيل الأول في الجريدة، حيث استعان الجلاد بالجيل الأصغر منهم، ومن ثم خرج هؤلاء من جنة إعداد البرامج، وخسروا دخولا شهرية تبدأ من 5 آلاف جنيه، وتصل إلى 100 ألف جنيه.

على الرغم من أن قواعد العمل بالصحف تمنع المحرر من العمل في أكثر من جهة أو استغلال مصادره لجهات أخرى، فإن الأستاذ الجلاد أسس لمهنية أخرى ولنظام آخر بنفس منطق نظام مبارك، ومن ثم حين قامت ثورة 25 يناير، لعب الجلاد دورًا كبيرًا في تناول "المصري اليوم" والفضائيات التي يديرها من خلال "أولاده" إلى محاولة إفشال الثورة في بدايتها، والبكاء على مبارك وآله، بل وصل الأمر أن وقف الأستاذ مجدي الجلاد في الأيام الأولى للثورة في صالة تحرير جريدة المصري اليوم وقال من يريد الذهاب إلى ميدان التحرير للمشاركة في المظاهرات والثورة لا يقول أنه ينتمي إلى جريدة المصري اليوم، ومن يفعل ذلك سوف أحوله للتحقيق.

إذن هي اللعبة نفسها بنفس طريقة اللعب التي ملها الجمهور تتكرر مع رجل الأعمال محمد الأمين، بل إن الأمين نفسه يدير اللعبة بنفس طريقة مبارك وأحزابه الكارتونية المصطنعة، فيأتي بأكبر عدد من "الفلول"، والذين حاولوا إفشال ثورة 25 يناير، ويسعون الآن إلى إفسادها مع وضع بعض قطع "الدومينو" الصلبة بينهم، فرفعت السعيد في نظام مبارك هو الشيخ مظهر شاهين في قناة cbc، مع الفارق أن مظهر شاهين لعب دورًا حقيقيًا في الثورة يقدر ويحترم، وهو صوت واضح من أصواتها وعبد الرحمن يوسف، فما المانع من إغوائهما لتقديم برامج في القناة، لكنهما للأسف لم يلعبا بطريقة الفنان عمرو واكد وغادة عبد الرازق، فعمرو واكد

الذي كان مثلهما في ميدان التحرير، حين علم باشتراك غادة عبد الرازق معه في مسلسل "ألف ليلة وليلة" انسحب من دور "شهريار" على الرغم من أهمية الدور بالنسبة له، مقرًا بأنه لن يمثل مع مَن وقفوا ضد الثورة، وأيدوا مبارك في ميدان مصطفى محمود، فلم يعارض مظهر وعبد الرحمن العمل مع خيري رمضان ولميس الحديدي ومجدي الجلاد على طريقة بعض الكتّاب "أنا مسئول عما أكتب، وليس عن المكان الذي أكتب فيه".

لكن استطاع عبد الرحمن يوسف أن يتخذ موقفا نبيلا والا يتنازل عن قضيته ودوره الهام في الثورة، حين انكشفت اللعبة ألقى الشاعر رداء الإعلامي وانحاز بشرف إلى مصر ولا سواها، وترك قنوات الأمين، وازداد تقدير الناس له حين تعالى عن الحديث في أزمته مع قنوات محمد الأمين.

يعرف محمد الأمين أن هناك من الإعلاميين من يغيّر جلبابه في لحظات لا يفرق معه شيء، ويعرف أيضًا أن الإعلام المزيف يحمي رأس المال المتوحش، ويعرف مجدي الجلاد أن قواعد اللعبة تغيرت بعد الثورة، وأن مقالات مثل "الحياة على أكتاف جمال مبارك"، أو مقدمة الحوار مع الرئيس المخلوع، التي لعب فيها على الموقع الإلكتروني للجريدة، لن يتذكرها أحد، وأن رجال أعمال مثل ممدوح إسماعيل وأحمد بهجت قد احترقا وفي طريقهما للهاوية، ويدرك جيدًا أن القفز من الطائرة دون منطاد سوف يعرّضه للهلاك، لذا كان المنطاد ينتظر ليتلاقى رأس المال مع إعلام مبارك الذي يرتدي ثوب المعارضة.

بالتأكيد توقف للحظات أو لساعات ليتساءل، قبل أن يفر من المصري اليوم، هل ستنجح تجربته مع محمد الأمين؟

على الرغم من توافر ملايين الجنيهات لصدور جريدة "الوطن"، وعلى الرغم من الأجور الخرافية التي يتقاضاها من التحقوا بها في ظل شعب فقير، فإن النجاح الحقيقي لا يعتمد على المال، ولا على الخبراء الأجانب بعد أن وعى الشعب المصري اللعبة وفهم الليلة جيدًا، ولا على المحررين الذين حملهم أو حملوه في شتى الأرض كنبيٍّ ومعلم، فهو يعرف جيدًا أنه ليس سر نجاح المصري اليوم، وبالتأكيد سمع بالنكتة الشهيرة المتداولة في الوسط الصحفي بأن هيكل حين التقاه قال "لقد عرفت أن المصري اليوم تسير بقدرة إلهية"، فأنور الهواري، مؤسس المصري اليوم مع هشام قاسم، والذي كان يضع أمامه عشرات الصحف الأجنبية كل يوم قبل صدورها في محاولة للوصول إلى تجربة صحفية مختلفة، مثلما فعل مصطفى وعلي أمين حين أصدرا الأخبار مستفيدين من تجارب مثل التايمز والنيويورك تايمز، كما استطاع الهواري مغازلة الأقاليم بتخصيص مساحة كبيرة لهم في الصحيفة، إضافة إلى موهبته الشديدة وعينه في انتقاء المواهب، وخلطته السحرية، ليأتي الجلاد ويحافظ بذكاء على نهج الهواري، و لم يضف إلى المصري اليوم سوى صفحات متخصصة كانت تقدمها صحيفة "الدستور" في إصدارها الأول والثاني. بالتأكيد الجلاد اجتهد وواصل بإصرار ومثابرة لتظل المصري اليوم على القمة كما كانت وما زالت.

بالتأكيد نستطيع أن نفهم الكثير من تجربة الجلاد والمصري اليوم لنعرف سر تعلقه والأمين ببعضهما بعضا.

لقد صدرت مئات الأعداد من صحيفة "الوطن" حتى الآن لكنها للأسف لم تلحق بركاب الصحافة الخاصة في مصر فلا هي تجاوزت توزيع صحيفة "المصري اليوم" ولا امتلكت ذكاء إبراهيم عيسى في جريدة "التحرير"، على الرغم من أن في "الوطن" مجموعة مواهب شابة متفردة

وديسكًا مركزيًا لا بأس به وسعيًا حقيقيًا وجهدًا صحفيًا.. لكن ما الفائدة ورب الدار بالصحافة ضارب!

مستقبل الصحافة في مصر مرتبط بالاستقلالية والمهنية، وهذا مرتبط بالديمقراطية الحقيقية، لا أحد يعترض على ذلك، فأنت حين تمتلك حرية تعبيرك بالتأكيد سوف تمتلك رغيفك. الحرية قبل الرغيف، حريتك التي تنتزعها وليست التي تمنح لك.

الحرية التي لا يفرضها عليك مقاولون أو جامعو أموال، وينفذها مشهلاتية يتم اختيارهم لتنفيذ المهمة؛ أي مهمة، فليس المطلوب هنا المهنية قدر البقاء في دائرة الضوء، والحصول على أوراق نقدية أكبر.

فامتلاك مصري لـ 14 فضائية مصرية وحزمة صحف في شهرين، أمر يثير الفخر إذا كانت أموال الامتلاك مصرية، فلا مانع من أن يكد الإنسان ويعرق ثم يحصل من جراء عرقه على الأموال التي تؤهله لأن يحيا حياة كريمة ويستثمر أمواله، لكني في الحقيقة وقد عرفت مختلف ألوان العرق، لم ألتقي بعرق يوفر مليارات المليارات في أشهر ولا حتى في سنوات، فرجل الأعمال محمد الأمين يعرف قيمة العرق فهو قروي من قرية الشيخ هارون ببني سويف. والقرويون عاصروا مختلف أنواع العرق، تعرفهم بعرقهم لا بمليارات الدولارات، فبحسبة بسيطة إذا ضربت سنوات عمل الرجل في الكويت مقابل ما يمتلك الآن تكتشف أن الأمر بحاجة إلى سوبرمان يكسب في اليوم مليون جنيه مثلاً، وسوف أضحك كثيرًا إذا قال لي السيد الأمين بأن أمواله حصيلة عمله عن 16 عامًا بالكويت، فهو يذكرني هنا بالصحفي مجدي الجلاد الذي حين سألته عن أراضيه وقصوره وسياراته وشاليهاته، أخبرني بأنها جراء عمله صحفيًا لمدة 10 سنوات في السعودية!

ولأن خيالي ضحل، لا يستطيع أن يستوعب "المخلص" الذي جاء لينقذ إعلام مصر، ويرقى به عبر مجموعة من الفلول، الذين يبيعون أبيهم وليس ثوار ميدان التحرير مقابل مجدهم الزائف ومالهم الكثير، لم أصدق ذلك.

لقد عاد محمد الأمين إلى مصر عام 2002، وكان حلمه عمل مشروع كرجل أعمال مصري يحافظ به على منوال حياته، ويعلم بناته الثلاث: "مروة ومنى ومنار" بشكل يليق مثل حلم أي أب مصري، ولكي تكتشف شراهة الرجل لامتلاك كل هذه الفضائيات، وكأنه يريد أن يمسك كل شيء بيديه بديكتاتورية مقنعة مثلما فعل كمال الجنزوري في حكومته الأولى - لا بد أن تعرف أنه حين جاء إلى مصر اشترى فيلا صغيرة رقم 1 بالمنطقة 23 في مارينا، ودورين في عمارة في شارع دمشق بالمهندسين بجوار مطعم بيتزا هت، وشقتين في ميدان سفنكس، وسلسلة أراض بـ 6 أكتوبر، وأسطول سيارات يتجاوز الـ 12 مليون جنيه، وطائرة خاصة. وسأجعلك لا تحترم تفكيري وأصدق معك أن الرجل اشترى من عرق الـ 16 سنة عملا بالكويت هذه الأملاك، فمن أين إذن جاء بما يتجاوز المليار لضخه في قنواتcbc للترويج لعدم الاستقرار وإثارة الفتن، خلاف شرائه لـ11 قناة فضائية وصحيفتين.

انتظر حتى تعرف أن جار الأمين في مارينا هو الأستاذ أسامة سرايا، رئيس تحرير الأهرام الأسبق، ليس جيرة فقط ولكن بيزنس يا معلم، وأثق أنك لن تضحك. أرجوك لا تضحك إذا عرفت نوع البيزنس الذي دخله رئيس تحرير أهم صحيفة في الوطن العربي، بمشاركة الأمين وشركة أسوان أوكتا التي يمتلكها أحد مديري الأمن، حيث دخلوا في شراكة على مزارع بط لتصدير كبد البط إلى فرنسا (وبذلك تدرك أن محمد الأمين لم يكن

بعيدًا عن مجال الإعلام) وبجوار المزرعة كانت هناك آلاف الأفدنة التي زاغت أعينهم عليها، وسرعان ما حصلوا عليها، ثم 15 ألف فدان شمال وادي النطرون.

أنتظرُ شهادة من الزميلة بالأهرام الأستاذة مايسة السلكاوي في هذا الأمر!

الصحافة والإعلام أيضًا كلمة السر في علاقات محمد الأمين، فقد أدرك الأمين من البداية أن الإعلام الدنس هو الطريق الممهد الذي سيصل بحجم أمواله إلى عنان السماء ويحميها، ويغسلها، اللهم اغسل قلبي من الحقد يا رب العالمين، فقد عرّفه أسامة سرايا أيضًا على "منصور عامر" ليؤجر منه محل "لانتر" في الشانزليزيه بمارينا، ليبدأ البيزنس المريب بين عامر والأمين بفندق "كان كون" بالزعفرانة، ثم أبراج السخنة، ومن مزارع البط والسمك إلى الاستثمار العقاري إلى الإعلام وقنوات cbc التليفزيونية، وما هي إلا أسماء سمّاها هو وشركاؤه، والهدف واضح لكل صاحب بصيرة، أفلا تعقلون؟

ولأن مستقبل الصحافة، كما ذكرنا في البداية، مرتبط بالاستقلالية، وهو هنا لا يمكن أن يكون مرتبطًا بأي استقلالية في ضوء نظام سابق يفسد ثورة ويقبرها، ويثير الريبة وعلامات الاستفهام كما أثارها عقب الثورة، و لم يحقق النائب العام في بلاغ موجود لديه في الأمر، كما تجاهل البلاغ رقم 1691 الذي يتناول مشاركته مع شريكه في موقعة الجمل!

نحن إذن في مواجهة رجل ينتمي إلى نظام فاسد يؤيده، أكسبه الملايين ومنحه الفرصة الآن على طبق من ذهب ليغسل أدمغة الشعب المصري

بأموال خليجية، تشاركها أموال رجال نظام مبارك الفاسد، فمحمد الأمين لم يكن وجهًا معروفًا قبل الثورة، على الرغم من تأييده لتوريث جمال مبارك.

بدا الأمر واضحًا كخطة منظمة لإشاعة الفوضى والقلق، والدفع بكل الطرق إلى إجراء انتخابات، كما حدث أثناء انتخابات مجلس الشعب، وإلى الانتخابات الرئاسية، ومن ناحية أخرى تقفيل ملفات الفساد الخاصة برجال أعمال مبارك، والذين لايزالون خارج القفص، يطيرون في حرية نحو تدمير البقية الباقية من مصر ومن شعبها، وكلنا يعرف أن الفضائيات والإعلام المصري كانا جزءًا من أدوات نظام المخلوع القمعي، وكان جهاز أمن الدولة يتدخل لمنح الترخيص واختيار المذيعين والمذيعات، وتوجيه بعض البرامج، وتعيين رؤساء تحرير الصحف ومساعديهم وحتى الصحفيين الصغار أنفسهم وتمرير مشروع التوريث بطرق مختلفة.

يأتي محمد الأمين ليكمل المنظومة، فبالإضافة إلى عدد من الفضائيات وصحيفة، يستحوذ الأمين على كل الفضائيات، وقد يصل الأمر إلى باقي القنوات، في محاولة لتقليص مساحة الحرية، وأوضحها ما حدث مع "معتز مطر" في برنامجه "محطة مصر" على قناة مودرن، فبعد أن اشترى الأمين القناة تم قطع الهواء على برنامج معتز، بل ووصل الأمر إلى بث جلسات معتز مطر مع ضيوفه في فترة الاستراحة، انتهاكًا لكل المعايير المهنية والإعلامية، وتم كذلك التحرش بالبرنامج وإلغاء فقرات مصورة في الشارع قد يُغضب ما فيها المجلس العسكري.

لقد حاولت إدارة القناة فرض تناول ما لأحداث مذبحة ماسبيرو، والمسئول عنها مسئولية مباشرة المجلس العسكري، لكن مقدم البرنامج

رفض الانسياق للأمر وانحاز إلى ثورة 25 يناير ومبادئها، فلم يكن من حل آخر لدى الأمين سوى إيقاف البرنامج، وفسخ تعاقد مقدمه، ودفع له الشرط الجزائي، و"يا دار ما دخلك شر"، فالمسألة بدأت تتضح، ودور محمد الأمين بدأ يظهر جليًا، كما وضحت أسباب غض الطرف عن محاسبته أو التحدث في مصدر أمواله، فالرجل نفذ ما أراد المجلس العسكري تنفيذه، وإذا كنا لم نُحَاسب المشير حسين طنطاوي وسامي عنان فهل نحاسب تِرْسًا من تروسهما أو أداة من أدواتهما؟ وهو أداة سلسة ووسيلة سهلة لغسل دماغ "حزب الكنبة"، وخداع الشعب المصري، إنها أسلحة الخداع الشامل، التي تشبه خدعة بوش للشعب الأمريكي لضرب العراق، وقد ألَّفَ فيها كتابًا مهما يحمل الاسم نفسه لشيلدون رامبتون وجون ستوبر.. والكثير من الأكاذيب والقصص المختلقة والحكايات الخادعة مهدت للقضاء على هذه الثورة العظيمة، لا يحتاج الأمر إلا إلى بضعة إعلاميين ينفذون سيناريو تخريب مصر، والعودة إلى ما قبل الثورة، تمهيدًا لعودة أركان النظام القديم، وفي النهاية لن ترى إلا رجلاً خيّرًا اسمه محمد الأمين يحمل على طائرته الخاصة شلة رجال أعمال مع مجموعة من الصحفيين للذهاب إلى المملكة العربية السعودية لحضور غسل الكعبة، كما فعل العام الفائت، فزكي رستم في فيلم "رصيف نمرة خمسة" كان خيّرًا، وبسبحة أيضًا!!

يبدو المهندس محمد الأمين كالمخلّص الذي جاء لتطهير الإعلام المصري من دنسه وزيفه، ليكشف كل الحقائق أمام الرأي العام، ويطرح "المهنية" قلبًا وقالبًا كنظام رئيسي في التعاطي مع الإعلام المصري. يحمل الرجل على عاتقه الرقي بعقل المصريين وفرفشتهم، ويهبهم وقفًا خيريًا ليتمتعوا،

وليرد لهم الجميل، حسب كلامه، ولا نعرف أي جميل يرده لمصر، وهو الحانق عليها الذي قرر مغادرتها بلا رجعة بسبب عدم تعيينه معيدًا في كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية، بعد تخطي دوره لصالح ابنة أحد أساتذة الجامعة، ثم أي مهنية التي تعتمد في أساسها على التقرب من المجلس العسكري، وأخذ تصريحات لواءاته لبرامج قناة cbc، على أنها المصدّقة، ودونها غير حقيقي، ويسعى إلى زعزعة الاستقرار والأمن، وهل يؤصل للمهنية بإعلاميين أبعد ما يكونون عن المهنية، بل كانوا مُحَرِّضين على المصريين الذين كانوا في ميدان التحرير، وبرامجهم مطروحة على الـ "يوتيوب" لمن أراد التأكد صوتًا وصورة!!

إذن نحن أمام رجل الأقدار الذي يؤمن دائمًا بأن كل شيء مُتَاح ومُبَاع طالما وجدت الفلوس، وهذه الفلوس جاءت من عرقه وكفاحه طوال ثلاثين عامًا في الغربة وهو ما يجعله يهبها للشعب المصري، وطالما أن جمال مبارك وزكريا عزمي وأحمد نظيف وكمال الشاذلي وعاطف عبيد وحبيب العادلي وولده أيمن وعددًا كبيرًا من الفاسدين في حزمة النظام السابق، أغلبهم يحاكم بقضايا فساد وإفساد (خد بالك)، من الشعب المصري، فما المانع من أن يحصلوا على شاليهات مجهزة تجهيز 7 ستارز، في مشروعي محمد الأمين وشريكه منصور عامر في بورتو السخنة!! ولعلمك يبلغ ثمن الشاليه الذي تبلغ مساحته 100 متر للمواطن العادي في بورتو السخنة 800 ألف جنيه، والشاليه الذي تبلغ مساحته 80 مترًا في بورتو مارينا مليونًا وأربعمائة ألف جنيه فقط!

هذا بالنسبة لك كمواطن مصري كحّيتي، ومن الطبيعي ألا يتم تجهيز الشاليه الخاص بك أنت مثل تجهيز الشاليهات الخاصة برجال مبارك، فحسب المستندات المنشورة هنا، والتي نقدمها كبلاغ للنائب العام، قام

محمد الأمين وشريكه منصور عامر بمنح عدد كبير ممن يقفون أمام القضاء الآن مثل: أحمد نظيف، أحمد عز، أيمن محمد إبراهيم حبيب العادلي (تاريخ التعاقد 2008/9/3) - جمال مبارك - صفوت الشريف - زكريا عزمي - كمال الشاذلي - محمد إبراهيم سليمان - محمد كمال، بتجهيزات بمنحهم فيللا وشاليهات مجهزة بالكامل، وتشمل التجهيزات والأثاث بالكامل من ستائر وسراير ونجف وأباجورات وثلاجات ومرايات عاكسة وأباليك لغرف النوم، بل وأسرّة أطفال.

يمنح محمد الأمين ومنصور عامر لأيمن حبيب العادلي بتاريخ السبت 2009/3/14، في البرج " 7 " شقة رقم "7173 " بجولف مارينا مع التأثيث، واللون "نبيتي"، ثلاجة 2 قدم، وثلاجة 3–5 أقدام، بوتاجاز سطحي 2 عين بالكهرباء، ميكروويف حجم متوسط، شفاط، بوتاجاز سطحي 60 سم، غسالة بالمجفف، LCD، 32 بوصة!!

وبتاريخ 2009/4/22، يقدم له النجف والأباجورات ونفس الفرش لباقي أعضاء النظام السابق. بالطبع لماذا لا يتركهم يستريحون في شاليهاتهم العامرة ويخططون من هناك لقتل الوطن!

سألت أحد المسئولين في عامر جروب، عن حقيقة هذه الأوراق، فكشف لي أن هناك مائة شخص من النظام السابق حصلوا على هذه الشاليهات، لكنه برر ذلك بأنه تم عبر الشراء كأي مشترٍ عادي، وبالتأكيد تستطيع شركة عامر جروب أن تعلن ذلك وتنشر التعاقدات، لكن هل تستطيع الحصول على توقيعات المسجونين لإثبات صحة هذه التعاقدات؟

يقول محمد الأمين: إنه دفع 100 مليون جنيه، بسبب محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق، حتى ينقذ مشروعات بورتو ويقدم

للشعب المصري الخير الكثير، وهو ما يبدو متناقضًا مع الشاليهات الممنوحة لرجال لجنة السياسات والحزب الوطني، الشاليهات التي وضعت فيها الخطط كاملة لقتل الشعب المصري وإبادته، مرة بالأكل المسرطن، ومرات بالإعلام المزيف لغسيل دماغه، وباتباع السياسات التي تجلس جمال مبارك على قلب الشعب المصري وغصبًا عنه، وبالطبع لا ذنب لمحمد الأمين في رسم هذه الخطط في سهرات بورتو السخنة، لكن ألا يكون ذنبه في منح هذه الشاليهات لمثل هؤلاء الذين باعونا للشيطان!!

هل نسمع ذات يوم إجابة من محمد الأمين عن سر صداقته برجل الأعمال الهارب حسين سالم، مدير صفقات عائلة مبارك، وصاحب عقود الغاز مع إسرائيل، وهل هناك شراكة بينه وبين حسين سالم في شركة شرق المتوسط أو أي شركات أخرى؟!

المدهش؛ أنه حين تدخل شركة عقارات خليجية لشراء أراض في مصر، فإنها تضع دراسة جدوى، وتقدر حجم مكاسبها قبل الدخول في مثل هذه المشروعات، فلا توجد شركة في العالم تدخل في مشروع لا تهدف منه إلى الربح، فما الذي يجعل رجل أعمال يصرف مليارات على صحف وفضائيات يعرف أنها لن تعود عليه بالربح، ولن تأتي له بالمبالغ المالية التي صرفها؟!!

الفصل الخامس

مجدي الجلاد فساد صحافة
أم فساد وطن

حين تختفي الأساطير، وتسكن المواهب خلف الجدران، ويخرج العطن ليلقي بخيوطه على الصحافة المصرية، فإن الكل يتساوى. لا فرق، لذا فما المانع من الحصول على جزء من الكعكة وأخذ نصيبي من الصحافة المصرية، فكتابة مقال ثابت في جريدة "المصري اليوم" وتقديم برنامج في قناة CBC يساويان الكثير!

خطوات وتحلّق الأضواء أعلى رأسي، ويلوي الناس أعناقهم حين يروْني في إشارة مرور مترجلا سيارة الـ BMW X6. يلوّحون لي، أبتسم لهم في كبر وثقة، يهاتفني القراء ويصبون تعليقاتهم على مقالي حين أشيّره من المصري اليوم إلى الفيس بوك وتويتر، ويهاتفني رجل أعمال كتبت مقالاً عنه أمس في المصري اليوم، ليعرض عليّ إدارة تحرير جريدة يصدرها من أمواله. تلتفت إليّ ابنتي في فخر، فالجيران يشيرون إلى أبيها ونجوميته، وأبوها يعبر دروب الحياة في بهجة وصخب، لكنه فجأة يلتفت تحت قدميه، يلمح شيئًا ما يئن، يسأله عن اسمه؟ يحاول أن يتذكر أين قابله قبل ذلك.

يخبره هذا الذين يئن "أنا الضمير" كنت معك وتركتني على باب

مكتب الأستاذ مجدي الجلاد، حين ذهبت إليه لتتفاوض معه، وعرض عليك كتابة مقال في المصري اليوم، وبرنامجًا في CBC!! دعك من أنيني يا عزيزي، فالزمن ليس بزمن الضمير!!

I

قد يُصدَم زميلنا الصحفي الأستاذ مجدي الجلاد، قد يعتريه الضيق، قد يصاب بغثيان. لكنه أبدًا لن يكرر ويرفع سماعة الهاتف ليسألني: لماذا؟ أو يرسل لي وسيطًا لنلتقي في لقاءين متواليين لهما حكاية تعرف منها عزيزي القارئ ما الذي وصلت إليه مهنة محمد التابعي وإحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين ومحمود عوض ومحمد حسنين هيكل. وللحكاية بداية، فقد تعرفت إلى مجدي الجلاد من خلال عمله رئيسًا لقسم التحقيقات في مجلة "الأهرام العربي" التي كان يترأس تحريرها في ذلك الوقت زميلنا أسامة سرايا، وكنت محرر تحقيقات، وقد كان الجلاد مثالاً للطيبة، ومثالاً للذي يمشي بجوار الحائط، وكان يستطيع أن يصادق الجميع، فهو صديق لمديري التحرير محمد حبوشة وخيري رمضان، وكل واحد منهما يخالف الآخر تمامًا في أثناء العمل بالمجلة، وحدث ذات يوم أن أجرى الزميل جمال الكشكي حوارًا مع أحد مساعدي وزير الداخلية، واتفق مع الجلاد على نشر الحوار على ثلاث صفحات، حيث كان جمال يعمل معنا في قسم التحقيقات، وفوجئ الكشكي بنشر الحوار على صفحة واحدة، فثار - وهذا حقه - وتحدث مع الجلاد في أثناء اجتماع قسم التحقيقات، فأقر

الجلاد بأن الكشكي على حق، وأنه سيقف معه في رجوع هذا الحق إليه، ثم فوجئنا بجمال الكشكي يستند إلى ذلك ويثور، فجاء حبوشة (مدير التحرير) ليتحدث، فطلب جمال شهادة الجلاد، لكن الجلاد لم ينطق بحرف واحد لصالح جمال الكشكي، وأصبح في كفة مدير التحرير، لأنه لا يريد أن يغضبه.

هذا الموقف جعلني أربطه دائمًا بكل مواقف الجلاد السياسية والمهنية بعد ذلك!!

2

نحن هنا نتحدث عن أهمية "المهنية". وطريقة الأستاذ مجدي التي عادت لتتكرر معي أيضًا، ففي عام 2004، نشر على غلاف مجلة الأهرام العربي لقائي بـ "خُط الصعيد"، وقلت للأستاذ مجدي؛ إن زميلي الأستاذ أحمد عطا الله رتب للحوار، وسوف يجريه معي، مقابل نشر اسمه مع اسمي على الموضوع، ورحب الأستاذ مجدي بذلك، وما إن عدنا من الصعيد (أحمد والمصور وأنا) حتى وجدت الجلاد يخبرني بأنه لن يستطيع نشر اسم أحمد عطا الله على الحوار، وذلك لأن هناك تعليمات من الأستاذ إبراهيم نافع (رئيس مجلس الإدارة وقتذاك) إلى الأستاذ أسامة سرايا بعدم نشر أسماء صحفيين من خارج الأهرام!

حاول الجلاد أن يكفّر عن خطيئته في حق أحمد عطا الله بعد ذلك،

فدعاه للعمل كمحرر ديسك في المصري اليوم، وبعد أن حدد له موعدًا رفض أحمد الذهاب إليه أو العمل معه.

الألعن والأسوأ والأفسد من ذلك مهنيًا وأخلاقيًا؛ أن الأستاذ مجدي "فبرك" حوارًا ووضع عليه اسمي!

لا داعي للضحك والدهشة، فبعد أن نشرت حواري مع خط الصعيد نوفل سعد ربيع، الذي ذكر فيه أسماء ضباط الداخلية المتعاونين معه في زراعة المخدرات، وصفقات السلاح، ونشرت تراخيص السلاح التي منحتها له وزارة الداخلية، وتحدث عن فساد أحد مديري الأمن العام وتعاونه معه، وحصوله على نصيبه من كل صفقة، فوجئت بالجلاد (رئيس القسم الذي أعمل فيه) يطلب مني الذهاب للقاء اللواء حمدي عبد الكريم، مساعد وزير الداخلية، وحين رفضت الإذعان له، وجدت الأستاذ أسامة سرايا، رئيس التحرير، يطلب مني ذلك، ويصر عليه، ذهبت، كان لقاءً عاصفًا عن فساد يجري بين جدران الداخلية، ولن أدعي "عنتريات" هنا، فالرجل بين يدي الرحمن، لكني فوجئت بالعدد التالي مباشرة من مجلة "الأهرام العربي"، وبه حوار على ثلاثة أعمدة لخط الصعيد، لم يجْرِه من الأساس، ينفي فيه تعاونه مع الداخلية، ويعترف على نفسه بأنه تاجر في السلاح والحشيش والأفيون دون مساعدة أحد من ضباط الداخلية، وأن أسماء الضباط التي نُشرت في العدد السابق من مجلة "الأهرام العربي" لم تساعده، وأنه كان يبالغ في ذلك.

وجدت اسمي منشورًا على هذا الحوار الذي لم أجره مع خط الصعيد، ثُرت على مجدي الجلاد، فقال لي إنه ليس هو من "فبرك" الحوار "ولكنه خيري رمضان (مدير التحرير) وهكذا" بين حانة ومانة ضاعت لحانا"!!

3

ثم صدرت جريدة "المصري اليوم" برئاسة تحرير أنور الهواري، وعملت مع الرجل الذي أحبه وأجلّه، لكنني أمقت مواقفه السياسية مع نظام مبارك، على الرغم من أن الهواري صاحب مقالات مهمة كانت تنتقد النظام السابق قبل أن يتحول تجاه العائلة المباركية، وكلنا نعرف قصة ترؤس الجلاد لـ "المصري اليوم"، ولا داعي للخوض فيها الآن.

كنت أتردد بين الحين والآخر على "المصري اليوم"، وكلما سافرت إلى دولة ما، وجدت شخصية تستحق إجراء حديث معها، أو موضوع صحفي شائق في مصر، أرسلته إلى المصري اليوم مثل حواري مع سيمور هيرش، ومع المرجع الشيعي الأعلى محمد حسين فضل الله، وحلقتين مع خُط الصعيد، ثم انقطعت عن الكتابة – المتقطعة من الأساس – في المصري اليوم عام 2006، حيث رشحني صديقي بلال فضل للعمل مراسلاً لمجلة الدوحة في القاهرة، ورشحني عمي وتاج رأسي رجاء النقاش (رحمه الله) لأتولى إدارة مكتبها. وعلى الرغم من أن "الدوحة" مجلة شهرية، فإنني انقطعت عن الكتابة إلى المصري اليوم، بعد أن وجدت فيها بعض المواقف السياسية المشينة، فالرجل يخوض معركة ضد عبد الله كمال، هدفها الرئيسي أن يزحزحه من قُربه من جمال مبارك، ويحاول إقناع جمال بأنه يستطيع إقناع الناس به أكثر من عبد الله كمال، ثم يحاول الجلاد الإيحاء لقارئي المصري اليوم بأنها أفضل من الأهرام، وحين يقترب موعد انتهاء إجازة الجلاد في الأهرام، يذهب ليجري حوارا مع مرسي

عطا الله، رئيس مجلس الإدارة في ذلك الوقت، ليجدد له إجازته، لأن أقصى إجازة تمنحها الأهرام أربع سنوات، وقد تجاوزها الجلاد. وتجد الوزراء الثلاثة: سامح فهمي، محمود محيي الدين، والمغربي، وزراء فوق النقد، لا تستطيع المصري اليوم الاقتراب منهم. إنها مصالح ليبرالية صلاح دياب ومجدي الجلاد!

اكتب في محرك البحث "جوجل" عنوان مقال مجدي الجلاد "الحياة على أكتاف جمال مبارك" لتعرف رؤيته للوريث. ثم اقرأ في المصري اليوم في 7 مارس 2011، مقال الوزير الهارب رشيد محمد رشيد "ثورة الكرام" لتعرف المهنية على أصولها، ويلف ويلعب مجدي الجلاد على الشعب المصري: " لقد آن الأوان لأن تكون مصر وشعبها أصحاب كرامة، وأنه قد آن الأوان لأن يستعيد الشعب ملكية هذا البلد من نظم حكم فاسدة استبدت بهذا البلد لمدة عشرات السنين وهانت عليها كرامة الشعب وهان عليها المواطن المصرى".

ثم ينشر حوارًا لفتحي سرور، لتكتشف أنه مَن قاد الثورة وخطط لها، وحوارًا أجري مع صفوت الشريف لم يستطع الجلاد نشره بسبب ثورة بعض شرفاء المصري اليوم.

لهذا وغيره ابتعدت عن تجربة المصري اليوم، لكن ظلت علاقة ود بيني وبين الجلاد، لكن يشهد الله أنني لم أهاتف الجلاد من ذلك الحين، ليس لشيء ولكني أعرف أن الرجل مشغول برئاسة تحرير واحدة من أهم الصحف في مصر، وهي الصحيفة التي إذا لم أقرأها كل يوم، أحس أن هناك شيئًا ما ناقصا في يومي.

4

كنت أسمع بعض الشائعات عن فساد لمجدي الجلاد، وأراض، قصور، فيلات، سيارات، وكنت أرجح أن كل هذا حقد شخصي على الجلاد لنجاح المصري اليوم.

هل هناك من يصدق أنني لم أصدق حين أمسكت بمستندات الجلاد بين يدي، ورحت أطالعها بعيني بأن الرجل فاسد ويكذب كما يتنفس، لقد صدقت في لحظة واحدة وهي حين نظرت في عينيه، ووجدت أرنبة أنفه ترتعش.

لم أهتم بالجلاد، ولا سعيت إليه ذات يوم لمصلحة شخصية، ولا بيني وبينه منافسة من أي نوع، فأنا "كاتب على باب الله"، وهو كان رئيسا لتحرير واحدة من أهم الصحف في مصر- المصري اليوم – هو في بؤرة الأحداث وأحد نجومها، قبل وأثناء وبعد الثورة، وأنا شاب يضربني بلطجي يجهل القراءة والكتابة في ميدان التحرير، ولا يعيرني اعتبارًا، هو أكثر الصحفيين في مصر ثراء بعد محمد حسنين هيكل، وأنا لدي سيارة لها موتور جرار زراعي.

هو يحلم بالقصور والخدم والحشم، وأنا أردد مع كامل الشناوي "هذه الأضواء كم أكرهها، ابعدوها عني.. ابعدوها"، هو يصادق أهم نجوم المجتمع من المشير طنطاوي وعمرو موسى إلى عادل إمام وأحمد السقا، وقبلهم جمال مبارك وزكريا عزمي، وأنا أصادق في غرفتي ماركيز

ونجيب محفوظ ويوسف إدريس وأورهان باموق وعزيز نسين وهيمنجواي ويوسا وإيزابيل الليندي وهاروكي موراكامي.

إذن لا هدف مما أكتب سوى أن نتوقف جميعًا عن كذبنا وحكاياتنا الخرافية، وننظر في المرآة..

5

أعرف أن العظماء مثله يتبعون أسلوب محمد حسنين هيكل في عدم الرد على من ينتقدونه، لذا كتبت مقالا مطولا عما فعله الأستاذ مجدي في قضية فتحي سرور في موقعة الجمل لكنه لم يرد، ولا أعار الأمر أي اهتمام، فالكلاب تعوي والقافلة تسير.

فوجئت بعدة مكالمات من بعض الزملاء من جريدة المصري اليوم لتعزيز موقفي وذكر حكايا ـ لا داعي للخوض فيها الآن لأنها تخصهم، ولديهم أقلام ـ أتمنى أن يتجرأ أحدهم ويكتبها ذات يوم، ومضيت في طريقي، حتى شاهدت لقاءً للجلاد مع الإعلامي الكبير حافظ الميرازي يسأله فيه – الميرازي – عن حصوله على قصر من رجل الأعمال سليمان عامر، ونفى الجلاد نفيًا قاطعًا أن يكون لديه قصر أو فيللا أو أي أرض حصل عليها من سليمان عامر، ولأننا تعلمنا من الأستاذ مجدي التحقيق الاستقصائي في جريدته، كان لا بد أن أقوم بتحقيق استقصائي، وحصلت بالفعل على عدد من المستندات تخص الأستاذ منها؛ أنه يمتلك بالفعل

فيللا في السليمانية، حصل عليها من رجل الأعمال سليمان عامر (حسب العقد المنشور هنا) بل تأملت قدرة الجلاد المدهشة على التقفيل والسيطرة على كل الصحف والفضائيات في مصر لدرجة أن يرفع سليمان عامر قضية على الجلاد في محكمة الجيزة، فقام الجلاد برفع قضية على سليمان عامر، ولا تجد خبرًا واحدًا في أي صحيفة في مصر عن هذه القضية!

وقد بدأت إعداد ملف صحفي عن "الصحافة الحرام" لينشر في مجلة "الأهرام العربي"، استكتبت فيه عددًا من الزملاء منهم أشرف عبد الشافي وأحمد عطا الله، وفوجئت بأن ما كتبته عن الجلاد موجود لديه!

لم أكن قد حصلت على المستندات التي لدي، وحين حصلت عليها قررت كتابة الموضوع منفردًا دون الملف الذي أُجّل كثيرًا، ولأن أسس المهنة تتطلب أن يرد الطرف المدان عما سينشر عنه، طلب مني في المجلة أن أحصل على رد من مجدي على هذا الكلام، تحدثت إليه أكثر من مرة على هاتفه، لم يرد. أرسلت له SMS "مساء الخير أستاذ مجدي، سوف أرسل لك أسئلة على إيميلكم حول مستندات عنكم، أرجو الرد عليها لنشرها مع الموضوع" ووقعت باسمي.

بعد نصف الساعة وجدت صديقًا مشتركًا بيننا، يتصل بي، ويطلب مني أن يراني لأمر مهم، حاولت أن أعرف ما هذا الأمر المهم، لكنه ألح عليّ أن يراني. ولمّا لم يكن هناك ما يربطني بهذا الصديق في مجال العمل، فقد خمنت أن يكون مجدي قد تحدث معه، واندهشت، فكان الأَوْلى أن يهاتفني أنا ولا يجعل وسيطًا بيننا!

أخّرتني بعض الأمور على "الوسيط" فوجدته يطلبني فوق العشر مرات قلت له: سوف أصل مكتبي وأحدثك لنلتقي، وما إن وصلت مكتبي

حتى وجدته في انتظاري، نظرت في عينيه، وضحكت بشكل متواصل، فقد كان متوترًا، نافرًا، ووجدته يقول لي: إن الفساد الحقيقي الذي تحاربه لا يكمن في مجدي الجلاد، ولكن في الذين نهبوا مصر، في المجلس العسكري، ضحكت على منطقه، وقلت له: لكن الذي جاء في طريقي مجدي الجلاد وليس المشير طنطاوي!

بدأت أولى محاولات ترهيبي حين أخبرني "الوسيط"، بترتيب مع الجلاد بالطبع، بأن مجدي تحدث مع محاميه نجاد البرعي لرفع قضية ابتزاز بالرسالة التي أرسلتها له على هاتفه المحمول، وهنا ثرت ثورة لا حدود لها، وتمنيت أن يفعل الجلاد ذلك لنعرف الحق من الزيف. ولما وجد هذه المحاولة لا تجدي معي، بدأ الشد والجذب ومحاولات طويلة لإقناعي بالجلوس إلى الجلاد. ثم نزلنا إلى الشارع وبين هرولة في شوارع وسط البلد وعراك وضيق، وافقته على الجلوس إلى الجلاد، اتصل به، قبل أن يكمل الموبايل رنة واحدة، فوجئت بالجلاد يرد عليه ويحدد الموعد فورًا.

6

في الخامسة مساءً كنت مع "الوسيط" في مكتب مجدي الجلاد، بجريدة المصري اليوم، على الباب التقيت بصديقي شارل فؤاد المصري (مدير تحرير المصري اليوم) يرحب بي ضاحكًا وهو يقول "أهلاً بالشتّام" - يقصد كتاباتي على الفيس بوك، ثم جاء الجلاد مُرحّبًا بي، وكأني مبارك

في عصره ومصره. وقبل أن نجلس، سلّم عليّ أحدهم قائلاً: الأستاذ مجدي رفض أن يقطع عيشك من مجلة "الدوحة" فلا تنسَ أن مدير التحرير يكتب في المصري اليوم، وتحت ضرسه، وبمكالمة من الأستاذ مجدي ممكن يمشّيك!

قلت له: أنا ما بتهددش، والأستاذ عزت القمحاوي كاتب لديه ضمير واسم يرحب به في أي مكان، ثم إن المفروض أنكم الذين بحاجة إلى هؤلاء الكتّاب وليس العكس (على الرغم من العمل بشكل متواصل مع القمحاوي فإنني لم أحك له حرفًا مما حدث، وهو يعرف القصة الآن مثل أي قارئ).

هذا الأستاذ مجدي من ثورتي!

جلسنا هو والوسيط وأنا. طلب من سكرتيره الأستاذ محمد كمال أن يغلق الباب، ولا يُدْخِل أي شخص علينا مهما كان.

بالتأكيد أخذت حذري، كما أخذ الأستاذ مجدي، فوثّق كلانا لقاءاته بالآخر حسب طريقته، لذا جلست مستمعًا في البداية.

يتميز الجلاد بذكاء اجتماعي حاد بين أبناء جيله، ومن هنا جاء المدخل فقال لي؛ بداية أود أن أقول لك إنك حين ذهبت لأهل زوجتك لخطبتها كنت ممن سألهم (حماك) عنك، فقلت له: سامي أفديه برقبتي. ويعلم الله أنني أكن لك كل حب وتقدير، ثم أشار بيديه إشارة مذيعي التليفزيون فاردًا ذراعيه:

– افتح قلبك. قل لي أنت إيه اللي مزعلك من "المصري اليوم"؟

وكأن مشكلتي مع "المصري اليوم". فقلت له على العكس أنا أحب

"المصري اليوم" وأتابعها كل يوم.

- لماذا انقطعت عن العمل معنا؟ ما الذي يضايقك من الجريدة؟

- كان "المصري اليوم" في بدايته والآن العدد كبير من المحررين ولا يحتاج لآخرين.

- إذا كانت المشكلة في أخيك، أنا هحلها ويعمل معنا؟

بالفعل كان أخي يعمل في "المصري اليوم"، وتم إجراء امتحانات تحريرية وشفوية للمحررين ليتم تعيينهم، ونجح في الامتحان التحريري، فلم يعين، بينما تم تعيين أربعة محررين رسبوا في العملي والشفوي.

مر أكثر من أربعة أعوام على هذا الموضوع. لم أرفع سماعة التليفون لأتحدث مع مجدي أو سواه في "المصري اليوم" لإيماني بأن الموهبة تفرض نفسها في أي مكان توجد فيه، ولو أن أخي يمتلك الموهبة سوف يعمل في المكان الذي يريد، لذا أقسمت للجلاد بأن هذا الموضوع لم يخطر لي على بال ثم إن أخي تم تعيينه في جريدة الجمهورية، ثم بدأنا نتحدث عنه وعن سليمان عامر، والقضية التي رفعها عليه، فإذا بالجلاد يقول:

طبيعي أن يرفع قضية عليّ، لأني رفعت قضية عليه.

- لكنك اشتريت منه أنت وخيري رمضان وتامر أمين وجلستم معه، حيث هاتفته وأخبرته بأن لديك تقريرًا من الجهاز المركزي للمحاسبات وتريد رده عليه لنشره، وتوقعت أن يطلب منك عدم النشر، لكنه قال لك: انشره وهنا بدأت المشكلة بينكما.

- لم يحدث هذا الموضوع على الإطلاق.

- لكنك أنكرت حصولك على أي أراضٍ أو فيلل من سليمان عامر في برنامج حافظ الميرازي؟

- لم يرد.

من يمتلك 500.000 ألف متر بجوار "كميدار" أرض كمال أبو الخير في البحر الأحمر؟

- لا يوجد متر واحد باسمي.

- وشقيقك "مصطفى"؟

- ده موضوع تاني.. هو حر فيما يمتلك!

- وشركة " الشرق الأوسط للاستثمار"؟

لم يرد.

وماذا عن شاليه منتجع هاسيندا في الساحل الشمالي، وجبل الجلال على طريق الوادي وأراضي مرسى مطروح وجبل النور؟

- لا توجد أراض في هذه الأماكن باسمي.

ليست باسمك سواء حين تم شراؤها أو بيعها؟

- لا توجد أي أراض باسم زوجتي، أتحدى من يثبت ذلك، زوجتي اسمها، وذكر اسم زوجته، ولا يوجد أي شيء باسمها سوى أسهم في جريدة كانت ستصدر وأترأس تحريرها، ولم يكن يحق أن تكون لي أسهم فيها وأنا رئيس التحرير، فاشتريت الأسهم باسمها.

- "أنت هتحقق معاه"؟ قال الوسيط.

قلت له: لأني أحبه أحقق معه وأتمنى أن يكون بريئًا.

أخذ الجلاد يوضح لي الكثير من الأمور، التي لا أصدقه فيها، ثم نهض من على مكتبه وجاء لي بمجلة "كلام الناس"، وقال بطرقة مذيع على الهواء: هذه مجلة يقرأها العالم كله وأنا نفيت فيها ما يشاع عني. وفيها حوار صحفي معه، تحدث فيه عن عمله بالسعودية الذي حصل منه على شقة تمليك في شارع العشرين بفيصل، وهذا هو الطبيعي، لأن راتبه كان بسيطًا هناك.

لكني سألته: كيف تشتري المتر بـ 240 قرشا، وثمنه يفوق الألف جنيه، وبتاريخ قديم؟

تحدث لأكثر من نصف ساعة، نفى فيها الأمر جملة وتفصيلاً، فما كان مني إلا أن طلبت إنهاء الحوار لارتباطي بموعد مهم، فطلب مني أن نلتقي يوم الخميس في قناة CBC، واتفقنا على الموعد الذي لم أذهب إليه بالطبع، فهاتفني يوم السبت، واعتذرت له لارتباطي بموعد آخر، ثم حدد معي موعدًا يوم الأحد في الخامسة مساء بمكتبه في جريدة المصري اليوم.

7

في الموعد المحدد كنت في مكتبه أحتسي النسكافيه، وأجلس معه ومجموعة من الزملاء: د. محمد محمود، عبد الحكيم الأسواني، شارل المصري. محمد السيد صالح. علاء الغطريفي. إنه لقاء الأحبة إذن.

وبعد أن جلسنا أكثر من ساعة نناقش الوضع السياسي، وكان كلما قال مجدي كلمة تبدو ساخرة، قهقه أحدهم بصوت عالٍ، وكأن "شكوكو" يلقي نكتة، وأدركت قيمة البشر، فطبيعي من يعمل معه في برامجه وجريدته أن يضحكه القول حتى لو كان سخيفًا!

بعد أن خرج الجميع من مكتب الجلاد، أغلق الباب من الداخل، وتحدث معي عن دخلي المادي، وطلب مني كتابة مقال أسبوعي في جريدة المصري اليوم، ثم طلب مني أن أعمل معدًا في برنامجه الذي يقدمه على قناة سي بي سي. كان لا بد من إكمال المهزلة حتى نهايتها، والمشاركة في هذه المسرحية العبثية حتى أفهم كيف يتم "تسكين" الصحفيين في الأماكن المناسبة لصمتهم. قلت له: كم يكون راتبي في الشهر؟

– 6 آلاف جنيه.

– مبلغ صغير يا أستاذ مجدي.

– البرنامج أسبوعي، تعد فيه فقرتين كل شهر.

– لكن ممكن ناس يقولون إن إعدادي في برنامجك مقابل صمتي، ممكن تشوف لي برنامج تاني.

– إيه رأيك تشتغل مع عمرو الليثي في برنامج 90 دقيقة؟

– هاخد كام؟

– ممكن 10 آلاف، واسأل لك عمرو ممكن يبقى كم بالضبط.

– مبلغ مش بطال، بس أنا مش بحب عمرو الليثي، بحسه مذيع بـ.....

- طب ما تشوف فكرة وتعملها في سي بي سي؟

- عندي فكرة برنامج عن الصحافة.

- خلاص هاتها وتعالى عدها وقدمها، وهتطلع لك بمبلغ معتبر كل شهر.

- كم يعني؟

- مبلغ كبير بس لما تيجي أظبّط لك الأمور، هتكتب مقال إمتى؟

- بكرة أرسل لك المقال.

ما إن كتبت المقال وأرسلته، حتى وجدته منشورًا على الفور "شكر الله سعْيَ المجلس العسكري" بتاريخ 23 نوفمبر 2011، وكتبت مقالاً ثانيًا نُشر أيضًا "ولا يوم من أيام أنس الفقي" انتقدت فيه أكاذيب عبد اللطيف المناوي، ومحاولاته الإيحاء بأنه من أبطال ثورة 25 يناير، على الرغم من أنه شارك في تزييف وعي الشعب المصري، لكني وجدت الجلاد يحذف فقرات الهجوم على المناوي، وينشر المقال. هاتفته محتدًا على ذلك، وقلت له: إذا كان المناوي وزوجته أصدقاء لك، وغيرهم من الفلول الذين يكتبون في "المصري اليوم" كمصطفى الفقي وغيره، فهم ليسوا أصدقائي، وأنا لم أطلب منك الكتابة في المصري اليوم، أنت الذي طلبت مني.

هدّأ من ثورتي، ونفى أن يكون قد قرأ المقال واختصره، وقال لي سوف أسأل شارل فؤاد. واكتب مقالاً آخر وأرسله لي. ثم سألني عن البرنامج، وطلب مني أن نلتقي، بعد ذلك أرسلت له رسالة كتبت له فيها "أرفض"، هاتفني، رفضتُ الرد عليه، تضايقت من تصرفي، بعدها بأيام أرسلت له

رسالة على هاتفه "عاوز أشوفك"، هاتفني، لم أرد عليه، فقد كان يريد مني الذهاب للقناة لإعداد وتقديم البرنامج، وقد كتبت في المصري اليوم لأثبت أن هناك صفقة تم الحديث فيها، حتى إذا قلت ذلك أطلق عليّ محررًا من رجاله ليكذب أنه طلب مني الكتابة في المصري اليوم، وسوف أكون سعيدًا إذا رد الكاتب الكبير الأستاذ مجدي الجلاد على ترَّهاتي، أما إذا كذبني فأستطيع إرسال الرد له على اليوتيوب.

وسوف أحاول كشف فساد تلك الوجوه المزيفة التي باعت الشعب للسلطان، ثم هي الآن تركب الثورة وتدلدل رجليها.

• نشر في شبكة الصحفيين العرب بتاريخ 21|2|2012

هؤلاء كتاب "المصري اليوم" في عهد الجلاد

كانت جريدة "العربي" التي يصدرها الحزب الناصري ويترأس تحريرها عبد الله السناوي وعبد الحليم قنديل، واحدة من أقوى الصحف التي تكتب مقالات رأي ضد حسني مبارك والعائلة. كانت صحيفة تتميز بالرأي وليس بالتحرير الصحفي، لكنه كانت طلقة كاتيوشا كل أسبوع، وبالتأكيد حسب هذا الدور للسناوي وقنديل، فالمقالات التي كتبت في جريدة العربي تدرس لأسماء لها مكانتها وقيمتها أمثال: جلال أمين، أسامة أنور عكاشة، محفوظ عبد الرحمن، علاء الأسواني، سليمان الحكيم، فريدة الشوباشي، بلال فضل وغيرهم، إضافة إلى مقال عبد الحليم قنديل الكائن الأسطوري والصحفي الذي كان الأجرأ، وكل صحيفة تظهر اتجاهاتها بنوعية كتّابها، ولا شك أن "المصري اليوم" استكتبت كُتّابًا لهم قيمتهم وتفردهم، لكنها أيضًا أسهمت في تصدير أقلام باعت مصر في سوق النخاسة أكثر من مرة، وفي كل الحقب الزمنية، فجعل الأستاذ مجدي

الجلاد موظفًا في رئاسة الجمهورية لمدة ثماني سنوات يحتل المساحة التي يكتب فيها مجدي مهنا، الذي جعلنا نقرأ الصحيفة من الخلف وليس من الأمام كما كان يحدث مع أحمد بهاء الدين في جريدة "الأهرام".

لم يكن مصطفى الفقي (عضو مجلس الشعب بالتزوير) مساندًا لمبارك طوال فترة عمله في رئاسة الجمهورية فقط بل وبعدها أيضًا، بل وأثناء ثورة 25 يناير، فصرح في "الوفد" قبل قيام الثورة بيوم واحد، لوفد برلماني من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، أن "مصر وتونس مختلفان. ونرحب بما يحدث في تونس، ولا يمكن أن نقول إن بن علي مثل مبارك".

بعد سقوط مبارك سيكشف الفقي بأنه كان ينصح مبارك طوال الوقت ويقول ومن فرط كلامه كدت أصدق، أنه كاد يفتك بمبارك لأنه لا يخاف على مصلحة مصر!

ثم ألحق الجلاد بالمصري اليوم – عبد اللطيف المناوي وزوجته لينهشا ما تبقى من جثة مصر، يلتحفان بمقالات مزيفة ثم يتحولان إلى أبطال ثورة 25 يناير 2011. رولا خرسا التي ظهرت على شاشة قناة الحياة مع عمرو أديب عشية موقعة الجمل لتلوث الثوار، وما عليك إلا أن تدخل إلى الـ " يوتيوب " لتعرف ماذا فعلت.

وتستطيع أن تعرف دور عبد اللطيف المناوي بالرجوع إلى الفصل الخاص به في هذا الكتاب.

في "المصري اليوم" احتلت مساحة مجدي مهنا – لميس الحديدي، مديرة الحملة الإعلامية لمبارك عام 2005، والتي سرعان ما تنصلت من كل شيء فهي ضد الـ "فلول"، ولا علاقة لها بمبارك وحقبته. سبحان من له الدوام.

في "المصري اليوم" نشر مجدي الجلاد مقالات من عطن وأخبار وحوارات لصالح لجنة السياسات والحزب الوطني وجمال مبارك وأحمد عز وفتحي سرور وصفوت الشريف تحت قيادة محمود مسلم مقابل الهجوم الحاد على جماعة الإخوان المسلمين.. إنه الطريق الذي انتهجه أحمد موسى في الأهرام بتسويد صفحات ضد الجماعة المحظورة ليرضي مبارك ونظامه.. لا أملك إلا أن أقول ما قلته بعد الشهادة الزور في موقعة الجمل حيث أرسلت للأستاذ مجدي الجلاد رسالة من كلمة واحدة بعد ما قلت له فيها "يا خسارة يا خسارة فعلاً".

رئيس تحرير بـ"الترامادول"

لأن المصائب لا تأتي فُرادَى، ولأن المؤسسات الصحفية فى مصر اعتادت أن تنام على عفن وفساد، كان لا بد أن يأتي عبد الناصر سلامة رئيسًا لتحرير "الأهرام"، كأننا اشتقنا إلى إبراهيم نافع وأسامة سرايا. لا موقف شخصيًا من الرجل، لكنى أراه مواقف ملتبسة، فهو الرجل الذى لم يتوانَ عن سبّ كل قيمة محترمة في مصر وعن إهانة ثورة 25 يناير بكل الطرق سواء من خلال مقالاته الركيكية فى جريدة "الأهرام" أو من خلال ظهوره الدائم مع صديقه توفيق عكاشة، ولعل أبسط ما قاله عبد الناصر سلامة تخليًا عن المهنية والأخلاق أن: "ميدان التحرير فيه دعارة أكثر من أى بيت دعارة، وفيه مخدرات أكثر من أى وكر مخدرات وأن تجارة المخدرات فيه رائجة"، وفى السابع من فبراير 2011، كتب أنه مفجوع من التدخل الأجنبى فى شئون مصر وتدريب آلاف الشباب خارج مصر، ليشاركوا فى ثورة 25 يناير: "وفى الوقت الذى شاهدنا فيه أجانب فى

الميدان يحملون لافتات تطالب بسقوط النظام، رأينا أيضًا سيارات تحمل لوحات دبلوماسية تمد المعتصمين بالوجبات الساخنة، بينما اللجان الشعبية في الشوارع تعتقل في أكثر من واقعة أفراد من جنسيات مختلفة في سيارات مدججة بالسلاح والمال". وفي عام 2010 زيّف وعي الشعب مشيدًا بالانتخابات البرلمانية المزوَّرة.

عبد الناصر سلامة هو صاحب تصنيف الشهداء إلى شهداء للشُّرطة وشهداء بالترامادول وهم الثوار، إذ يقول في مقاله:

"شهداء على المذاهب الأربعة": "سوف يأتي اليوم الذى تُعاد فيه الأمور إلى نصابها بوضع تعريف للشهيد الحقيقي والتفريق بين من فارق الحياة في أحد الميادين بجرعة زائدة من الترامادول، ومن فارقها دفاعًا عن استقرار الوطن، وهي القضية التي سوف تظل مثار حديث المجتمع إلى أن يتم البت فيها بالشرع والقانون، وحينئذ فقط يمكن أن نعبر مرحلة مهمة في تاريخنا الحديث".

بعد أن هاجم الثورة وكان مؤيدًا للحزب الوطني، كان من الطبيعي أن ينافق المجلس العسكري ويشيد بأدواره العظيمة في قتل المصريين أمام ماسبيرو وفي شارع محمد محمود "لم يعد مقبولاً أن تظل مصر أسيرة حفنة من الخارجين عن الإجماع العام الذى ينشد الاستقرار أو شرذمة من البلطجية الذين كان يجب الزجّ بهم مبكرا إلى محاكمات عاجلة بدلا من الطبطبة والدلع تحت رعاية فضائيات مشبوهة وعناية بمجموعات المرتزقة وحماية بعض ممن يطلق عليهم القوى السياسية التي تحولت إلى قوى تهدد أمن المجتمع وسلامته" ثم تدروشت مقالاته، لذا لم يكن من الطبيعي أن لا يأتي عبد الناصر سلامة رئيسا لتحرير "الأهرام"، الصحيفة التي ثار شبابها

على أسامة سرايا بعد قيام الثورة للمطالبة بحقوقهم: فزايد عبد الناصر سلامة وطالب بفصلهم!

سلامة في "الأهرام" ليحيي "جهاد" جماعة الإخوان المسلمين وليكون طلقة مسدس صوت استعدادًا للشخصية الحقيقية التي تعدها الجماعة الآن، والتى تمارس الدور المطلوب منها بكفاءة، وكالعادة سارع الكَذَبَة بالالتفاف حول سلامة ليمارسوا نفس الدور الذى لعبوه مع كل رئيس تحرير، فالمهم في النهاية مصالحهم الخاصة، ولتغُور "الأهرام" والمهنية في ستين داهية، ليكون الإخوان المتأسلمين (اليمين الديني الفاشي) سببًا فى انهيار "الأهرام" بل فى انهيار وطن بكامل مؤسساته، ولأني لم أتبع قول جان كوكتو "ينبغي للإنسان الذى يريد أن يعيش أن يقول نصف الحقيقة ويخفي نصف الشعور"، لذا كتبت عن إبراهيم نافع ومرسى عطا الله ثم أسامة سرايا وانتظرت أن يأتي رئيس تحرير فى قامة "الأهرام" أو في مكانة القامات العظيمة التي ترأست تحرير هذه المؤسسة التي حققت مكانتها وآمنت بالدور الحقيقي للمهنية أمثال إحسان عبد القدوس - رئيس مجلس إدارة - أو محمد حسنين هيكل أو أحمد بهاء الدين وغيرهم من العباقرة العظام، لكن لأن ثورة 25 يناير قامت ليستريح النظام ثم يعود مرة أخرى، كان لا بد من هذه الاختيارات [illegible] لتعود الصحافة مرة أخرى إلى الخلف دُرْ.

ولأن السيد سلامة يعرف من عيَّنوه كان لا بد أن يوزع عليهم كلمات المديح الممجوج، فيبدأ بالمجلس العسكري "وللمجلس العسكري بشكل خاص فى إدارة دفة البلاد على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية التى قادها بحكمة فائقة وصبر منقطع النظير إلى أن وصل بها إلى بر الأمان". بل [illegible] أننا نسير عبر تجربة ديمقراطية حقيقية ديهاجم أصحاب مصطلح

"الأخونة" ويصف من ينتقدون مرسي والإخوان بأصحاب المؤامرة على مصر!

لقد قدم محمد عبد الهادي علام، تجربة مهنية حقيقية سواء فى مجلة "الأهرام العربي" أو في جريدة "الأهرام" فلم يُبْقِ مجلس الشورى عليه وأبقى مثلاً على سيلفيا النقادى ليؤكد لنا أن التربيطات والعلاقات العامة ما زالت سيدة الموقف فى الاختيارات الصحفية، ويترك القوانين الرديئة التي وضعها رؤساء تحرير مبارك تسيطر على المؤسسات الصحفية، وتحكمها وتتحكم فيها بنفس الطريقة، وسلم لى على ميدان التحرير وثورة 25 يناير.

لقد كتبت قبل ذلك متمنيًا أن تكون اختيارات مجلس الشورى أفضل من اختيارات أمن الدولة، لكن يبدو أن اختيارات الذئاب اللحى أردأ من اختيارات الدبابير!

• نشر في جريدة التحرير بتاريخ 24|8|2012

"صحافة اليويو"

في هذه المساحة، قلت في عبد الناصر سلامة، رئيس تحرير "الأهرام" ما قاله مالك في الخمر، لم أتراجع ولا جبنت، لأن الرجل يترأس تحرير المؤسسة التي أعمل فيها، فقد قلت في مبارك وابنه ما قاله مالك في الخمر أيضًا، ، ما عليك إلا أن تكبس زرًا على جهاز الكمبيوتر الخاص بك وتقرأ هذه المقالات . حتى ما خشيت مبارك ولا خشيت ابنه، فعلتها مع سلامة كما فعلتها مع إبراهيم نافع واسامة سرايا ومرسى عطا الله، وهم يجلسون على نفس الكرسي الذي يجلس عليه عبد الناصر سلامة، وليس بعد لأني لا أهوى انتقاد الأشخاص بعد أن توضع رخامة على قبورهم، وبعد مقالي هذا فوجئت برمين ومدير تحرير إحدى الصحف التي تشبه جريدة «نهضة مصر» يشن هجومًا على سلامة ويصف مقاله الذي كتبه يوم الجمعة الفائتة بالركاكة والجهل باللغة العربية، وأن عبد الناصر صناعة إخوانية، وبالمقارنة بين هؤلاء وعبد الناصر سلامة، تكتشف أنه حتى لو كان سلامة صناعة

الإخوان أو ركيك الأسلوب أو حتى لا يعرف الكتابة من الأساس أو لو كان من قتلة السادات، فإنه أشرف من هؤلاء الذين قتلوا وطنًا بكامله وراحوا كـ «اليويو» يتقافزون على كل الأنظمة، فمن الحياة على أكتاف جمال مبارك إلى الحياة على أكتاف الإخوان إلى القفز بجوار المشير وعنان، من الجلوس مع ممدوح إسماعيل (قاتل المصريين) في لندن إلى الجلوس تحت قدمي جمال مبارك والمنافسة الحميمة عليه، ومحاولة إقصاء عبد الله كمال عن جمال ومجموعته ليخططوا له ويسبحون بحمده.

أي صحافة هذه، وأي مواقف تلك التي تفتقر إلى المهنية والاحترام، والتوقف لحظات أمام مرآة الذات لنعرف ماذا فعلنا بالنفس الإنسانية التي خلقها الله كريمة عفيفة تربًا عن الذل؟ ومن أي حبر صنع هذا القلم الذي يبيع أمته وشعبه وأهله؟ يبيع الله في جلسة بزنس مع أحمد شفيق أو رشيد محمد رشيد؟

لا أعرف لماذا يحمل زميلنا رشيد محمد رشيد على رأسه ويزعق به في كل الأمكنة، يسويه (سبحان من سوى ووهب) كاتبًا يدشن مقالاً عن ثورة 25 يناير، ثم بعد أن يرحل إلى صحيفة أخرى ينشر خبرين مجهولي المصدر، أولهما: أن الإخوان تفاوض رشيد للعودة إلى مصر، حيث صرح بذلك مصدر رفيع المستوى، ولم تقل لنا الصحيفة كم يبلغ رفع المصدر هذا؟ وما مستواه ألف أم مليون أم ماذا؟

وثانيهما: أن محمد مرسي استدعى رشيد ليلتقى به في الصين ليكلفه بـ...، في صحافة العالم كله لا يعتمد الخبر دون مصدرين معروفين، أما في صحافة البزنس ورجال الأعمال، فإن الخبر لا يُعتَمَد دون حسابات بالدولار وباليورو!

رشيد هذا محكوم عليه بالسجن 15 عامًا في قضية تراخيص الحديد لأحمد عز، وتم تغريمه مليارا و414 مليون جنيه، في 16 سبتمبر 2011، وعوقب أيضًا بالسجن 5 سنوات في قضية تربح واستيلاء على أموال صندوق تنمية الصادرات، فإما أن القضاء المصري الذي حكم عليه فاسد، وإما الشاطر ومرسي ذمتهما واسعة.

وإذا بكرة قعدنا على الحيطة وسمعنا زيطة عودة رشيد وتبرئته، فعلينا أن نضرب أنفسنا ألف "بُلغة وبُلغة" لأننا سبّبنا الأسياد الأوغاد!

حين يعلن خيرت الشاطر عن مشروع ماركت كبير تنشر الصحيفة " المستقلة" خبرًا في صفحتها الأولى مصدره الوحيد ابنة الشاطر، الخبر كله نفاق للشاطر ومحاولة للتصالح معه، ولا يستحق من الأساس صفحة أولى بل وتتمة في صفحة داخلية!

الغرائبي ترجمة تقرير عادي عن خيرت الشاطر في صحيفة أجنبية، الغرائبية ليست في ترجمته، ولكن في احتلال الخبر للصفحة الأولى!

المثير أكثر، أن الخبرين الخاصين بخيرت الشاطر جاءا بعد تولّي محمد مرسي الرئاسة بأيام!

ألا تخجلون، ألا تستحون! أليس فيكم رجل شال غشاوة الأموال الفاسدة من على عينيه، وانتبه إلى أن ما يجنيه بقلمه (حرام)، أم أنه جاء بشيخ من شيوخ إلهام شاهين، ليحلل له ما له كما حلل صفوت حجازي لأحمد الفيشاوي وزوجته الإجهاض وذبح النياق!

المدهش، أن الجماعة الصحفية تعرف ما أكتبه، وليس جديدًا لديها، لكنها تهوى الصمت على الزيف والكذب، ولم يبق الرهان إلا على

رجل الشارع الذي ملّ الوجوه الكذبة عبر الشاشات، فبدأ في هجرهم والشعور بالغثيان والقرف كلما شاهدهم عبر فضائياتهم.

يا الله، أي ركاكة التي يتحدثون عنها لرئيس تحرير «الأهرام» وهم لديهم ركاكة في الضمير!.

• نشر في جريدة التحرير بتاريخ 13|9|2012

زنا الصحافة والثقافة والبيزنس

وماذا بعد؟

ماذا بعد؟!

ما الذي يحدث لرجل لا يؤمن بالمثل العربي "مت بداء الصمت خير لك من داء الكلام"...

حين هاجمت رئيس تحرير المؤسسة التي انتمي إليها – مؤسسة الأهرام – وانتقدته بعنف، لكنه عنف يمليه علي ضميري كشاب شارك في ثورة كان هو أحد مهاجميها وخذلها وندها، وسط صديقًا مشتركاً بيننا لنجلس إلى مائدة حوار. سألني في بدايتها إن كنت أعرفه بشكل جيد أو جلست معه قبل ذلك، ولما أجبته بالنفي. سألني عن سر هجومي عليه فقلت له ما سطرته في مقالي.

عبد الناصر سلامة رئيس تحرير جريدة الأهرام الذي قلنا حتى مللنا

القول أنه ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين ويتبنى فكرهم وأنه لا يصلح لرئاسة تحرير مؤسسة مثل الأهرام، لم يحاول الاعتداء على حريتي الشخصية ولا التوصية بقطع عيشي ولا لمح لي بأن أعمل معه أو تحت إمرته أو أن يشتري قلمي – الذي لا يشترى – مقابل أن أصمت عن انتقاده. حين أقارن بين الرجل وبين بعض من يدعون الاخلاص والضمير أجدني اقدره وأجده خالف توقعي.

بعد أن كتبت عن رجل الأعمال محمد الأمين صاحب قنوات CBC في مجلة الأهرام العربي بتاريخ 15 ديسمبر 2012 " امبراطور الاعلام الغامض يمتلك 13 فضائية وثلاث صحف " فوجئت بعدها بمحاولات رخيصة لمحاربتي في رزقي وإيقاف برنامج تليفزيوني لي شرعت في تسجيل عشر حلقات منه وطردي من عملي في احدي المجلات العربية.

ليت الذي قام بذلك محمد الأمين نفسه، بل قام بذلك زملاء ينتمون إلى بلاط صاحبة الجلالة، يحملون رقمًا في نقابة الصحفيين، يتحدثون ليل نهار عن الحيادية والنزاهة المهنية ،عن المعارضة والكتابة والثقافة، بينما هم عصابة تخطط بليل مخططها القذر عبر مصر والدول العربية لتنفذه في صباحات سوداء.

ما إن تناثرت كلماتي عبر أوراق مجلة الأهرام العربي حتى تناثرت حياتي آلاف القطع.. جاءت التهديدات مباشرة وغير مباشرة، وجدتني هائمًا في الشوارع بلا مكان ليس إلا لكلمة حق قلتها ومضيت، وسوف أقولها الآن ولن أمضي..

نعم.. في وقت تلفت فيه حولي فلم أجد أحدًا إلى جواري، كانت العتمة قاتلة، لا تخلو سوى من أبيات الشاعر والمسرحي الأسباني "لوبي

دي فيجا": "إلى وحدتي أنا ذاهب، ومن وحدتي أنا قادم ذلك أنه يكفيني"، حتى فوجئت باتصال هاتفي من زميل لي يخبرني بأن المحامي ونائب رئيس حزب الوسط عصام سلطان كتب عن تعرضي لأزمة ومحاولات "لقطع عيشي" بعد ما كتبته عن المهندس/ محمد الأمين في مجلة الأهرام العربي، فأجبته بأنني لم ألتق عصام سلطان قبل ذلك. أخبرني بأنه تعامل مع محمد الأمين قبل ذلك و لم ير فيه شيئًا سيئًا، قلت له وأنا على الرغم من الموقف السياسي الرديء لخيري رمضان ضد ثورة 25 يناير إلا أنني احترمه على المستوى الانساني لأن لديه مواقف طيبة، وسوف أقرأ ما كتب وأبحث في الأمر، سألني عن محاولات محاربتي في أكل عيشي، وقرأ لي ما كتبه سلطان على صفحته عبر موقع التواصل الإجتماعي "فيس بوك":

"بمجرد أن نشر الصحفي سامي كمال الدين بالاهرام مقاله الشهير عن الملياردير محمد الأمين كاشفاً بل فاضحاً فيه أسرار الأموال البالغ قدرها 500 مليون جنيه وملكيته للفضائيات التي من بينها cbc ونجمها الأبرز الصديق خيري رمضان، والصحف التي من بينها جريدة الوطن ورئيس تحريرها الصديق مجدي الجلاد وكلها تهاجم الثورة، قامت الدنيا ولم تقعد على الصحفي سامي كمال الدين من قبل جيش محمد الأمين المتمثل في عدد من الاعلاميين والصحفيين يتقدمهم اثنان، أحدهما يقدم برنامجًا هامًا في cbc والثاني يرأس تحرير احدى جرائد محمد الأمين، وبلغ الأمر بهما إلى أنهما توجها لمحاربة سامي كمال الدين، حيث يعمل سامي بمجلة عربية، فإذا بهما يسعيان الآن لانهاء عمله!

قفوا مع سامي كمال الدين ضد المال الملوث".

دخلت على الـ"فيس بوك" وجدت 350 ألف قد اطلعوا عليه، علق

عليه 25 ألف قاريء، أبدي الإعجاب به " 35 " like ألف قاريء، شيره 38 ألف قاريء.

هنا ألقي إلي بلمحة ضوء وسط ظلام فاجر، كانت كلماته عما يحاك بليل تؤكد لي أنني أسير على الدرب الصحيح وأن هناك بالفعل من يقف في وجه هذا الفساد الاعلامي الذي أسميه " زنا الصحافة بالمال ".

من يصمت أمام اعلاميين معروفين ببيع دم الشهداء في الميدان وفي ثورة 25 يناير، يرتكب جرما مثلهم ، وإذا لم تبدأ كل جماعة بتطهير نفسها لن نتطهر أبدًا. لذا لن أصمت إزاء هذا الفساد، وإن فقدت مصدر رزقي، فالله سيعطيني مثل الطير "تغدو خماصًا وتعود بطانا".

المصادر

- مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان.
- محمد حسنين هيكل، دار الشروق.
- مبارك وزمانه ماذا جرى في مصر ولها.
- محمد حسنين هيكل، دار الشروق.
- الأيام الأخيرة لنظام مبارك.
- عبد اللطيف المناوي، الدار المصرية اللبنانية.
- فاطمة اليوسف، ذكريات. سلسلة الكتاب الذهبي، روزاليوسف.
- كم عمر الغضب. د. فؤاد زكريا، الدار المصرية اللبنانية.
- سفاح صاحبة الجلالة. سعيد أبو العينين، دار أخبار اليوم.
- أوراق من يناير. د. عمرو عبد السميع، دار أخبار اليوم.
- قصتي مع الصحافة. ناصر الدين النشاشيبي، شركة نوفوغراف مدريد.
- حضرات الزملاء المحترمين. ناصر الدين النشاشيبي، دار أخبار البلد القدس.
- صحف مصادرة في مصر حتى 1952 هشام عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة.
- بين الصحافة والسياسة. محمد حسنين هيكل، دار الشروق.
- هيكل، الحياة الحرب الحب. عادل حمودة، دار الفرسان.

- الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي. بيتر فيليبس، دار الشروق.
- كتاب في الخوف. شاهد عيان على الصحافة السورية. حكم البابا، دار كنعان.
- مقالات ممنوعة. سلامة موسى، مطبعة التقدم.
- مقدمة قصيرة عن الصحافة. إيان هارجريفز، دار الشروق.

ملحق الوثائق

تمهيد

حيث أن الطرف الأول يقوم بإنشاء منتجع سكني متميز في طريق مصر إسكندرية الصحراوي متضمن فيلات سكنية فضلا عن الخدمات الرئيسية والترفيهية، والمعروف باسم منتجع قرية جولف السليمانية .
ولرغبة الطرف الثاني في شراء فيلا في ذلك المنتجع، ومع الالتزام بكافة الأحكام والشروط الواردة في هذا العقد .
وبعد إطلاعه على المخطط العام للمنتجع وإحاطته بالغرض الأصلي له وهو إقامة منتجع سكني ،
وعلى كافة الرسومات و الملاكات التفصيلية و التوضيحية للمشروع [illegible] و الفيلا محل هذا العقد خاصة
فقد اتفق الطرفان و الطلب بحضما لقترن الإيجاب بالقبول لكلا الطرفين [illegible] أقرا بأهليتهما على التعاقد و
تلاقت الارادتان خلوا من العيوب على ما يلي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد المتقدم أعلا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا لأحكامه ويعتبر بندا من بنوده ومكملا له.

البند الثاني
بيان العقار المبيع وملحقاته

باع وأسقط وتنازل الطرف الأول متمثل في شركة مصر للتنمية السياحية (ايجكو مصر) للطرف الثاني بكافة الضمانات الفعلية والقانونية كامل أرض ومباني الفيلا رقم (14WR) والبالغ مساحتها (1500) مترا مربعا ضمن منطقة (الوادي - يمين) نموذج (البريق) البالغ مساحته (540) مترا مربعا الكائنة بمنتجع (قرية جولف السليمانية) بطريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي .
هذا ومن المتفق عليه بين الطرفين أن الطرف الأول يمتلك بمفرده أراضي الجولف ومباني المنتجع العامة والتجارية والترفيهية والموضحة بالمخطط العام المعتمد والسابق إطلاع الطرف الثاني عليهما، ومن ثم فلا يترتب للأخير ثمة ملكية لحصة شائعة أو مفرزة بها ولا أي حق عيني أصلي أو تبعي عليها.
كما لايحق للطرف الثاني إستغلال الرصيف الخارجي للفيلا محل العقد بأي صورة من صور الإستغلال سواء بالحذف أو الإضافة ، وفي حالة مخالفته لهذا الشرط يتم إزالة أي أعمال مخالفة على نفقته الخاصه دون سابق إخطار مع حفظ حق الطرف الأول في التعويض المناسب.
كما يشمل العقد تنفيذ حمام سباحه مقاس ٤م*٩م كامل بنظام الـoverflow

البند الثالث
الملكية و التخصيص

آلت ملكية الأرض المقام عليها المشروع آنف الذكر - والتي ضمنها الفيلا وملحقاتها المبيعة - للطرف الأول بطريق الشراء من الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية بعقد البيع بتاريخ 1999/3/13 وطبقا لقرار الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بقرار الاجتماع العاشر لعام 98.

البند العاشر

التنازل عن حق الشفعة

لا يحق للطرف الثاني أو خلفه العام أو الخاص حق الشفعة في أي بيع يصدر من الطرف الأول أو من إحدى ملاك عقارات المنتجع وذلك بشأن أي أرض أو عقار أو منشأة أيا كانت .. الخ تقع داخل زمام المنتجع " موقف السلماقية " ويعتبر توقيع الطرف الثاني على هذا العقد تنازل منه عن حقه في الأخذ بالشفعة بالتطبيق لحكم الفقرة (أ) من المادة 948 من القانون المدني .

البند الحادي عشر

الإدارة والتزاماتها

اولا : ادارة المدينة

نظرا لان الطرف الاول هو المالك الاصلي للمدينة و الذي يمتلك وحده حق ادارتها لذلك فانه من المتفق عليه أن يقوم الطرف الاول باختيار احد الشركات المتخصصة و منحها حق امتياز ادارة المدينة و سيكون لادارة هذه الشركة القوة الملزمة للطرف الثاني لتنفيذ قراراتها نظرا لان الطرف الاول هو المالك الاصلي للمدينة و الذي يمتلك وحده حق ادارتها لذلك فانه من المتفق عليه ان يقوم الطرف الاول باختيار احد الشركات المتخصصة و منحها حق امتياز لادارة المدينة و سيكون لادارة هذه الشركة القوة الملزمة للطرف الثاني لتنفيذ قراراتها واحترامها وفي حالة امتناع او تراخي او مماطلة الطرف الثاني في تنفيذها فانه يحق لشركة الادارة – ان يقوم من تلقاء نفسه بهذا التنفيذ وازالة اسباب المخالفة فورا بمصروفات واعباء يتحملها الطرف الثاني .

ثانيا : الموارد المالية اللازمة لصيانة واصلاح مرافق المدينة :

وتتكون من الاتي :-

1- يقوم الطرف الثاني بدفع مبلغ جنيه " فقط جنيه لا غير " وذلك نظير قيامهم باعمال التجديد و الاحلال للمرافق العامة ويعتبر هذا المبلغ جزء لا يتجزاء من قيمة الفيلا .
2- يقوم الطرف الثاني بسداد قيمة اعمال الصيانة الشهرية – شاملة ضريبة المبيعات – الخدمات العامة مثل (الامن – جمع القمامة – انارة الشوارع – مقاومة الحشرات والقوارض – صيانة المساحات العامة واعمال التجميل وقيمة الاستهلاكات للخدمات العامة) ويدفع لذلك قيمة شهرية تقدر طبقا للأسعار المقدمة من الشركة المنوط لها أعمال الصيانة العامة .
3- يقوم المشتري بسداد قيمة استهلاكاته الخاصة من المياه والكهرباء طبقا للعدادات المركبه بكل وحدة وطبقا للفئات السارية في المشروعات السياحية المماثلة .
4- يقوم المشتري اذا رغب في طلب اعمال الصيانة الخاصة داخل الفيلا وتشمل صيانة مسطحات المساحة . صيانة الحدائق الخاصة – اي صيانة هندسية مطلوبه من جميع المهن ، وذلك من الشركات المختصة المنوط بها اعمال الصيانة الخاصة وتكون الفئة شاملة ضريبة المبيعات .

ثالثا: المحافظة على المظهر العام :

على الطرف الثاني بالفيلا ملكه أن يراعي في استعمال حقه هذا ما تقتضي به القوانين واللوائح المعمول بها والمتعلقة بها بالصحة العامة أو بالمصلحة العامة أو التي تنظم علاقته بملاك الفيلات الأخرى ..وعليه على وجه الخصوص مراعاة الأحكام التالية:-

1-عدم أجراء أي تعديلات بمباني الفيلا ملكه من الخارج تغير من شكلها العام أو لونها أو تعديل الطراز الذي صممت وفقا له، وذلك إبقاء على مظهرها العام الخارجي والظل محتفظة بالمظهر الأصلي وطراز المباني السائد بالمنطقة التي تقع بها تلك الفيلا ووفقا للتصميم و[illegible] الذي تم أقامتها طبقا له .

2-عدم قطع أو أتلاف الأشجار بغض النظر عن حجمها أو [illegible] سبب كان متى كانت تم غرسها على جانبي الطرقات أو الممرات أو في الحدائق أو المتنزهات [illegible] الفاصل بين الفيلات .

3-عدم تعلية أو إضافة إي مباني أخرى إلى مباني الفيلا ملك[illegible] الموضح بالرسومات الهندسية الخاصة بها كما لا يجوز له إقامة أي مباني بالحديقة أو الأرض [illegible]ها .

4-عدم وضع لافتات أو إعلانات تجارية في أي مساحة من المبا[illegible] الحديقة الملحقة بها 0

5-عدم وضع أي مهمات تخزين أو نشر الغسيل في تراسات الواجه[illegible] الرئيسية والخلفية.

6-عدم استخدام أي أجهزة أو معدات أو مركبات تحدث ضوضاء[illegible] تسبب إزعاجا لملاك الفيلات المجاورة أو تعرض حياتهم للخطر .

وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لهذه المحظورات يتم إنذاره لذلك بإزالة المخالفة في مهلة يحددها الطرف الأول أو أدارة المنتجع ، وفي حالة تقاعسه عن ذلك يحق للطرف الأول إزالة المخالفات بعد المهلة المحددة بمصروفات يتحملها الطرف الثاني على عاتقه مع أحقية الطرف الأول في التعويضات و أحقية إدارة المنتجع في اتخاذ الإجراءات القانونية قبل المخالف بعد إزالة المخالفات.

البند الثاني عشر

التسجيل ونقل الملكية

يتعهد الطرف الأول بالتوقيع على العقد النهائي بعد قيام الطرف الثاني بالوفاء بكامل الثمن وملحقاته وكافة الالتزامات الناشئة عن هذا العقد أو مترتبة عليه .

ويلتزم الطرف الثاني بجميع مصاريف وأتعاب العقد النهائي ورسوم توثيقه وشهره بما فيها ضريبة التصرفات العقارية ، ويكون اتخاذ إجراءات تسجيل وشهر العقد النهائي بمعرفة الطرف الثاني على عاتقه .

ولمجلس إدارة المنتجع القيام بإجراءات التسجيل الجماعي لكافة الوحدات بعد سداد المصروفات اللازمة كل حسب مساحة وحدته و ذلك توفيرا لإجراءات و مصروفات التسجيل 0

في حالة رغبة الطرف الثاني في التنازل عن الوحدة أو نقل الملكية لأي طرف أخر قبل التسجيل يلتزم الطرف الثاني بدفع قيمة تقدر ب 10 % من إجمالي قيمة الوحدة كرسوم إدارية بحد أدنى 25000.00 جنيه " فقط خمسة وعشرون ألف جنيه لا غير " حتى يكون للعقد حجيته قبل الطرف الأول و إدارة المنتجع

البند السادس عشر
عدد النسخ

تحرر هذا العقد من نسختين متطابقتين موقع عليهما بتوقيع كلا من الطرفين تسلم لكل طرف نسخة للعمل بموجبها عند الاقتضاء.

و بعد توقيع الطرف الثاني على هذا العقد إقرارا باطلاعه عليها وموافقته على ما ورد بها ما لم يتفق كتابة مع الطرف الأول على إجراء أية تعديلات.

تم بحمد الله وتوفيقه ......

الطرف الأول

توقيع نيابة عن شركة مصر للتنمية السياحية

([illegible] مصر)

السيد المهندس / سليمان سليمان عامر

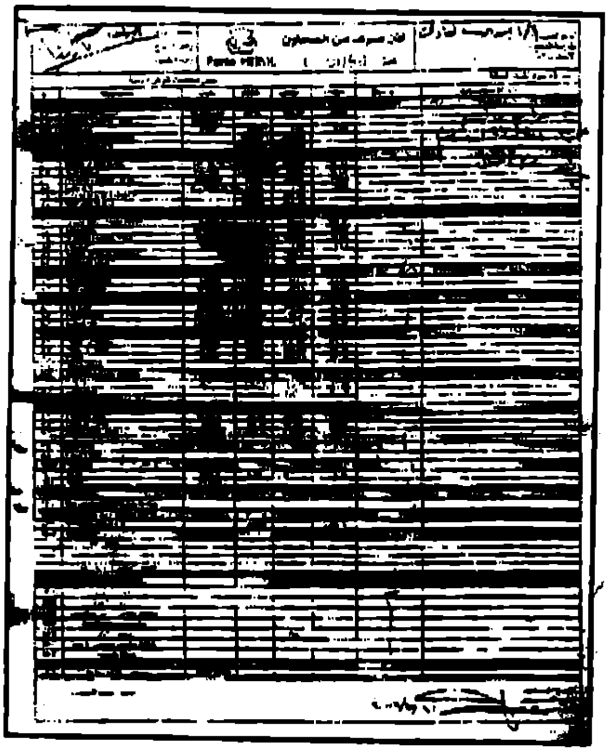
و المدير العام

الطرف الثاني

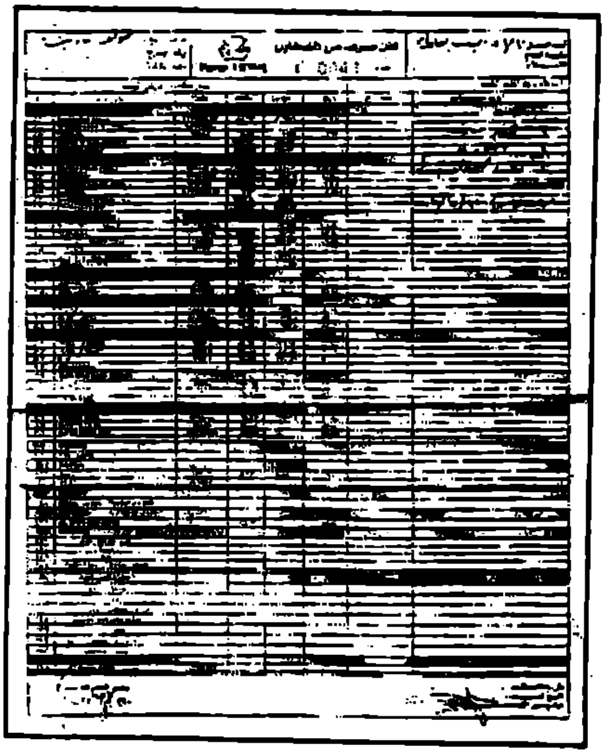
الاسم : - مجدي [illegible] الجلاد

التوقيع : -

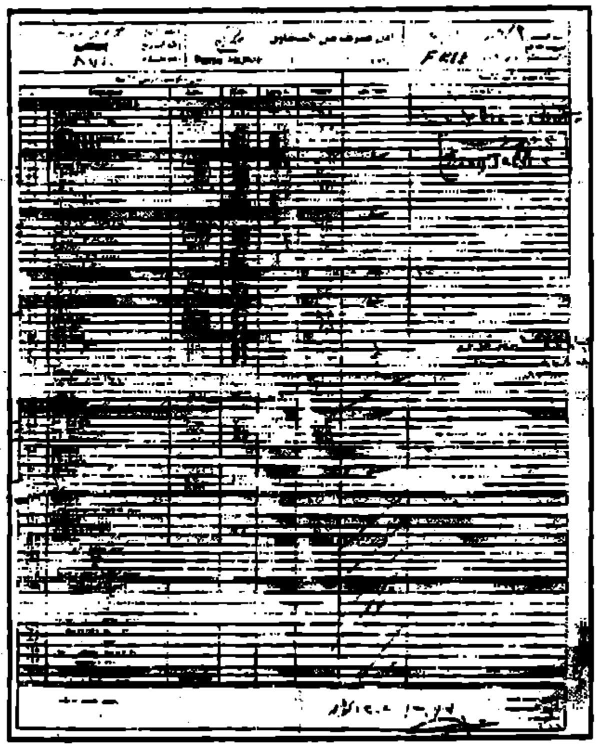
عقد الفيلا التي حصل عليها مجدي الجلاد من رجل الأعمال سليمان عامر

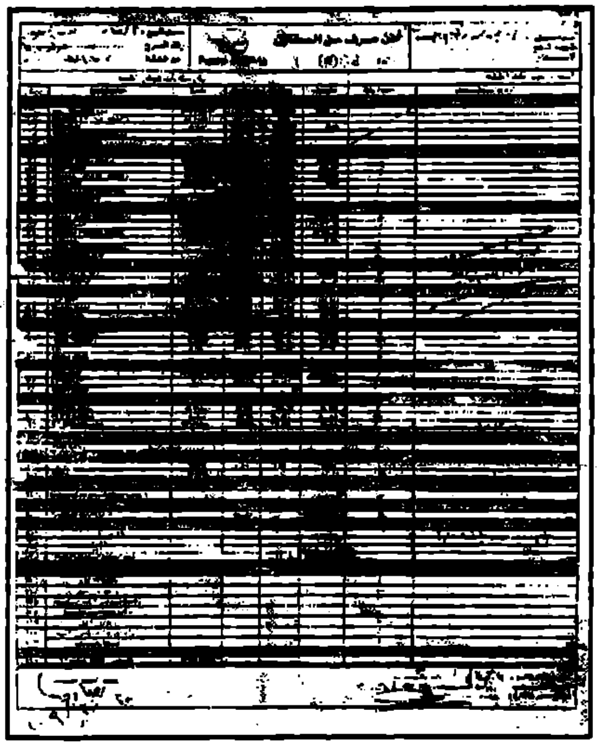


[redacted]

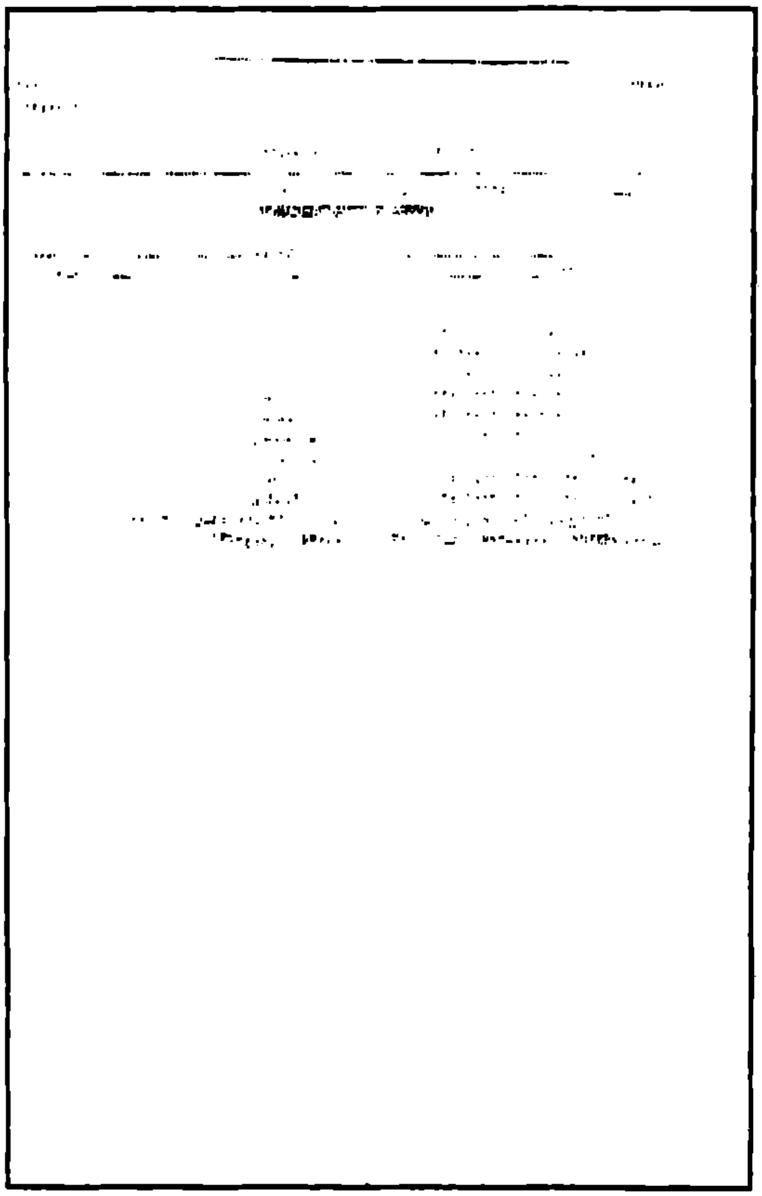


[redacted]





اذونات صرف من عامر جروب لتجهيز شاليه ابن حبيب العادلي



شهادة تحركات محمد الأمين من مطار القاهرة



توكيل المناوي لزوجته رولا خرسا من لندن

UNITED BANK OF EGYPT

١٩٩٩/١/٤

السيد الأستاذ/ حسن حمدى

عضو مجلس الأدارة

بعد التحيه ،

(الموضوع : بيان الحالة و اقرار الالتزام بأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١)

اتشرف بان أرفق طيه بيان حالة واقرار الالتزام بأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ : وذلك كطلب البنك المركزي المصرى (ادارة الرقابه على البنوك) .

رجاء التكرم باستيفائها وأعادتها الينا بالتالي حتى يمكن ارسالها للبنك المركزي ضمن مستندات العضويه بمجلس الأدارة..

برجاء التفضل بالأحاطه

مع قبول وافر التحيه.

أمين سر المجلس

(نجيب عبد [illegible])

٩٩/١/٦

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة المالية على
المؤسسات الصحفية القومية والأحزاب

تقرير

بأهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص المبالغ المنصرفة من
مؤسسة الأهرام والشركات التابعة لها لكل من

- السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام (السابق)
بصفته رئيسا لمجلس الإدارة وبصفته رئيسا التحرير
- السيد الأستاذ / نائب رئيس مجلس الإدارة (السابق)
- بعض مديري العموم بالمؤسسة

خلال عام ٢٠٠٤

تلقى الجهاز من مؤسسة الأهرام - ردا على كتابيه رقمي ٣٩ في ٢٠٠٥/٩/١١ ، ٤٤ في ٢٠٠٥/١٠/١٩ - بيانا بالمبالغ المنصرفة من مؤسسة الأهرام والوحدات والشركات التابعة لها إلى كل من السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة السابق (بصفته رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير) ، والسيد الأستاذ / نائب رئيس مجلس الإدارة السابق ، بالإضافة إلى ستة من مديري العموم بالمؤسسة مرفقا به صور بعض المستندات المقدمة كمستندات صرف لتلك المبالغ ، وهي بيانات لم يسبق إتاحتها للجهاز خلال فحوصه السابقة لحسابات وأعمال المؤسسة .

ويتضمن البيان الوارد من المؤسسة حصرا بما تم صرفه للسادة المشار إليهم خلال عام ٢٠٠٤ بلغ إجماليه نحو ٩٢٨ ٥٥٥ ١٨ جنيها ، ونحو ٧٨١ ٢٠٢ دولار أمريكي في حين بلغ إجمالي ما أمكن حصره في ذات الخصوص بمعرفة الجهاز نحو ٦٧٩ ٢٩٥ ٢٠ جنيهاً ، ونحو ٧٨١ ٢٠٢ دولار أمريكي بما يعادل نحو ٤٠٣ ٣٦٦ ١ جنيها بإجمالي قدره نحو ٠٨٢ ٦٦٢ ٢١ جنيها موزعا على السادة المذكورين وفقا لما يلي : -

		غرب الأحياء				سامية زكريا محي الدين		52
5/28/1989	3945	غرب الأحياء				سعد بن عبد الله السديري		[illegible]
########	30000	غرب الأحياء				سمير سعيد عبد الفتاح		[illegible]
						سمير محمد حسين الرشيدي وشركاه		[illegible]
8/1/1992	1000	غرب الأحياء				سمير مصطفى ابراهيم سليم		64
8/1/1992	1000	غرب الأحياء				سمير مصطفى ابراهيم سليم		65
6/22/1991		غرب الأحياء				سلمى حسن		66
6/8/2000	27092	غرب الأحياء				سيف الدين عبد السلام هلال		[illegible]
	60000	غرب الأحياء				شاكر عبد الله [illegible]		[illegible]
9/1/1993	40000	غرب الأحياء				شركة الاحمدين وممثلها / [illegible] عبد الحميد احمد		67
7/7/2004	23078	غرب الأحياء	الجيزة	108027		شركة البحر الأحمر للتنمية السياحية وممثلها السيد/ [illegible] حسن صادق احمد	17831	68
9/28/1990	62746	غرب الأحياء				شركة السلام [illegible] للتنمية السياحية وممثلها / [illegible]		[illegible]
8/2/1996	25323	غرب الأحياء	[illegible]	[illegible]		شركة السلام للسياحة والتجارة [illegible]		[illegible]
3/17/1990	60000	غرب الأحياء				شركة العروبة للتنمية السياحية		#REF!
1/29/1990	1E+05	غرب الأحياء				شركة [illegible] مصر للمشروعات الفندقية والسياحية ممثلها [illegible]		#REF!
10/8/1989	6000	غرب الأحياء		[illegible]		شركة [illegible] للمشروعات السياحية [illegible] وممثلها احمد ابراهيم عبد [illegible]	[illegible]	#REF!
7/20/1988	41000	غرب الأحياء		[illegible]		شركة [illegible] للمشروعات السياحية [illegible] وممثلها احمد ابراهيم عبد [illegible]	[illegible]	#REF!
10/1/1989	3150	غرب الأحياء				شركة [illegible] للاستثمار [illegible] ممثلها [illegible] محمد [illegible]		#REF!
		غرب الأحياء				شركة سعيد للانشاءات والتجارة وممثلها فاروق [illegible] سليمان		#REF!
########	4000	غرب الأحياء				شركة [illegible] وممثلها محمد [illegible]		#REF!
8/10/1991	80000	غرب الأحياء				شركة [illegible] شركة [illegible] مصرية وممثلها [illegible] محمد [illegible]		#REF!
2/20/1996	23078	غرب الأحياء				شركة [illegible] المصريين وممثلها [illegible] السيد عبد الرحمن [illegible]		#REF!
1/22/2000	2500	غرب الأحياء				شركة مصر [illegible] وممثلها السيد/ محمد [illegible]		#REF!
						شركة مصر للمشروعات العمرانية والسياحية وممثلها [illegible] احمد [illegible]		
3/5/1991		غرب الأحياء				شريف عبد الحميد [illegible] محمود [illegible]		[illegible]
########		غرب الأحياء				شريف [illegible] جورج		[illegible]
		غرب الأحياء				شريف [illegible] عبد [illegible] وشريكه		[illegible]
2/24/1992	7500	غرب الأحياء				شيخة عبد الرحمن الاحمد السديري		[illegible]
2/24/1992		غرب الأحياء				شيخة عبد الرحمن الاحمد [illegible]		[illegible]
1/7/1991	7550	غرب الأحياء				طارق فريد حامد [illegible] ، [illegible] احمد [illegible]		[illegible]
6/12/1993	350	غرب الأحياء				طلال ادريس [illegible]		[illegible]
1/8/1991	39523	غرب الأحياء				طلال بن عبد العزيز آل سعود		[illegible]
8/11/1989	12000	غرب الأحياء				طلال بن عبد العزيز آل سعود		[illegible]
	5000	غرب الأحياء	عين شمس	47561		عائشة حسن لمعان [illegible]		[illegible]
3/27/1989	22000	غرب الأحياء	عين شمس	47561		عائشة حسن لمعان [illegible]		[illegible]
						عادل اسلام موسى اسلام		[illegible]
	24000	غرب الأحياء						[illegible]
5/22/1991	6078	غرب الأحياء				عادل ذري محمد ، عزيز ذري محمد		[illegible]
########	2400	غرب الأحياء				عادل عباس زكي منصور عباس زكي		[illegible]
########	3230	غرب الأحياء				عادل محمود عبد الباقي والشركة		[illegible]

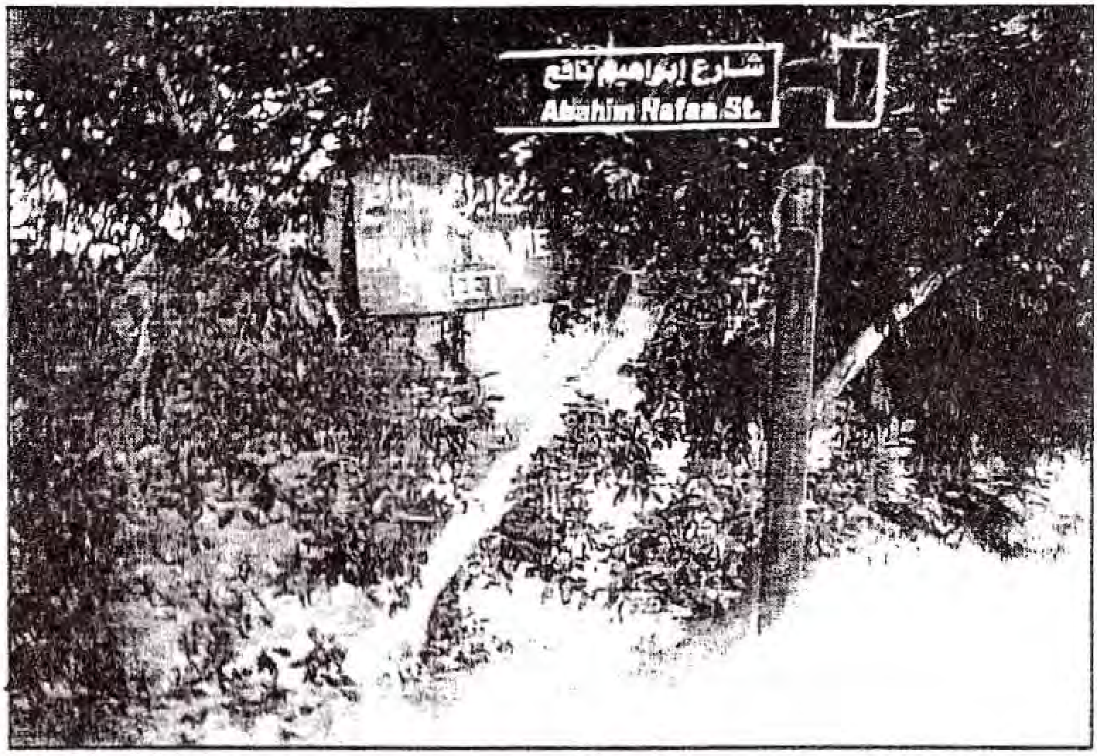
الإدارة العامة للشؤون المالية

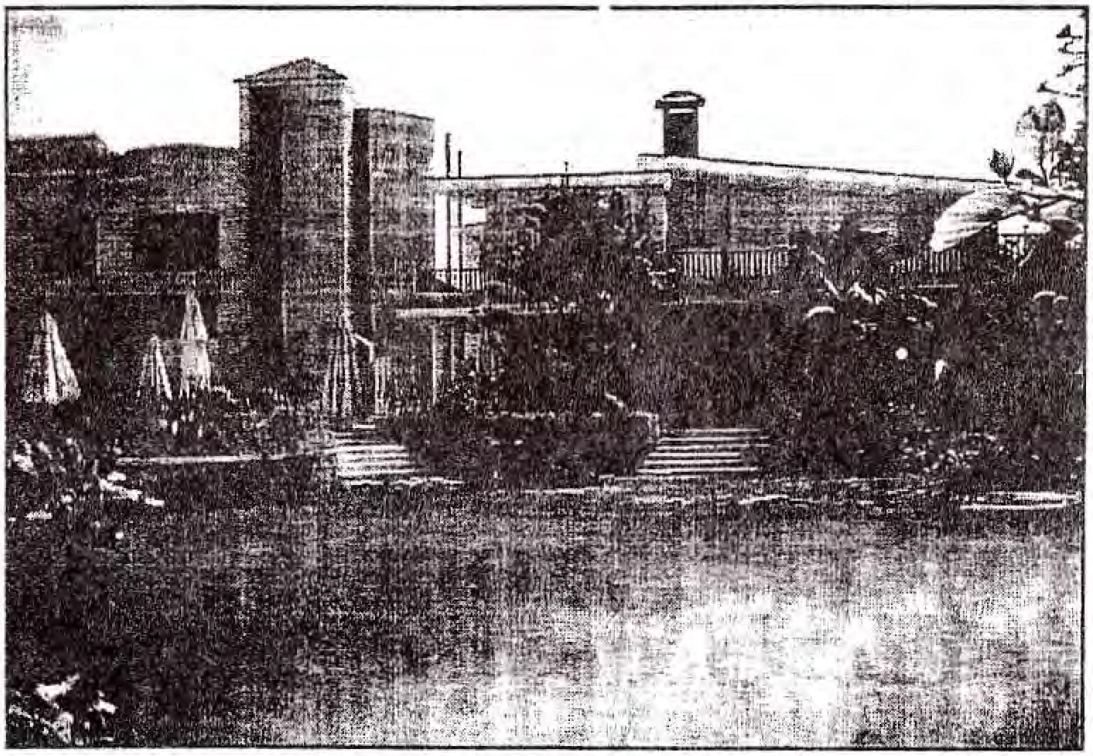
الرد على أهم ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات

على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وحساب العمليات الجارية لمؤسسة الأهرام عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

الملاحظة	الرد
وقد تبين تضمن المبلغ المشار إليه ما قيمته ٨.٥ مليون جنيه قيمة مطالبات موجهة لبعض العملاء (شركات سيارات ، شركات عقارية ، أجهزة كهربائية) بتسليم بضاعة لعملاء آخرين (منها ٨.٤ مليون جنيه للعميل [illegible] ، ٢٨٥ ألف جنيه للعميل [illegible]) ويلاحظ بشأنها ما يلي : • تحميل حساب مصروفات الدعاية والإعلان مباشرة بقيمة تلك المطالبات دون تحميلها على الحساب الجاري للعملاء الذين تم تسليمها لهم حتى يتم ورود ما يفيد استلام مدينا بتلك القيم . • عدم التحقق من حصول المؤسسة على ما يقابل هذه المطالبات حيث تم تقديم بيانات أسعار مختلفة ومتناقضة من السيد/ المشرف العام على قطاع الإعلانات وأيضا فواتير رسمية بعضها صادر بالقيمة [illegible] والبعض الآخر صادر [illegible] أسعار ما بين ٣٦٨٠ جنيها ، ٨٠٠٠ جنيها . وقد أدى عدم تقديم فواتير رسمية إلى عدم التحقق من سداد ضريبة المبيعات المستحقة على تلك المشتريات ، فضلا عن عدم التحقق من توريد هذه الأصناف للمؤسسة (نظرا لعدم [illegible] الإجراءات المخزنية الرقابية في هذا الشأن) .	التجاوز الذي حدث في قطاع الإعلانات في مصاريف الدعاية تبين أنه حدث بالفعل [illegible] مصاريف الدعاية مصاريف أخرى منها بالكميات مصاريف دعاية عن عام ٢٠٠٤ [illegible] تشغيلية وردت إيصالات المقاصة الخاصة بها في عام ٢٠٠٥ . أما بالنسبة لشراء عدد مقابل مطالبات بضاعة من عملاء آخرين فهنا من العميل لم [illegible] حيث توفر سيولة المؤسسة وتنشيط التحصيلات من شركات والفئة [illegible] قد تم ترشيد الإنفاق على مصاريف الدعاية عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ .
د) تضمن حساب مصروفات الدعاية والإعلان ما قيمته ٦.١ مليون جنيه سددا بشيكات بنكية بالعملة المحلية مقابل توريد عدد غير محدد [illegible] من فواتير تفصيلية توضح الأصناف المشتراة ومحاضر استلامها وتسليمها .	د) بشأن المبلغ المسدد عام ٢٠٠٥ مقابل توزيع هدايا والقيد بحساب مصروفات الدعاية والإعلان مبينه على استمارات الصرف الخاصة بتلك الهدايا والفواتير الخاصة بها طرف الإدارة العامة للشئون المالية ويمكن الإطلاع عليها . أما الهدايا الواردة عن طريق صندوق العاملين بمؤسسة الأهرام فالفواتير موجودة بحسابات الصندوق .
هـ) تضمن الإنفاق على الهدايا ما قيمته ٦.١ مليون جنيه محملا على حساب مصروفات سنوات سابقة ترجع تواريخ فواتيرها للشهور (يونيه ، نوفمبر ، ديسمبر ٢٠٠٤) ولم يتم [illegible] (مايو ، ديسمبر ٢٠٠٥) مما أدى إلى عدم التحقق من صحة الإجراءات التي تمت بشأنها من حيث استلامها وتوزيعها وأسباب التأخر في تسويتها لمدة تصل لأكثر من عام .	هـ) تم استلام الهدايا الواردة لإدارة الإعلانات بموجب أذون صرف ، ونظرا لتأخر ورود الفواتير لم تقيد في عام ٢٠٠٤ وسيراعى ذلك مستقبلا .
و) تضمن بند الهدايا المحمل على حساب مصروفات مدفوعة مقدما نحو ١.١ مليون جنيه قيمة شراء عدد ٢٠٠ [illegible] ساعات تتراوح قيمة الساعة الواحدة بين ٢٢٥ ألف جنيه ، ٢٩٠ ألف جنيه (قيد ١٩٥ في ديسمبر ٢٠٠٥)	و) جميع الهدايا سلمت إلى كبار عملاء المؤسسة بمعرفة السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة السابق .

٦١


شارع إبراهيم نافع
Nafaa St.



٦ ـ السيدة / هدى احمد عوض الله ـ مدير عام الادارة المركزية للحسابات الاعلانات والوكالة

٧ ـ السيد / فتحي فهمي عبد الموجود ـ مدير عام الادارة المركزية لتحصيل الاعلانات .

٨ ـ السيد / محمد يوسف حبيب ـ مدير عام الاعلانات المبوبة

"" وذلك من مؤسسة الاهرام وشركة الاهرام للاستثمار والشركات التابعة لها وذلك منذ تولي الأول رئاسة مجلس الادارة ورئاسة تحرير الاهرام وذلك لبيان مدى احقيتهم قانوناً في صرف المبالغ المذكورة وما إذا كان هذا الصرف ينطوي على أية مخالفات مالية وماهيتها وكل من ساهم فيها وما يؤيد كل ذلك من مستندات وقدرنا مبلغ خمسة الاف جنيه أمانة على ذمة اتعاب اللجنة المذكورة تضاف الى حساب الخزانة العامة وصرحنا للجنة في سبيل آداء مأموريتها بالانتقال الى أية جهة حكومية أو غير حكومية للاطلاع على ما قد يوجد لديها من مستندات أو دفاتر وبسؤال من ترى اللجنة سؤاله دون حلف يمين وعلى اللجنة تقديم تقريرها في غضون شهر من تاريخ اليوم .

وتفضلوا بقبول التحية ،،،،

تحريراً في : ٢٠٠٦/٨/٢٨

امين السر

مستشار التحقيق

المستشار الدكتور /

احمد شوقي الشلقاني .

الجهاز المركزي للمحاسبات
مكتب رئيس الجهاز ١٣/

محكمة استئناف القاهرة
مكتب مستشار التحقيق

القضية رقم ٨١٢ لسنة ٢٠٠٥
حصر اموال عامة عليا

الإدارة المركزية للرقابة المالية على المؤسسات الصحفية ...

وارد

رقم	التاريخ	مرفقات
٢٩٨٠	٨/٢٠	١

السيد المستشار / رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

بعد التحية ،،،،

** بالاشارة الى التحقيقات التي يباشرها مستشار التحقيق رئيس الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة في القضية رقم ٨١٢ لسنة ٢٠٠٥ حصر اموال عامة عليا المقيدة برقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٥ حصر تحقيق اموال عامة .

** نأمر بندب لجنة خاصة من السادة اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات عدا السادة عبد الوهاب السيد مصطفى وجمال احمد إبراهيم دعدان ومحمد احمد الامام للاطلاع على القضية والانتقال الى مؤسسة الاهرام بالقاهرة للاطلاع على ما يوجد بها من مستندات وسجلات ودفاتر لبيان المبالغ النقدية المنصرفة لكل من : -

١ ــ السيد / إبراهيم عبد الفتاح نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الاهرام السابق .

٢ ــ السيد / علي حلمي غنيم ــ نائب رئيس مجلس الادارة ومدير عام مؤسسة الاهرام السابق

٣ ــ السيد / محمد محمود حمدي إسماعيل الشهير بحسن حمدي ــ المدير العام المشرف على قطاعات الاعلانات ووكالة الاهرام للاعلان .

٤ ــ السيد / محمد مدحت منصور ــ مدير عام وكالة الاهرام للاعلان

٥ ــ السيد / محمد علي محمدين ــ مدير عام الادارة المركزية لحسابات الاعلانات والوكالة

رقم

١٤

[illegible]

تم تحرير هذا الكشف وبلغت صفحاته : ٤ عدد وجملته [illegible] عدد ورقة

وجملة الرسم المحصل عنه : [illegible] قرش جنيه تورد بالقسيمة رقم ٧ [illegible]

في ٧/ ٩/ ٢٠٠٦

تحريرا في ١٢/ ٩ سنة ٢٠٠٦

(إمضاء الكاتب) (الرئيس المختص)

١٢/ ٩/ ٢٠٠٦

(استمارة رقم ١٢٤ د ضرائب عقارية د)

الثمن ١٠ قروش شاملاً ضريبة المبيعات

مديرية الضرائب العقارية بمحافظة : الجيزة

مأمورية : [illegible]

رقم : [illegible] جزء : [illegible]

كشف رسمي مستخرج من سجلات
مصلحة الضرائب العقارية

٠٠٠٠٦٤٧١

١٤

دار المحفوظات العمومية

قلم : [illegible]

حرر هذا الكشف من واقع دفتر الجيزة من القاهرة [illegible] إلى [illegible]

صفحة رقم : [illegible] جزء : [illegible] من اسم [illegible] بناحية [illegible]

مركز : [illegible] محافظة : الجيزة بناء على طلب [illegible] رقم : [illegible]

عاجل / عادي في / / ٢٠٠

وجد بالصفحة والجزء المذكورين ما هو آت :

[illegible]

١٤

[illegible] ١٧٩ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(استمارة رقم ١٢٤ « ضرائب عقارية »)

الثمن ١٠ قروش شاملاً ضريبة الدمغة

مديرية الضرائب العقارية بمحافظة : الجيزة

مأمورية : [illegible]

رقم : [illegible] جزء : [illegible]

كشف رسمي [illegible] عن سجلات

مصلحة الضرائب العقارية

٠٠٠٥٦٤٧٧

١٤

دفتر المعلومات العمومية

الاسم : [illegible]

حرر هذا الكشف من واقع دفتر : [illegible] عن المدة من : ١٩٩١ [illegible] إلى [illegible]

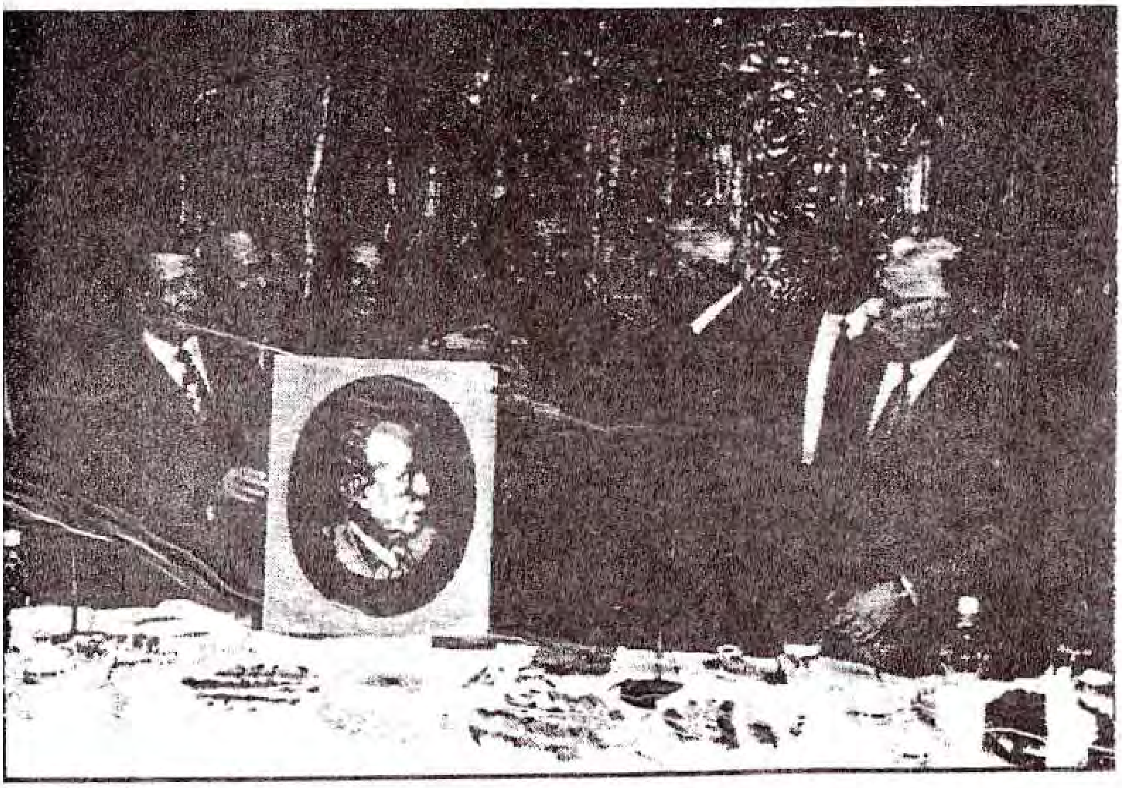
صفحة رقم : [illegible] جزء : [illegible] حوض : [illegible] بناحية [illegible]

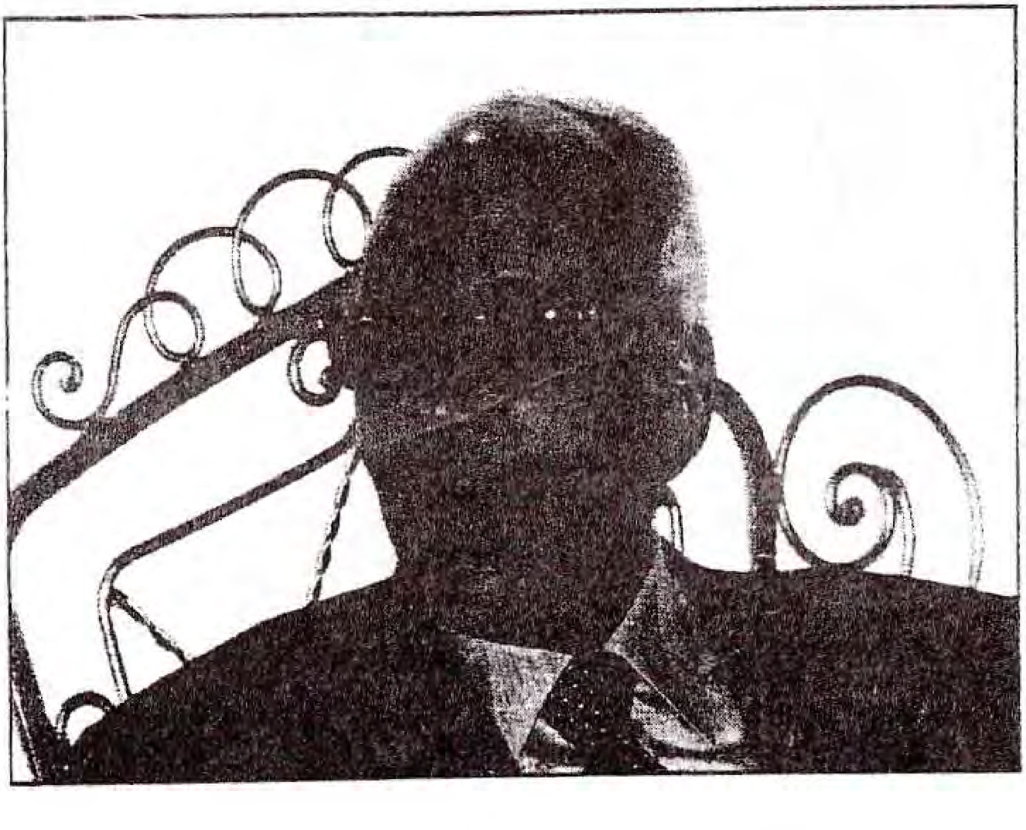
مركز : [illegible] الجيزة بناء على طلب [illegible] المقيد برقم : [illegible]

عاجل / عادي في / / ٢٠٠

وجد بالصفحة والجزء المذكورين ما هو آت :

[illegible]





ب – تعذر التحقق من صحة قيمة المتحصلات المحسوب على أساسها العمولة المنصرفة لسيادته وذلك لعدم دقة بيانات تلك المتحصلات وفقاً لما تبين من فحص الجهاز .

ج – أن صرف عمولة تحصيل إعلانات للسيد رئيس مجلس الإدارة هو أمر يتنافى مع طبيعة عمله كصحفي بالأساس حيث تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة على أنه لا يجوز للصحفي أن يعمل في جلب الإعلانات أو أن يحصل على أي مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن نشر الإعلانات بأية صفة ولا يجوز أن يوقع باسمه على أي مادة إعلانية .

١/٤ – مبلغ ٧٧٢ ٤١١ جنيها تحت مسمى (مصاريف) ، ويتم صرفها لسيادته استناداً إلى ذات المذكرة السابق الإشارة إليها المؤرخة بتاريخ ١٩٩٦/٠٢/١١ من مدير عام وكالة الأهرام للإعلان ، ومدير عام الإعلانات والتي تضمنت التوصية بأن تحسب لسيادته مصاريف مقابل تحصيلات الإعلانات التي تتم بمعرفة وسائل الإعلان المختلفة بنفس الأسس التي تحسب بها لكل من السيدين المذكورين (٢,٧ جنيها لكل ألف جنيه متحصلات) .

وبذلك يكون صرف هذا المبلغ لسيادته قد تم استناداً إلى سلطة أدنى ، وذلك بالمخالفة للمادة ٣٠ من قانون تنظيم الصحافة سالفة الذكر ، هذا فضلاً عن عدم إرفاق ما يؤيد صحة المبالغ المنصرف عنها هذه المصاريف .

١/٥ – مبلغ ٢٢٥ ٠٠٠ جنيها مصاريف تحفيزية ، تم صرفها لسيادته على دفعتين الأولى بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ جنيهاً عن النصف الأول من عام ٢٠٠١ ، والثانية بمبلغ ١٧٥ ٠٠٠ جنيها عن النصف الثاني من ذات العام وذلك بناء على مذكرتين من السيد / مدير عام الإدارة العامة للتوزيع بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ ، ٢٠٠١/١٢/١٢ على الترتيب تم اعتمادهما من سيادته كرئيس لمجلس الإدارة و بذلك يكون قد تم صرف هذا المبلغ لسيادته باعتماده شخصيا وهو الأمر الذي يخالف القواعد التنظيمية الواجبة والتي تقضي بأن يتم الصرف باعتماد السلطة الأعلى ، هذا فضلا عن عدم إيضاح أسس استحقاق وتحديد المبالغ المنصرفة

- مبلغ ١٠٠ ٤٥ جنيها قيمة مكافأة الإنتاج التي تم صرفها لسيادته ضمن مكافآت الإنتاج للعاملين بالمؤسسة المنصرفة باعتماده شخصيا ودون وضوح القواعد المنظمة لصرف تلك المكافآت ، وبذلك يكون الصرف لسيادته بموافقته الشخصية ، وهو الأمر الذي يرى الجهاز أنه لا يتفق مع القواعد الواجبة في هذا الشأن والتي تقضي أن يتم الصرف لسيادته باعتماد السلطة الأعلى أو وفقا للقواعد التي تقررها السلطة المختصة في هذا الشأن ، هذا فضلا عن عدم موافاة الجهاز بالقواعد المنظمة لصرف مكافآت الإنتاج بصفة عامة من حيث الفئات وأسس الاستحقاق حيث يقتصر سند الصرف في هذا الشأن على كشوف بالمبالغ معتمدة من سيادته .

١/٣ - مبلغ ٨٨٨ ٥٦٦ جنيها قيمة عمولة عن المتحصلات من قيمة الإعلانات بمختلف وسائل الإعلان بالمؤسسة يتم صرفها وفقا لنسب معينة من قيمة تلك المتحصلات ، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي :

- تم الصرف لسيادته استنادا إلى مذكرة (صادرة إدارة حسابات المؤسسة) موقعة من كل من السيد / حسن حمدي مدير عام وكالة الأهرام للإعلان ، والسيد / عادل عفيفي مدير عام الإعلانات بالمؤسسة وعضو مجلس إدارتها بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ بشأن يصرف للسيد / رئيس مجلس الإدارة (السيد / إبراهيم نافع) نفس العمولة عن التحصيل التي تصرف لكل من مدير عام وكالة الأهرام للإعلان ، ومدير عام الإعلانات عضو مجلس الإدارة اعتبارا من أول عام ١٩٩١ وذلك بصفته المشرف العام على قطاع الإعلانات بالمؤسسة .

ويتضح في ضوء ذلك ما يلي : -

- أن صرف هذه العمولة لسيادته يتم استنادا إلى توجيه أو تكليف من سلطة أدنى من سلطة سيادته وهو الأمر الذي يخالف القواعد التنظيمية الواجبة .

- يتم صرف هذه العمولة لسيادته بصفته المشرف العام على قطاع الإعلانات وهو ما يعني اعتبار ذلك اختصاصا وظيفيا تكوينيا مستقلا عن اختصاصاته الأصلية كرئيس لمجلس الإدارة ورئيس للتحرير ، وذلك رغم أنه بمقتضى هذين الاختصاصين الأصليين والواقع المؤسسة مسئول عن كافة قطاعات وإدارات المؤسسة .

وفيما يلي تفصيل لإجمالي ما تم صرفه خلال عام ٢٠٠١ لكل من السادة السابق الإشارة إليهم :–

<u>أولا : السيد الأستاذ / إبراهيم عبد الفتاح أحمد نافع رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس التحرير السابق :</u>

– بلغ إجمالي المنصرف لسيادته نحو ٣ ٩٤٠ ٥٣٥ جنيها منه نحو ١ ١٢٠ ٤٦١ جنيها المعادل لمبلغ ٢٦١ ١٩٦ دولار أمريكي على التفصيل التالي :

– المنصرف من إدارات المؤسسة وإصداراتها :

١/١ – مبلغ ١٠٥ ٠٢٩ جنيها يتمثل في :

٦٢ ٠٢٩ جنيها قيمة المرتب السنوي

٢٢ ٦٠٠ جنيها قيمة بدل تمثيل

٢٠ ٤٠٠ جنيها قيمة مصروفات مكتب بواقع ١٠ ٢٠٠ جنيها عن وظيفته كرئيس مجلس إدارة و ١٠ ٢٠٠ جنيها عن وظيفته كرئيس تحرير تصرف كبدل نقدي بمعدل ٨٥٠ جنيها شهريا لكل وظيفة .

ويبدي الجهاز في شأن ذلك ما يلي :

– عدم التحقق من صحة المبالغ الواجب صرفها لسيادته في هذا الشأن لعدم موافاة الجهاز بالقرارات الصادرة بشأن مد خدمة سيادته بعد سن الستين (التي بلغها في يناير ١٩٩١) وتحديد المعاملة المالية له خلال سنوات التجديد .

– حصول سيادته على مصروفات مكتب كبدل نقدي بقيمة/مضاعفة نتيجة الجمع بين المحدد لكل من وظيفة رئيس مجلس الإدارة، ووظيفة رئيس التحرير ، وهو ما يرى الجهاز أنه جمع لا محل له حيث أن جمع الموظف بين وظيفتين يعني إستبعاد إحداهما (الأقل مستوى) من الهيكل الوظيفي خلال فترة الجمع وبالتالي استبعاد ما يخصها من رواتب وبدلات ، وإلا جاز الجمع بين المرتب الأساسي لكل منهما أيضا .

الإدارة العامة
للشئون المالية والتجارية

وما تقاضاه وفقا لما ورد من إدارة شئون العاملين :

- مبلغ ٢١١٦٤,٠٠ جنيها مرتب أساسي خلال عام ٢٠٠٥ .
- مبلغ ٢٢٢٢,٨٠ جنيها غلاء المعيشة ومشاركة خلال عام ٢٠٠٥ .
- مبلغ ٢١٦٦٢,٩١ جنيها مقابل أعباء مهنة خلال عام ٢٠٠٥ .
- مبلغ ١٩٨٠,٠٠ جنيها علاوات خاصة خلال عام ٢٠٠٥ .
- مبلغ ٥٧٧١٠,٣٦ جنيها إجمالي المرتب خلال عام ٢٠٠٥ .
- مبلغ ٢٥٦١٢,٠٠ جنيها الحوافز المنصرفة في ٢٠٠٥/١/١ .
- مبلغ ٦٢٢٠,٠٠ جنيها الأرباح المنصرفة في ٢٠٠٥/١/١ .
- مبلغ ٥٠٠٠,٠٠ جنيها مكافأة إنتاج عن عام ٢٠٠٥ .
- مبلغ ١١٢٥٠,٠٠ جنيها بدل حضور جلسات مجلس الإدارة .
- مبلغ ٦٥٠,٠٠ جنيها مصاريف مكتب وسفر ٢٠٠٥ [illegible]
- مبلغ ٢٢٥,٠٠ جنيها منحة عيد العمال مايو ٢٠٠٥ .
- مبلغ ١٥٠,٠٠ جنيها منحة المدارس سبتمبر ٢٠٠٥ . [illegible]
- مبلغ ٢٥٠,٠٠ جنيها معونة ليلة القدر أكتوبر ٢٠٠٥ .
- مبلغ ٢٨٩٥٩٦,٩٦ جنيها حوافز صرفت من إدارة الإعلانات خلال عام ٢٠٠٥ وأبلغت بها إدارة شئون العاملين لإضافتها ضمن الدخل .
- مبلغ ٤٩٥٠٥٨,٣٠ جنيها عمولة صرفت من إدارة الإعلانات خلال عام ٢٠٠٥ وأبلغت بها إدارة شئون العاملين لإضافتها ضمن الدخل .

[illegible] مبلغ ٩٤٢٣٣ جنيه ، فقط [illegible] سبعة وتسعون ألف وخمسمائة [illegible] جنيها و ٥٤ قرشا لا غير) قيمة الضرائب المستحقة عن الدخل الموضح عاليه [illegible] مع ملاحظة أن البيان الوارد من شئون العاملين يتضمن بعض المبالغ الواردة من الإدارة المركزية للحسابات المالية للإعلانات والوكالة .

[illegible] بالإحاطة ....

[illegible] وافر الاحترام والتقدير ...!

المدير العام

فوزي محمد العريان

العلمي

الأهرام
الإدارة العامة
للشئون القانونية

السيد الأستاذ / المستشار رئيس محكمة جنح مستأنف
مدينة نصر

تحية طيبة .. وبعد ؛

بالإشارة إلى تصريح سيادتكم في الجنحة رقم [illegible] ٢٣٤ الصادر بجلسة ٢٠٠٦/١٢/٢٨ بالتصريح للمدعى عليه السيد / محمد إبراهيم حسن العبوانى باستخراج مستندات من مؤسسة الأهرام .

نتشرف أن نرفق لسيادتكم صوره من المستندات المطلوبة وكذا نورد فيما يلى بيان ما يتقاضاه السيد / محمد محمود حمدى إسماعيل من مبالغ تحت أى مسمى عن عام ٢٠٠٥ وهى كالآتى :

- الأولى : صادرة من إدارة شئون العاملين
- الثانية : من الإدارة المركزية لحسابات الإعلانات

ما تقاضاه وفقاً لما ورد من الإدارة المركزية لحسابات الإعلانات والوكالة :

- مبلغ ١٢٨٤٦٨٨٫٠٦ جنيه (عمولات وحوافز) عن طريق الإعلانات وتم تبليغه لشئون العاملين [illegible] ضمن دخل سيادته مع خصم الضرائب المستحقة عليها بواسطتهم .

- مبلغ [illegible] ٨٨٩٢١٦ جم (مصروفات) طبقاً للنظام المعتمد من رئيس مجلس الإدارة [illegible] ولم يتم خصم ضرائب عنه باعتباره مصروف لا يخضع [illegible]

- مبلغ [illegible] جم (مصروفات مكتب) تم صرفها عن طريق الإدارة العامة [illegible] العاملين بها .

- مبلغ [illegible] جم (مصروفات انتقال) بواقع ١٨٠ ج شهرياً تم صرفها لسيادته عن الفترة من يناير - ديسمبر ٢٠٠٥ وتم تبليغ شئون العاملين بها لصرفها ضمن راتب سيادته الشهرى ..

الأهرام
Al-Ahram
أسس سنة ١٨٧٥

رئيس مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / المستشار رئيس محكمة جنح مستأنف

مدينة نصر

تحية طيبة - وبعد ،

بالإشارة إلى تصريح سيادتكم في الجنحة رقم [illegible] الصادر بجلسة ٢٠٠٦/١٢/٢٨ للتصريح للمدعي عليه السيد / سعد إبراهيم حسين العطواني باستخراج مستندات من مؤسسة الأهرام.

نتشرف أن نرفق لسيادتكم صورة من المستندات المطلوبة وهكذا شهادتين بالدخل ، الأولى صادرة من إدارة شئون العاملين ؛ والثانية من الإدارة المركزية لحسابات الإعلانات - مع ملاحظة أن الشهادة الأولى تتضمن بعض ما تم ذكره في الشهادة الثانية من دخل.

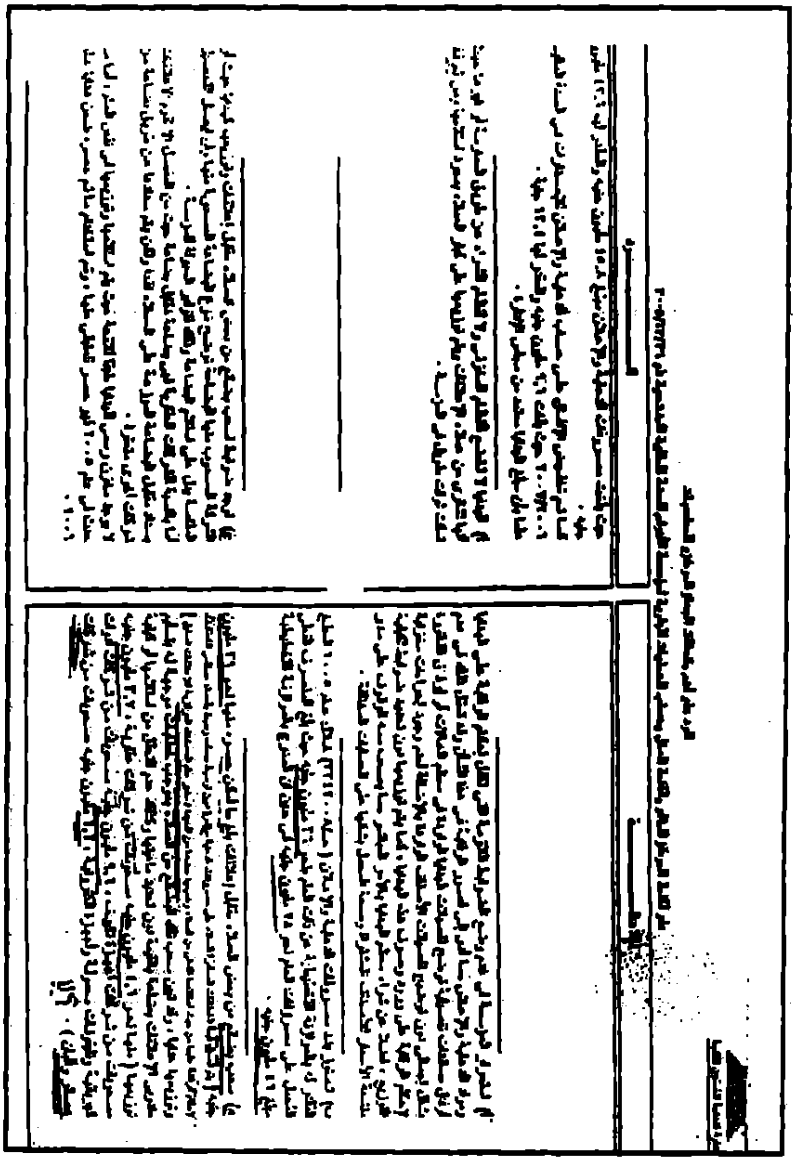
رجاء التفضل بالإحاطة.

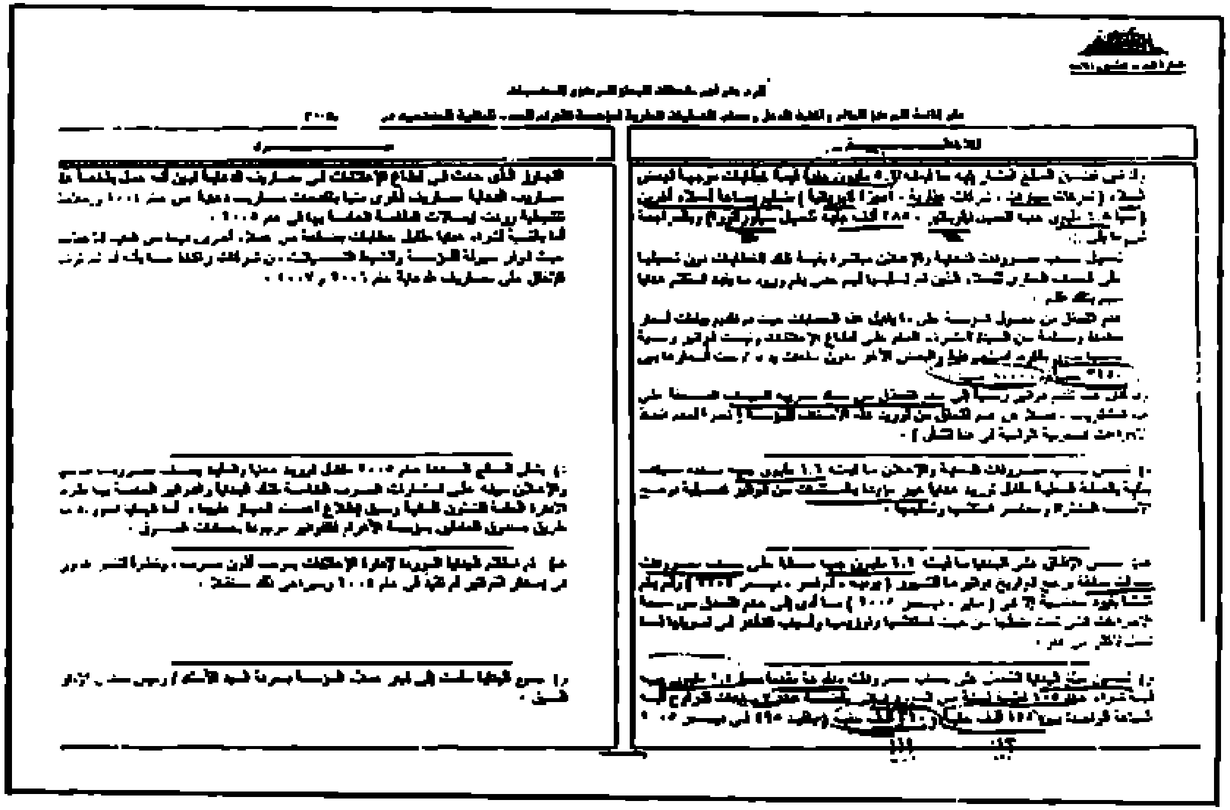
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

تحريرا في ٢٠٠٧/٢/٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الدين أحمد الغمري





مستندات ابراهيم نافع وحسن حمدي


الأهرام العربي

AL AHRAM AL ARABI

السلفيون يريدون قطع «السنة» الفضائيات

العالم ينتظر يوم القيامة 21 ديسمبر

«الأهرام العربى» تكشف حقيقة خيام الجنس والخمور بالاتحادية!

تفاصيل اللقاءات السرية بين «إخوان مرسى» وأوباما

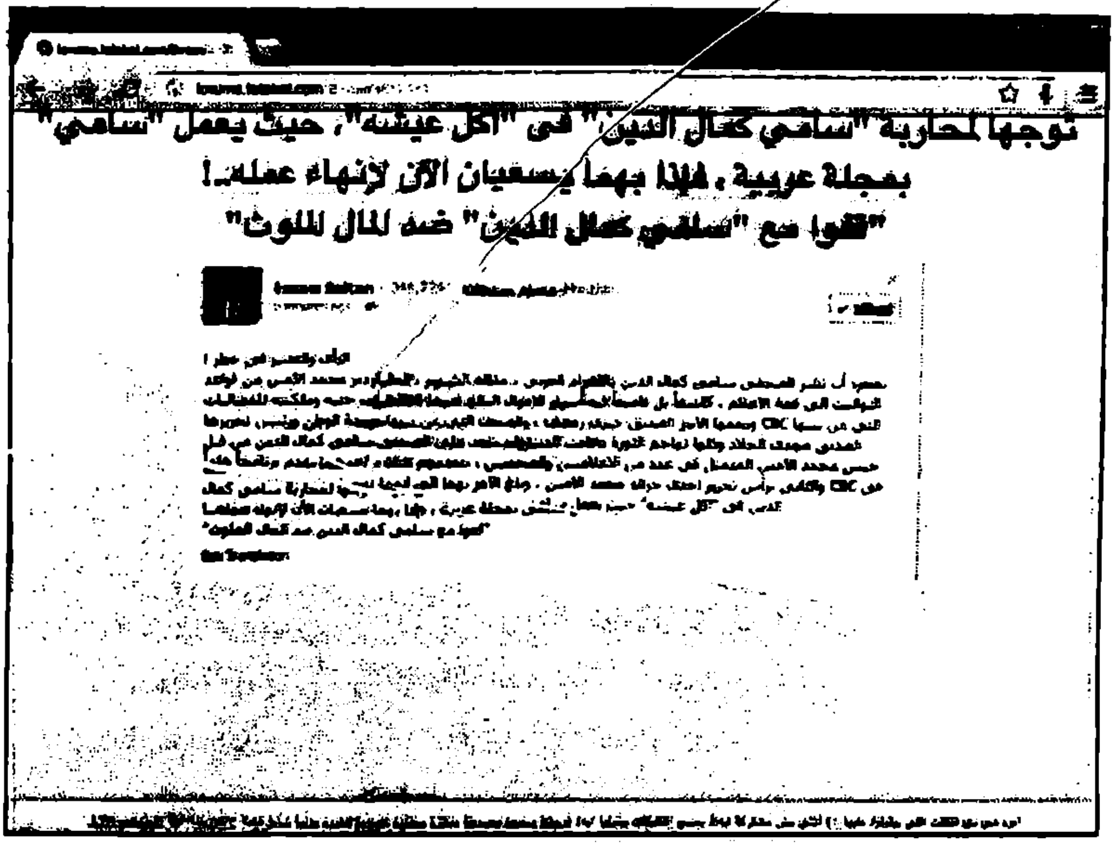
محمد الأمين يمتلك 3 صحف و14 قناة تهاجم الثورة والنظام

ملياردير «فلول» الإعلام

موزة تنافس رانيا.. على «سيدة العرب»

أبو مرزوق: حماس تمتلك أحدث الأسلحة

«دستور الأهلى» يوحد المصريين


توجها لمحاربة "سامي كمال الدين" في "أكل عيشه" ، حيث يعمل "سامي"
بمجلة عربية ، فلذا بهما يسعيان الآن لإنهاء عمله..!
"قفوا مع "سامي كمال الدين" ضد المال الملوث"

المحتويات

الإهداء 7
مقدمة 9
الصحافة تاريخ من الانتهازية 15
الفصل الأول: هيكل ومبارك 23
الفصل الثاني: مجندون ورئيس 59
الفصل الثالث: الأيام الأخيرة لـ "عبد اللطيف المناوي" 123
الفصل الرابع: زنا الصحافة والبيزنس 155
الفصل الخامس: مجدي الجلاد فساد صحافة أم فساد وطن 171
كتاب "المصري اليوم" في عهد الجلاد 190
رئيس تحرير بـ "الترامادول" 192
صحافة اليويو 196
زنا الصحافة والبيزنس 200
المصادر 205
ملحق الوثائق 207